الغباري يكتب عن الملف المفتوح في الذكرى الـ30 لاغتيال الحمدي

حسام عاشور: ليسوا جبناء.. ولكنها مدرسة حضرموت

مليونا يمني ضحايا الأمراض العقلية

- منسيون على أرصفة العدالة المصلوبة
- سائق الأمير الذي يتجول حافيا في الضالع: «لاسالمين سلم ولا حوات بعقله»

الحمدي

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 28 رمضان 1428هـ الموافق 10 اكتوبر 2007 العدد (123) Wed. 28/9/1428 - 10 October 2007 50 ريالاً 20 صفحة

دُخان الانتخابات الرئاسية يلف المشهد السياسي

■ محمد الغباري

في عدة اتجاهات تبذل أطراف سياسية جهوداً مضنية لاحتواء الأزمة المتصاعدة من بين سطور المبادرة الرئاسية للاصلاح السياسي، على أمل ان تحمل إجازة العيد مؤشرات العودة الى طاولة الحوار التي تكدس على سطحها غبارالشك والمراوحة منذ ثلاثة أشهر.

الشدة واللين في خطاب الرئيس علي عبدالله صالح تجاه اللقاء المشترك اظهرتا ان الرجل يريد إبقاء خط رجعة للمقايضة على مطالبه من معارضيه، وهي لغة صيغ بها البيان الصادر عن المجلس الأعلى للقاء المشترك الذي وزع فجر الأحد، حيث رفض ان تحصر قضايا الحوار في المبادرة الرئاسية لكنه ابدى استعداده للتعامل معها كمقترحات تمثل رؤية الحزب الحاكم في جلسات الحوار التي لم يتضمن جدول اعمالها وضوابطه هذا البند من قبل على اعتبار ان مطلب تغيير شكل نظام الحكم كان امراً يخص المعارضة فقط.

ومع ان مشاركة الشيخ محمد علي عجلان رئيس مجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح في اللقاء الذي جمع الرئيس بممثلي منظمات المجتمع المدني في مدينة تعز مثلت رسالة

التتمة في الصفحة 4

عيد منزوع السعادة!

■ سامي غالب

يقترن العيد في حياة اليمنيين بصوت الفنان ذي الحنجرة الذهبية والصوت الباهر علي الآنسي.

في أغنيته «اضحك مع الأيام» -وهي واحدة من اغنياته العابرة للزمان- يدعو الآنسي إلى الفرح والتسامح والنأي عن المنغصات والأحزان، ويحث سامعيه على البشاشة والود حتى في وجه العدو. وعلى الجملة فإن الآنسي ينشد بصوت دافئ يغري ويغوي، أملاً في يوم مبتكر غرِّيد.

والحال أن العيد القادم لن يكون اليوم المبتكر الغرِّيد، فإلى الغلاء الذي يشوي وجوه الشارين في أسواق المدن، يُلقي الاستقطاب السياسي الحاد بظلاله في غير مكان، ناشراً التجهم والوجوم في واجهة المشهد السياسي، مكرساً خطاباً إقصائياً لا يقتصر على العنف اللفظي، بل يذهب أصحابه إلى تفعيل العنف المادي، بكل ما يترتب على ذلك من عذابات للضحايا وأسرهم.

يهل العيد فيما الغم يثبِّت أوتاده على «أرض السعيدة» ليلف الآلاف داخل خيمته المجدبة. فإلى المعتقلين من ناشطي الحركة الاحتجاجية المطلبية في المحافظات الجنوبية والشرقية، الذين تتهمهم السلطات بتهم جسيمة جراء شعارات وتصريحات متصلة باعتصاماتهم السلمية، يرزح المئات من المعتقلين على ذمة أحداث صعدة في زنازين المعتقلات وغيابات النسيان، وبين هؤلاء عشرات الأطفال

التتمة في الصفحة 4

مكافحة الفساد طلبت معلومات عن الاتفاق والحكومة ردت بالتقليل من آثاره

هل يطيح الحلم النووي ببهران؟

بعد جدل لا يخلو من السخرية من مشروع الكهرباء النووية في اليمن، بات المشروع عرضة لمناقشات مغايرة قد تعصف به تتعلق بكفاءة إدارة التفاوض بشأنه مع شركات متخصصة.

بعد أيام من نشر المصادر الرسمية خبر توقيع وزارة الكهرباء اتفاقية لدراسة متطلبات إنتاج 5 آلاف ميجاوات من الكهرباء النووية، وهي الدراسة التي ستكلف قرابة 5 ملايين دولار، طبق مصادر خاصة، صرف منها مليون دولار لشركة يملكها يمنيون وأمريكيون وخليجيون، وتأسست في أميركا ولها فرعان في دبي وصنعاء، عادت الوزارة لتعلن أن ما وقع هو "اتفاق مبادئ للتعاون"، وأن الاتفاقية "لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء".

تصريحات الوزارة التي نقلها موقع "نيوزيمن" على لسان مصدر في مكتب د. مصطفى بهران وزير الكهرباء ورئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية، أفادت أن الاتفاق "لا يحتوي على التزامات على الجمهورية اليمنية سوى المشاركة في دراسة الجدوى التي ستجيب على الأسئلة المطروحة سواء الاقتصادية مثل حجم التمويل المطلوب وسعر وحدة الطاقة المنتجة، وما إذا كانت منافسة اقتصادياً، أو

التتمة في الصفحة 4

باقزقوز يتهم السلطات بتلفيق اتهامات ضده والقمع مرشح لقضاء العيد في البحرين

اتهم المعتقل ناصر محفوظ باقزقوز رئيس فرع التجمع الوحدوي اليمني اجهزة البحث بتلفيق اتهامات ضده من بينها المساس باستقلال الجمهورية اليمنية والتحريض والقيام بأعمال شغب وتكدير السلم.

وقال باقزقوز في رسالة الى فؤاد با مطرف رئيس اللجنة الاعلامية لهيئة تنسيق منظمات المجتمع المدني في حضرموت إن اجهزة الأمن قدمت مجموعة أشخاص للشهادة ضده «زوراً» لدى نيابة المكلا.

وكشف عن صنوف التعذيب التي يلاقونها في المعتقل حيث قال إن التعذيب «يبدأ بتقييد الأيدي والأرجل ووضعنا في زنزانات منفردة، مشيراً الى أن مدير السجن أمر بفتحة التهوية الوحيدة «وقام بتكسير كل الأميال».

وأضاف: «يرفض مدير السجن إدخال أي مصدر للضوء أو أي قطع قماش بسيطة لنجلس عليها، باختصار: لقد استطاعوا اذلالنا لمدة 3 أيام».

وإذ عقد مقارنة بين زنزانته ومعتقل غوانتانامو الشهير، فقد خلص الى أن الأخير «أنظف وأحسن».

وأردف قائلاً: « لقد سألت حسن باعوم، وكان بالقرب مني هل شاهدت شيئاً أسوأ من هذا السجن فقال، حتى اللحظة

التتمة في الصفحة 4

اللجنة المكلفة بالتحقيق تباشر اعمالها ووالده يتهم مدير الادارة العامة لمكافحة الارهاب ضمن قتلة ابنه

تشكيل هيئة ادعاء عن أسرة هاشم حجر

■ بشير السيد

قالت مصادر خاصة لـ«النداء» إن مجموعة من المحامين المتضامنين مع أسرة الشاب هاشم حجر 25- عاماً- الذي توفي فجر الاحد قبل الماضي، يعتزمون تشكيل هيئة ادعاء عن اسرة هاشم.

وأضافت أن الهيئة ستضم 10 محامين، ورجحت أن يرأسها المحامي والحقوقي المعروف أحمد الوادعي.

وتتهم أسرة هاشم حجر، كلاً من سعيد العاقل رئيس النيابة الجزائية المتخصصة وسعيد القطاع رئيس

التتمة في الصفحة 4

وزير النفط: الحكومة تتجه الى إلغاء اتفاقية مصفاة حضرموت وتحديث مصفاة عدن

■ «النداء» - خاص

نفى وزير النفط أن تكون أية شركة نفطية قد انسحبت من اليمن، وأكد أن عدد الشركات الراغبة في الاستثمار في اليمن يزداد وإذ أعرب عن استغرابه الشائعات عن قطاع النفط، أقر بوجود تقصير في نشر المعلومات عن هذا القطاع، آملاً أن يؤدي انضمام اليمن الى منظمة الشفافية، الى التخفيف من التصورات السلبية عن وزارة النفط تدريجياً.

نص الحوار ص2، 3

حرب إطارات وألعاب نارية في الضالع عشية مهرجان ثورة أكتوبر

■ الضالع - فؤاد مسعد ضيف الله

تجري الاستعدادات من قبل معارضين وجمعيات مطلبية في الضالع وردفان للاحتفال بذكرى 14أكتوبر، بما في ذلك إعداد لوازم إشعال النيران عشية الذكرى، وجمع إطارات السيارات، خصوصا في المناطق المرتفعة كجبال جحاف والشعيب وحرير والأزارق والضبيات والسيلة والمناطق المجاورة لمدينة الضالع.

صلاح الشنفرى عضو مجلس النواب عن المحافظة، دعاالمواطنين خلال لقاءاته بهم في الأمسيات الرمضانية، الى ضرورة إحياء ما أسماها "الليلة اليتيمة"، والمشاركة الفاعلة في المهرجان الجماهيري

التتمة في الصفحة 4

خالد محفوظ بحاح - وزير النفط والمعادن لـ«النداء»:

الحكومة تتجه إلى إلغاء اتفاقية مصفاة حضرموت وتحديث مصفاة عدن

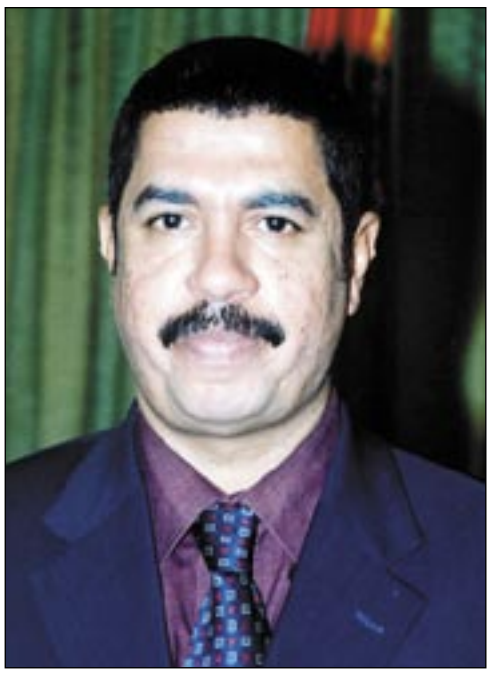
• بحاح

نفى وزير النفط أن تكون أية شركة نفطية قد انسحبت من اليمن، وأكد أن عدد الشركات الراغبة في الاستثمار في اليمن يزداد وإذ أعرب عن استغرابه الشائعات عن قطاع النفط، أقر بوجود تقصير في نشر المعلومات عن هذا القطاع، آملاً أن يؤدي انضمام اليمن الى منظمة الشفافية، الى التخفيف من التصورات السلبية عن وزارة النفط تدريجياً.

وبخصوص مصافي القطاع الخاص، أفاد الوزير أن مشروع مصفاة حضرموت متعثر، وكشف عن توجه حكومي لإلغاء الاتفاقية مع المستثمر في حال لم يلتزم بانجاز المشروع. وبشأن مصفاة رأس عيسى لفت إلى ان هناك اتجاها ايجابياً لانجاز المشروع، لكنه أشار الى طلب حكومي لادراج تعديلات على الاتفاقية مع شركة «هود أويل».

الوزير الذي كان يتحدث لـ«النداء» في حديث أجراه معه الزميل نبيل الصوفي، دافع عن صلاحية مصفاة عدن، وعزا المعلومات التي ترددت عن سوء القدرة الانتاجية والتشغيلية للمصفاة الى محض شائعات تخدم مصالح تجارية، مضيفاً أن بيت خبرة بريطاني قيَّم المصفاة، والمؤشرات الأولية تؤكد إمكانية زيادة الطاقة الانتاجية لها بحدود 50٪.

في الحوار التالي يتحدث الوزير عن كثير من القضايا المتعلقة بجانب مورد النفط:

■ نريد أن نبدأ حوارنا في السياسة.. ونسأل عن "التقييم السلبي" الدائم عن النفط وأرقامه وإدارته في الشارع السياسي..

– 92% من صادرات البلد على الأقل هي من النفط، و70% من إيرادات الدولة تأتي من النفط، هذا يعني أن النفط قضية تهم كل مواطن.. يضاف على ذلك أنه وبسبب سيطرة المزاج على العمل السياسي في بلادنا، فإن الخلافات تبقى غير مكترثة بالبحث عن المعطيات العلمية والواقعية، بل في كثير من الأحيان تتعمد تجاهلها. لهذا فإننا في وزارة النفط، في بعض الأحيان، نجد أنفسنا طرفاً نحترق من ظروف سياسية، لاعلاقة لنا بها.

إن وزارة النفط، مؤسسة مهنية سيادية، وليست سياسية.. وبقدر ما تعني السيادية أنها ملك لكل مواطن وليس لحكومة أو وزير أو رئيس الدولة، فإن المهنية تعني أنها بعيدة عن السياسة والصراع السياسي. ولهذا يجب أن يحميها الجميع من التجاذبات السياسية غير الموضوعية.. ويعمل الجميع على تطوير أدائها.

■ المعلومات التي يبحث عنها المجتمع هي بيدكم أنتم..؟

– يجوز أن نكون ساهمنا جزئياً بعدم الاهتمام بتوفير المعلومة للمواطن، وحينما أقول المواطن أقصد أنه حتى المواطن البسيط من حقه الحصول على المعلومة، فغياب المعلومة يتيح المكان للجانب السلبي. ولكن هناك مشكلة تتعلق بأن معلومات النفط نوعية وتحتاج مهارات محددة، وفي كل الأحوال فإن المؤشرات في الغالب منشورة ولو حاولنا التقليل من القصدية السياسية التي تحدد الهدف ثم تبحث له عن المعلومة التي توظفها في سبيله حتى لو كان ذلك ضد قواعد المهنة سواء السياسية أو المحاسبية أو الإدارية، لكانت مواقفنا وتصوراتنا مختلفة. وهي أثمر لكل الأطراف.

■ معالي الوزير، حتى وأنا أسمع لك الآن لدي اعتقاد أن ما يعلن ليس هو الحقيقة.. الأرقام ليست حقيقية، الأموال ليست حقيقية، الإنفاق ليس حقيقياً، هناك حصص موزعة بين المسؤولين، هناك دائماً شيء مخفي، سواء في إدارة العملية النفطية كلها، أو ما يخص المسألة المالية.. هل من المعقول أن هذه المسألة كلها تتعلق بمزاج الناس ليس إلا؟ وأنت كوزير ما مدى قدرتك فعلاً على إدراك كل ما يدور في قطاع النفط؟

– سأكون أكثر صراحة معك وأقول لك إن هذا المزاج الذي تتحدث عنه كان موجوداً عندي أنا قبل أن أكون وزيراً، وأنا قادم من القطاع الخاص النفطي، ولذلك عندما أتيت من هذا القطاع، وجدت الواقع مختلفاً بشكل كبير جداً.

■ من إذن يتحمل المسؤولية؟

– اللوم الكبير علينا نحن، أو لنقل إننا جزء كبير في عدم إيضاح الرؤية. الأمور مختلفة بشكل لا يمكن أن تتصورها في القطاع البترولي. وأعتقد أن توفير المعلومة سوف يوفر كثيراً من الارتياح لدى المواطن، فالمعلومة هي الأساس، وسوف تغير مزاج الكثير. وليس الحديث هنا للدعاية بل لإتاحة الفرصة للنقاش من خلال اللقاءات المباشرة، لأنها تعطي نوعاً من التحدي، والتفحص في ما يقال هل هو صحيح أم لا؟ وليس هناك خوف لدينا عندما نقول سوف نختار النخبة لكي نتحاور معها، لأن هذه النخبة هي التي تستطيع أن تؤكد هل كلامنا صحيح أم لا؟ من خلال التحاور.

■ هناك من يتحدث عن قطاعات في اليمن تمنح كترضيات لشخصيات في الدولة أو مشائخ!

– نحن الآن اعتمدنا آليات المنافسات الدولية، وهذه المنافسات تمنع تعرض الدولة لأية ضغوط قد تسبب التراضي، ونعطي لفلان أو لزعطان.

ومع أني لا أعتقد أن الترضيات هي الحاصلة، ولكن ساهمنا في فترات معينة عندما يأتي أفراد، وهؤلاء الأفراد يأتون إلى الشركات ويوحون لها أنهم هم الأشخاص الذين سيكونون وكلاء لها في اليمن، وأنهم سوف يحمونها. هذه الأوهام الكاذبة، وفخامة الرئيس استخدم كلمة السماسرة ويكررها في كل خطاباته بأن أولئك سماسرة لا يستطيعون أن يحموا أية شركة في اليمن ولا يقدر على ذلك سوى سلطات الدولة، اليمن اليوم ليست يمن الخمسين سنة السابقة، ولديها مقومات كبيرة لحماية أي استثمار سواء كان محلياً أو أجنبياً، لذلك هذه الأوهام حاولنا أن نقضي عليها بأسلوب راق، وهو أسلوب المنافسات الدولية، بمعنى أن الشركات ستأتي عن طريق منافسات دولية وليس عن طريق سمسار. إذن نحن كسرنا هذه الخطوات أو الأفعال غير المرضية، والتي أساءت حتى إلى الاستثمار في اليمن، وبالتالي مستحيل أن يأتي شخص ويقول أنا أستطيع أن أعطيكم قطاعاً نفطياً خارج إطار المنافسات الدولية. وقد نفذنا ذلك في المنافسة الدولية الثالثة، والآن نحن في إطار المنافسة الدولية الرابعة، وأتينا بأكثر من ثلاثين وكالة إعلامية لكي تحضر تدشين المنافسة الدولية الثالثة، حيث تأكد للجميع أنه لا مجال لأي شخص تحت أي مسمى لأن يزعم بأنه هو الشخص الذي يستطيع أن يقود دفة قطاع البترول، فهذه الظواهر لا أخفيها وأقول إنها غير موجودة، ولكن كانت موجودة، وبإذن الله لن تكون موجودة لا حاضرا ولا مستقبلاً.

■ سنسمع منك إذن ما تراه تطورات في أداء وبنية وزارتك والقطاع الذي تديره؟

– القطاع الحكومي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص، أخذ كثيراً من المهنية، يعني انتقلت الأمور حتى إلى الجانب الحكومي في أية وزارة، ليست الوزارات التقليدية القديمة العتيقة عندما نرى الآن الوجوه الشابة الموجودة في إطار الوزارات نرى كثيراً من التحدي بين الوزراء الشباب للتغيير، وهذا التغيير الآن أعتقد أنه عكس نفسه في إطار العمل، حيث صارت الأمور أكثر حداثة. التعامل الآن في إطار الوزارات بشكل عام أكثر حداثة، ربما أخص في إطار وزارة النفط، أقول تربيتي في القطاع الخاص عكست نفسها حيث أنني جئت إليها وأنا مدرك مصادر الشكوى وخاصة في القطاع البترولي، لذا بدأنا بتغييرات جذرية وكبيرة، والتغيير بطبيعته دائماً يجب أن يكون التعامل معه دقيقاً، لأنه مهما كان لديك حسن نوايا في التغيير ربما تفشل إذا لم تستطع أن تجد الوسيلة الصحيحة لهدفك.

■ ماذا بشأن العلاقة بسوق النفط العالمي.. بشركاته، بمتطلباته، بالتسويق، السؤال عن عشرات الشركات التي تعمل في اليمن ومدى التحقق من كفاءتها؟

– نحن انتقلنا إلى مرحلة متقدمة تماماً، خاصة في إطار توزيع القطاعات طبعاً. في أي بلد بتاريخها البدائي دائماً يكون هناك نوع من الاتفاق المباشر مع أية شركة للحصول على قطاع، بعض الأحيان نحن نبحث عن الشركات ولا ننظر إلى مؤهلات هذه الشركات، طبعاً بعد مرور عشرين سنة كان علينا أن نعيد النظر في هذا الموضوع. وأعتقد بدأنا هذا الموضوع من العام الماضي، ليس كل ما يقال إنها شركة بترولية تستطيع أن تستخرج النفط، لذلك ركزنا على المؤهلات، وقلنا ينبغي أن تقيم الشركات للدخول إلى البلد، لأن هذه الشركات بقدر ما تفيد البلد بحصولها على النفط، ولكنها إذا لم تكن بالمستوى الذي يستطيع أن يحافظ على البيئة، أن يحافظ على الإنسان، فلذلك عملنا معايير مبسطة لدخول أي شركة إلى البلد لكي نحافظ على الأرض ونحافظ على الإنسان ونحافظ على الثروة، وهذه معايير مهمة جداً بدأنا بها، وفتحنا مجالاً للحصول على القطاعات البترولية بشكل شفاف من خلال منافسات دولية، لا أتي بشركة وأغلق الباب وأتحاور معها، وتكون دائماً الشبهات عندما يغلق الباب، فتحنا باب التنافس الدولي في المنافسة الأولى والثانية والثالثة كان لها صدى كبير جداً، والآن أعلنا المنافسة الدولية الرابعة وبمعايير دولية.

■ هل يمكن التفصيل في مسألة المنافسة الدولية؟

– المنافسات الدولية هي أسلوب من جزئين: الأول وضع معايير لدخول أية شركة، والثاني مراجعة الحد الأدنى اقتصادياً، وخاصة في ما يتعلق بتقاسم الإنتاج بين الشركات، حيث وضعنا الحد الأدنى، وهذا له فوائده الاقتصادية بحيث لا تأتي شركة وتأخذ الجزئية الأكبر لها، فعليك أن تحدد ما هو الحد الأدنى الذي تريده الدولة حتى تعرف الشركات من أين تستطيع أن تبدأ التنافس. وقد التقيت مع الشركات شخصياً وتحاورنا، وفتحنا لهم كل المجال ووضعنا معاييرنا في النافذة الالكترونية لوزارة النفط بشكل عام، إلى جانب الإعلانات في الصحف العالمية، بدأنا التواصل مع شركات عالمية، خرجنا في عملية ترويج شخصية مع فريق فني إلى كل من أمريكا وكندا، ولدينا بإذن الله ندوة ترويجية في 31أكتوبر في هذا العام في دبي، فعلينا أن نسوق أنفسنا بشكل مباشر لدى هذه الشركات، أعتقد كل هذا ساهم في خلق تشجيع المناخ الاستثماري في اليمن، كثير من الشركات لديها معلومات من الصحف وغيرها وقد تكون الكثير من هذه المعلومات مغلوطة، ولكن عندما يأتون ويرون الوزير أمامهم ويسمعون منه مباشرة وبشفافية ما هي معوقاتنا في البلد، ما هي الأشياء الإيجابية الموجودة في البلد، ونتحاور وكثير من الشركات اقتنعت بقدومها إلى اليمن وهذه خطوة يجب أن نستمر فيها.

■ تتحدث عن أبعاد مختلفة سواء عن كسب ثقة الشركات مقابل خطاب آخر يتحدث عن نضوب النفط، عن مخاطر تتعلق بمستوى الاعتماد في التمويل المالي للدولة على النفط؟

– منذ 2003، هناك انخفاض، ولكن ذلك ليس مفاجئا، بل هو أمر علمي، يضاف لذلك إن الحكومة كانت تعتمد في حدود 25- 35سعر البرميل، لذا يغطي الفارق الذي يسببه سعر برميل النفط الحقيق هذا التناقص.. ومن العام الماضي أقرت الدولة سياسة مختلفة حيث وضعت أرقام أقرب إلى الحقيقة باعتماد 55 للبرميل، بمعنى لن يكون هناك فرصة للتغطية الرقمية.

هذا الجزء الأول، أما الثاني الذي نريد أن ينتبه له المحلل الاقتصادي وصاحب الرأي السياسي، يتعلق بحاجة اليمن لتحديث إدارتها النفطية، التي تعني تأهيل الكادر، وتحسين القدرات التسويقية، وضبط الاحتياجات الفنية سواء في الاتفاقيات وحاجة اليمن أو قدرات الشركات، وفوق ذلك كله البحث عن توسيع القطاعات الواعدة.

في بلادنا ومن خلال 12 قطاعا إنتاجياً، هناك قطاعان رئيسيان هما قطاع 18 الذي تديره شركة صافر، وقطاع 14 الذي تديره شركة نكسن، يمثلان الجزء الأكبر من الإنتاج؛ أحدهما بدأ الإنتاج قبل عشرين سنة، والآخر قبل 15سنة.

نحن الآن نبذل جهودا فنية وإدارية، ونتمنى من الله أن يكون هناك قطاع جديد يعطينا نفس إمكانيات القطاعات التي ذكرتها.

طبعاً الرؤية البسيطة لأي إنسان تخلق نوعاً من القلق. نحن في وزارة النفط ليس لدينا هذا القلق على إعتبار أننا نعرف أن لدينا 26 قطاعاً استكشافياً إلى نهاية هذا العام، وستنضم الآن حوالي 14قطاعاً استكشافياً جديداً.

وأملنا ليس تغطية النقص، بل أن نتخطى الرقم الحالي، وأعلنا في المنافسة الدولية الرابعة القطاعات البحرية، ولدينا طموح كبير أن يكون القطاع البحري واعداً، وهناك مؤشرات علمية لوجود النفط أو الغاز في هذه المواقع، وسنبدأ بهذه التي لا نسميها المقامرة بقدر ما هي مخاطرة.

■ لماذا تأخر البحث عن قطاعات استكشافية جديدة؟

– طبعاً كانت هناك جهود، ولكن كما ذكرت في البداية اختيارنا للشركات كان اختياراً بسيطاً، بمعنى لم نكن نضع معايير لنوعية الشركات التي تدخل البلد، ولذلك صارت الشركة تدخل وليس لديها في بعض الأحيان التمويل الكافي، وبعض الأحيان بعض الشركات ليس لديها الخبرات الكافية، ليس لديها التقنية الكافية للعمل. فلذلك سارت بعض الأعمال ببطء شديد، لكن الوضعية الجديدة التي وضعناها الآن من العام الماضي، بأن تكون هناك شركات معترف بها عالمياً. فلدينا عدد من الشركات أعمالها بطيئة بشكل مزعج في كثير من الأحيان.

■ هل يمكن الحديث التفصيلي عن وضع الشركات؟

– بكل بساطة، نستطيع أن نقول إن لدينا شركة توتال وهي شركة عالمية وتعتبر الأولى في فرنسا وفي أوروبا، لديها أحد القطاعات الإنتاجية في الوقت الحاضر، وهذا القطاع سوف يرتفع إنتاجه إن شاء الله في العام القادم بنسبة لا بأس بها، وهي كذلك شريك في عدد من القطاعات الأخرى، واشتركت خلال الأسبوعين الماضيين في قطاعين جديدين كان يملكهما الصينيون، بنسبة 40٪، وهي قطاعات واعدة. دخول شركة توتال في هذه القطاعات وتوسعها الآن في العمل في اليمن يعطي مؤشراً كبيراً، لأن الشركات الكبيرة لا تدخل في أي نشاط إلا بعد دراسة، وأعتقد اختيارها لهذين القطاعين بشراكة صينية يعد مؤشراً إيجابياً.

كذلك لدينا شركة أوكسيدنتال، وهي رابع شركة في أمريكا، وهي لديها ثلاثة قطاعات استكشافية؛ جميعها واعدة بإذن الله. وهناك مؤشرات لا بأس بها في الغاز. وهذه أعتقد أحد الأشياء الإيجابية. طبعاً هاتان الشركتان الأساسيتان، ولدينا شركة أسترالية هي أويل سرش، تشتغل الآن في البحر في القطاع 15، وهي تعتبر من الشركات المرموقة في الإنتاج، وأعطت مؤشرات إيجابية. ولدينا أكبر شركة في كوريا، وأخرى عملاقة في إندونيسيا لديها ثلاثة قطاعات، وسوف تنتهي من الحفريات إن شاء الله في العام القادم، بعد توقيع الاتفاقية من مجلس النواب. أعتقد هناك الكثير من الأسماء تعطي إيحاء بأن هناك كثيراً من المؤشرات. ومؤخراً زارتنا وفود عدد من الشركات الكبيرة "بريتش جاز" جاءت إلى اليمن، وشركة "أويل" أكبر شركة نرويجية، وهي تعتبر من كبرى الشركات العالمية في القطاعات البحرية، جاءت لزيارة اليمن، ومعها فريق كبير جداً، وعلينا إيجاد المناخ الاستثماري لهذه الشركات في العمل.

■ لكن هناك أخباراً عن شركات انسحبت بعد فشل مهام التنقيب..؟

– كوزير نفط لم أعلم أن هناك شركة انسحبت بقدر ما أعلم أن هناك شركات راغبة في الاستثمار في اليمن. هناك أخبار تثير استغرابنا نحن في وزارة النفط.

■ بعيداً عن تركيز الخطاب السياسي عن الأرقام المالية وتوزيعها، لدي سؤال يتعلق بكفاءة الحكومة اليمنية في إدارة العلاقة مع الشركات كأحد أهم المخاطر على الاستثمار النفطي، بل يتحول أحيانا إلى مشكلة.. توج الأمر بما حدث بين الحكومة وهنت وإنشاء صافر؟

– أحد العيوب الرئيسية التي ذكرتها هو الجانب القانوني، وهو ضعيف في اليمن، بل يعمل بأسلوب تقليدي جداً، وهذا في الأخير ندفع ثمنه سواء مع شركات النفط أو في ترتيب العلاقات بيننا كيمنيين ومؤسسات ذات مصالح.

من جهة، نحن نتعاطى مع بيوت أو خبرات عالمية في المجال القانوني، ونسعى لتأهيل خبراء لنا كوزارة أو حكومة، ونعلن حاليا عن تمويل خمس منح إلى بريطانيا لأي شخص لديه بكالوريوس ويريد منحة إلى بريطانيا في مجال القانون، نقوم بدعمه 100٪، وليس إلزاماً أن يعمل موظفاً في النفط، شرطنا فقط أن يكون طالباً يمنياً لديه المعايير التي طلبتها جامعة بريطانية، وسوف ندفع مصاريفه 100٪، وليس عليه أي التزام. والهدف الرئيس من هذه الخطوة هو أننا نريد أن نخلق سوق عمل قانونياً واسعاً لنشاطاتنا التجارية في اليمن بشكل كامل، سواء كانت في القطاع البترولي أو غيره. الاستثمارات توسعت في اليمن، ينقصنا التسارع في الجانب القانوني. ولذلك دائماً نقع في هذه المطبات نتيجة لعدم وجود قانونيين.

ونعمل على استقطاب أوائل الخريجين في الجامعات ليس بالضرورة أن تكون لديهم لغة إنجليزية، ولكن لديهم الذكاء المطلوب، ولديهم الحس القانوني المطلوب، وسوف نقوم بتأهيلهم سواء كان على مستوى اللغة الإنجليزية أو الدراسات العليا. ولدينا محامون في شركة صافر هم يمنيون استقطبناهم من بريطانيا. لدينا الآن مجموعة يعملون في شركة كنيديان نكسن، وهم شباب لا بأس بهم، وسوف نقوم بتدريبهم وتأهيلهم، بمعنى لدينا خطة بإذن الله على مستوى السنوات الخمس القادمة، أن نؤهل كادرا قانونياً كبيراً جداً، ليس في وزارة النفط، ولكن ستكون وزارة النفط مساهمة لكافة القطاعات.

■ سأعود للتوظيف، ولكني أريد معرفة تأثير قضية هنت على سمعة اليمن.. وما الجديد في هذه القضية؟

– قمت بزيارة إلى هيوستن، وهي المنطقة الرئيسية لهنت، كنوع من جس النبض حول سمعة اليمن في الخارج. والحقيقة أن القضايا البترولية قضايا يومية معروفة، لا تخص اليمن، وهنت نفسها لديها قضية أخرى في مكان آخر، فكثير من الشركات لديها قضايا مع دول وشركات أخرى.

ومع أننا الآن طرفان في قضية أمام القضاء،

←

فالحقيقة لم نكن نتمنى كيمن ولا كهنت، ذلك، على اعتبار أن شركة هنت من أوائل الشركات التي أتت إلى اليمن، وكنا نتمنى أن يكون خروجها خروجاً مشرفاً، ولكن شاءت الأقدار، عليهم وعلينا أن نحل مشاكلنا عن طريق القضاء الدولي، ولكن حتى هذا التقاضي الدولي لن يؤثر على علاقتنا المستقبلية. وأنا كوزير ألتقي بهنت أو مع قياداتها كل ثلاثة أشهر، في إطار مجلس إدارة مشروع الغاز، الذي هي شريك أساس فيه، كما أنها تدير القطاع 5، واليمن أو الشركة تفرقان بين الخلاف بشأن القطاع 18، الذي نعمل عليه كحكومة عبر طاقم يمني وشركة عالمية تسعى لصالح الحكومة اليمنية، وبين الاستثمارات الموجودة تحت سقف القوانين والاتفاقيات.

■ ما جديد القضية؟

– القضية تسير بشكلها الطبيعي، بشكلها القانوني سوف تستمر. وهناك طاقم قانوني يمني متواجد، هناك شركة عالمية تدير هذه القضية، وعلينا أن نرى ماذا سيحدث في المستقبل.

ونحن متواجدون في القضاء الدولي نعم، ولكن لا أعتقد أن اليمن لديها سوء نية أن تكون في هذا المكان، وكذلك لا أعتقد أن هنت لديها سوء نية أن تكون في هذا المكان، ولكن شاءت الأقدار أن نلتقي في مكان ليس محبباً لأي طرف.

■ تولي شركة صافر إدارة القطاع 18.. لاشك أثر سلبا بحكم قدرتها أو خبرتها..؟

– الانتقال تم بطريقة مفاجئة، ولكن مثلما قلت شاءت الأقدار أن نقدم على هذه الخطوة نتيجة رفض البرلمان التجديد والتمديد للشركة السابقة. طبعاً هذه الخطوة تعتبر تحدياً، وتحدياً كبيراً، اعني الانتقال من شركة إلى شركة وخلال أيام، لكن هذا التحدي خلق لدينا نوعاً من الثقة في كادرنا اليمني، ولكن لا نتمنى أن يحصل هذا في قطاعات مستقبلية، ولذلك نحن نعتبرها تجربة استفدنا منها في القطاع الحكومي وخاصة في وزارة النفط، وبإذن الله أنها لن تتكرر، لأننا نريد لأية شركة دخلت بابتسامة أن تخرج بابتسامة، ولا نريد أن نكرر قضية هنت مجدداً. ولدينا الآن تجارب قادمة مع عدد من الشركات التي مع قرب انتهاء فترة الاتفاقية الموقعة معها، يوجد لديها بعض البنود التي تؤكد حصولها على خمس سنوات تجديد في حالة موافقة الجهات الدستورية. وسوف نتباحث في هذه الأمور مستقبلاً، ولن نقع تحت ضغط عامل الزمن، لأن عامل الزمن أحياناً يضعنا في مأزق نكون مضطرين معه لأشياء لا نتمناها.

■ الغاز المسال، له من الجدل نصيب كبير، وهو لايزال في بدايته.. الحكومة تبني عليه الآمال، وهناك من تحدث عن أخطاء مزعجة للغاية أثرت على مصلحة اليمن في هذا المشروع.. سواء في ما يتعلق بسعره وقت التوقيع على الاتفاقية، أو في حاجة اليمن له كمصدر للطاقة وليس لتمويل الخزينة العامة عبر البيع. وهناك من تحدث عن محاولة الرئيس علي عبدالله صالح الاستعانة بساركوزي أثناء زيارته الأخيرة لباريس، لتعديل توتال السعر، طبعا نفى لي السفير الفرنسي ذلك، ولكن المهم مشروع يبدأ بالشكوك..؟

– أولا دعني أنتقد أو أتمنى أن تتفهم النخبة السياسية اليمنية، سواء في السلطة أو المعارضة، وجميعهم نخبة لهذا الوطن، وهم خيرات له، وجميعهم وطنيون، ولكن أحيانا تخذلهم القدرة أو لايوفقون أحيانا.. أتمنى أن يراجعوا لغة التعبئة التي يستخدمونها ضد النفط منذ بدأت التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي.

هناك استخدام للغة الأرقام النفطية لمحاكمة الحزب الحاكم، سواء أثناء الانتخابات أو غيرها.. سواء لأهدف سياسية أو أحيانا يكون الخطاب السياسي بسبب تنافس تجاري لايدركه حتى السياسيون أنفسهم.

فهذا قطاع تديره علاقات تجارية مع شركات وأطراف، ويجب أن يطور الجميع قدرته على التعاطي معه بمسؤولية. القطاع البترولي هو القطاع الحي، ليس في اليمن، ففي الجزائر مثلا، وفي أسوأ ظروفها، كان القطاع البترولي الوحيد هو القطاع الحي الذي واصل نشاطه لصالح الدولة ومن ثم كل مواطنيها. نحن نقول في اليمن يجب أن يكون القطاع البترولي هو القطاع الحي المتجرد من العدائية السياسية، لأن وزارة النفط ليست وزارة سياسية، ولكنها وزارة سيادية، وعندما نقول بأنها وزارة سيادية فهي كما قلت ملك كل مواطن، ليست ملك رئيس وليست ملك رئيس وزراء، وليست ملك وزير، فهي ملك لكل مواطن، ولذلك يجب الحفاظ على استقرار الاستثمار في القطاع البترولي.

وعن الغاز، سأبدأ بالحديث عن طلب الرئيس، ومثلما ذكرت أن السفير الفرنسي نفاه وسأنفيه شخصياً، لأنني رافقت الرئيس كل دقيقة في رحلته إلى فرنسا، فلم يحدث مثل هذا الموضوع إطلاقا.

موضوع الغاز هو موضوع جديد، ونتذكر عندما بدأنا مشروع الغاز في منتصف التسعينيات، أن فخامة الرئيس قام بكثير من الزيارات المكوكية إلى الدول لتسويق الغاز، ولم نحصل على موافقة أية دولة، لأن الناس كانت لا زالت مهتمة بالنفط أكثر. وشاءت الأقدار وتحصلنا على العقد الأخير في إطار شركة توتال وغيرها، ودارت الأمور منذ تلك الفترة إلى 2005م عندما حصلنا على الأسواق.

■ ماذا بشأن الملاحظات على الاتفاقية والسعر..؟

– هناك فريق بذل مجهوداً لا يستهان به للتوصل إلى أول اتفاقية في الغاز، حتى إن كانت خبراتنا متواضعة في الفترة السابقة، ولكن جرت الاستعانة ببيوت قانونية وبيوت لها خبرات كبيرة للحصول على هذه الاتفاقية، بمعنى أن الأمور لم تكن ارتجالية.

■ الكمية بالكاد تكفي اليمن استهلاكا..

– هي أمنيات أن تكون لدينا قدرة لاستخدام هذه الكميات. وعموما حين وقعت الاتفاقية لم تكن مشاريع البتروكيماويات كما هو حاصل الآن. الآن هناك حرص على مشاريع البتروكيماويات، واستخدام الغاز في قطاع الكهرباء وغيرها، لم يكن هذا بالشكل الكبير عندما بدأنا اتفاقية الغاز، فلذلك لا نقيس الأمور على اليوم، علينا أن نقيسها بالأوضاع التي كانت قائمة في بداية التسعينيات.

■ في القطاع الخاص هناك مصاف قيد الإنشاء، ما هي أخبار هذه المشاريع؟

– هناك مصفاتان للقطاع الخاص؛ مصفاة رأس عيسى التابعة لهود أويل، ومصفاة أخرى تسمى مصفاة حضرموت. تم التوقيع على هاتين الاتفاقيتين منذ فترة طويلة. اتفاقية رأس عيسى تقريباً هناك اتجاه لإنجاز هذا المشروع، ولكن لظروف معينة تخص التمويل وغيره تم طلب بعض التعديلات في الاتفاقية، وتنص الاتفاقية على أنه في حالة طلب أحد الأطراف أي تعديل يحق للطرف الآخر وضع بعض التعديلات الأخرى، فكل ما يتم الآن هو نوع من التحاور في إطار التعديلات التي طلبت من المستثمر، وفي إطار التعديلات المقترحة من قبل الحكومة، وهذه الأمور في إطار التحاور والمناقشة، ونتمنى أن تكون هناك نتائج طيبة في المستقبل القريب لإنجاز هذا المشروع. ولكن ما هو حاصل في إطار مصافي حضرموت فهذا المشروع يبدو أنه متعثر، وهناك خطوات جادة من قبل الحكومة إما لإنجاز الاتفاقية أو إلغائها وإعطاء الموقع أو المشروع لجهات استثمارية جادة للاستثمار. وأعتقد أننا تعلمنا كذلك من هذه التجربة، ولن تتكرر الوضعية العاطفية في الاستثمارات، إما أن تكون جاداً وتكون هناك ضمانات في الاستثمارات، أو أن تترك الاستثمار لغيرك.

■ أليس هناك أية موافقة لإنشاء مصفاة أخرى؟

– لدينا عدد كبير من الطلبات، ولكن ليس هناك موافقة إلا على هود أويل وحضرموت، والقرار أن ننجزهما حتى نتجه لدراسة الطلبات الموجودة حالياً، ونتواصل مع البنك الدولي من أجل إيجاد سياسة عامة لصناعة التكرير، وإدارة اتفاقيات مع المصافي.

■ وهل سيبنى على هذه الرؤية إلغاء الاتفاقيات السابقة أو تعديلها؟

– اتفاقية حضرموت الاتجاه العام يسير نحو إلغائها، لأنه لا توجد أية مؤشرات على جدية المقاول أو المستثمر لتنفيذ هذه الاتفاقية، ولذلك يجب علينا أن نتخذ قراراً فيها، ولكن نحن نقول إنه في إطار شريط ساحلي لا يقل عن 2000 كيلومتر نستطيع أن نبني عدداً كبيراً من المصافي، فقط بشرط أن تكون لدينا رؤية علمية واضحة للتفاوض مع الشركات القادمة.

■ الأسبوع الماضي رفعت الحكومة رأسمال شركة مصفاة عدن.. مع أن هذه المصفاة لم تعد لها قيمة اقتصادية، كما يقول رأي تحليلي آخر..

– طبعاً التنافس التجاري دائماً يخلق العديد من الشائعات لمصالح تجارية. وحتى نكون على يقين، هل هذه المصفاة لا زالت صالحة؟ أعتقد أتينا بأكبر بيت خبرة فنية بريطانية لتقييم المصافي، ونتوقع أن تستكمل كافة الدراسات نهاية هذا العام، وعليها ووفقا للخيارات العلمية سنتخذ القرار. وقد التقيت بالشركة والتقاها الأخ نائب الرئيس أثناء زيارة المصافي.

المؤشرات الأولية تؤكد أن المصفاة لا زالت قائمة، وأنه يمكن تحديثها بطاقة إنتاجية لا تقل عن 50% من طاقتها الحالية، أي الانتقال بها من 100.000 برميل إلى 150.000 برميل. كل هذه المؤشرات علمية واقعية من قبل شركات متخصصة.

ونسعى دائماً ألا تؤثر علينا لغة الشارع، لأن لغة الشارع هي لغة رؤوس أموال أو التجار. وبعض الأحيان تجار الأراضي الذين هم طموحون للحصول على أرضية مصفاة عدن، ولذلك نحن نقول يجب أن نتعامل بأسلوب علمي.

كما لدينا شركة مالية بريطانية أمريكية يابانية، نستعين بها نحن في وزارة النفط، تدرس خيارات التمويل، كيف نستطيع أن نمول أية توسعة مستقبلية إن شاء الله في هذه المصفاة، وبالتالي بإذن الله سوف تكون بأيدينا كثير من المؤشرات لتحديث المصفاة. والحكومة ووزارة النفط خاصة جادة بهذا المشروع، وهذه المصفاة مصفاة رمزية للوطن، وعلينا أن نحافظ على هذه الرمزية. ونقول إن القادم لمصافي عدن مبشر بالخير بشكل كبير جداً.

■ نعود للنفط.. هناك شكاوى من المحافظات من حضرموت ومأرب ضد شركات النفط التي تعمل هناك بأنها لا تبذل جهداً تجاه البيئة وتجاه الموظف اليمني هناك..؟

– بالنسبة للبيئة، وللأسف إننا في دول العالم الثالث البيئة لا تأتي في الدرجة الأولى، تقريباً هي ثقافة، دائماً البيئة والسلامة ليست جزئية كبيرة من حياتنا، لأن أولوياتنا هي أن نعيش بالحد الأدنى.

في اليمن، وخاصة بعد مرور أكثر من عشرين عاماً في القطاع البترولي، بدأنا خلال الأشهر الماضية بتشكيل الإدارة العامة للبيئة والسلامة المهنية وأمن المنشآت في إطار هيئة استكشاف وإنتاج النفط، هذه إدارة جديدة الآن جزء منها انتقل من ديوان عام الوزارة، ولكن تم وضعهم في إطار علمي كبير يختص بالبيئة بشكل عام سواء كانت برية أم بحرية، أو حتى بأمن المنشآت، وخاصة في الظروف الإرهابية، وكذلك السلامة المهنية للمنشآت وللموظفين أو العاملين. هذه الإدارة تضم نخبة من المختصين، وهي الآن تعمل على تنفيذ مناقصة عالمية للقيام بقياس الأثر البيئي في كافة القطاعات البترولية. والأهم أننا نوجد الآن لسياسة عامة لضمان المتطلبات البيئية في الاتفاقيات.

بالنسبة لليمننة، وهذا الملف حساس ودقيق، وبطبيعة العدد السكاني الكبير والبطالة الموجودة.. كل هذه تلفت الأنظار تجاه الشركات النفطية، ونحن فتحنا هذا الملف من العام الماضي، وحاولنا أن نرفع رقم أو نسبة اليمننة إلى 90% بإذن الله خلال 2007 –2008م، وفقا لما أعلنه فخامة الرئيس في الحملة الانتخابية للرئاسة 2006م.

ووفقا لآخر الإحصائيات، فقد وصلت اليمننة إلى 82%، وهذا مؤشر كبير جداً يعطينا الثقة بأننا في طريقنا إلى الوصول إلى نسبة 90%، وليس كنسبة فقط، ولكننا أيضا كنوعية، لأن اليمننة ليست العامل البسيط مثل السائق والحارس، بل نتحدث عن نخبة القطاع البترولي.

■ ألا يربك هذا الشركات؟

– طبعاً حتى نكون واضحين، فأغلب الشركات لديها التزامات أمام دولها، بمعنى إذا كانت شركة أمريكية فعليها أن توفر نسبة عمالة للأمريكيين، والأمر ينطبق على الشركات ذات الجنسيات الأخرى. ولكن في الأخير نحن أمام مصلحة الدولة اليمنية، التي لديها التزامات أمام الشعب، لذا نعمل على الخطوط التي نلتقي فيها.

فمن ناحية، نحن نناقش الشركات لأن العمالة اليمنية أقل كلفة من غيرها، وفي نفس الوقت ندفع الشركات للاستفادة من قدرات شبابنا الذين منهم من صار يشغل مناصب مرموقة في شركات دولية.

وأعتقد أنه ليس هناك خوف إطلاقاً. تواصلنا مع الشركات، وتواصلنا مع الجامعات، واستطعنا أن نوصلهم فكرة أن نسبة 90% يمننة مفيدة لنا وليست مضرة لهم.

■ لدي خوف طبقي، إن جاز الوصف.. في ما يتعلق بمسألة المنح التي تحدثت عنها.. كيف نضمن أن المؤهل من اليمنيين هو الذي يحصل على المنحة وليس فقط صاحب الوساطة، أو ابن فلان وعلان، وذات الأمر بالنسبة للوظيفة حتى لانجد أن الطريق مفتوحة لتملك النفط لأبناء المسؤولين فقط؟

– لدينا تجربة أشيد بها هنا، لشركة كنيديان نكسن؛ هذه الشركة قامت بتدريب أو تقوم بإعطاء منح للجمهورية بشكل كامل عبر لجنة تقييمية ممثلة برئيس مجلس الشورى الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني، والدكتور صالح باصرة وزير التعليم العلي، ووزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي، ووزير النفط. هذه اللجنة إلى جانب الجهات المعنية من الشركة، وبالتعاون مع وكالة الإمديست الأمريكية، حتى الآن ابتعثت 90 طالباً إلى كندا. وأنا شخصياً التقيت بهؤلاء الطلاب، وقد تم اختيارهم بعيداً عن أية شبهات باعتماد معيار الكفاءة. وأتمنى أن تستطيع وزارة التعليم أن تصل إلى آلية لاختيار الطلاب للدراسة في الخارج بذات الطريقة، لأن المسألة ليست مسألة ابتعاث، ولكن من هم الذين نبتعثهم.

هؤلاء الأشخاص عندما يعودون لن يحتاجوا إلى أية واسطة في توظيفهم، لأن إمكانياتهم كبيرة، وبالتالي تبحث عنهم الشركات، ولدينا تجربة حيث يدير عدد من هؤلاء الطلاب الذين عادوا القطاع البترولي في اليمن أو في القطاعات الأخرى، سواء كان في إطار تقنية المعلومات أو غيرها.

موضوع التدريب والتأهيل ركزنا عليه في وزارة النفط بشكل كبير جداً. نتائج هذا التدريب والتأهيل أتمنى منكم كصحفيين مراقبة هذه الأنشطة بجهد مهني، حتى نتعاون معا لتحديث إدارتنا لهذا القطاع الهام والحيوي الذي لا يمكن أن نديره بسياسة تقليدية.

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

تواصلا لما سبق

الضلع الثالث: يتشنج غلاة الطرح الوحدوي حينما يحضر ذكر لخصوصية المناطق الجنوبية، وكأنما المفردة بمحمولها الدلالي تناهض الوحدة، بل ويذهبون في تشنجهم مدى حينما يسوقون لنا رقعة الوطن اليمني كقالب جبسي بشكل مسطح ولون واحد، في تجاوز ساذج لمعطيات الواقع. إن البعد الدلالي للخصوصية لايتعارض والوحدة، بل يحيل للتنوع الإيجابي والإثراء النوعي في إطارها. إن الكون بتجلياته يحض على الخصوصية وتؤكدها أنساقه مثالا على ذلك وكاحتكام للقانون الفيزيائي، أن الوحدة النووية تتكون من ذرات، والذرات تختضم داخلها ذرات أخرى تنقسم الى ذرات، وكل ذرة لها خصوصيتها ودورها.. هكذا في تسلسل ذري لايخل بنظام الوحدة وتكوينها، بل يتفاعل لإنتاج الطاقة داخل الوحدة النووية. إذن الخصوصية في ظل اتساق الأدوار معطى مهم يجب حثه والحفاظ عليه.

إن الغلاة يخافون الخصوصية خشية من تأصيل المختلف والمغاير الذي سيقود بالضرورة الى ندية حضور لايريدون لها أن تظهر ولا للحضور أن يؤصل، ذاهبين في خشيتهم حد تهميش المختلف وطمس خصوصيته، والدفع بتدابير أفقية لتعميم ملمح واحد للرقعة اليمنية بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية.

عودا على بدء لايمكن إغماط خصوصية المناطق الجنوبية كمكتسب امتيازي لا ينافي يمنيتها ولا ينافس أو يأتي على حساب التقليل من خصوصية المناطق الشمالية وتميزها، كما يفعل الآن نظام الحكم في صنعاء بمحاولة تغييب هذه الخصوصية والقفز عليها بل وقسر أبناء الجنوب عاى الانضواء ضمن ذاكرة الشمال، وابتسار منجز الحضور الجنوبي الى أدنى مستوياته، في ظل أن الجنوب يشعر بتقدمه على الشمال –وهذا باعتراف الشمال نفسه وأرجو ألا تثار حفيظة إخواننا لأننا في الأخير نتحدث عن تنويع على وطن واحد– يرى الجنوب تقدمه في التكوين الجغرافي واكتناز أرضه بالثروات، والمعدنية منها على الأخص، والإيغال الحضاري والثقافي، ووضوح ملامح مجتمع مؤسسي.

إن السلطة في صنعاء بترتيباتها الاستفزازية دفعت بحس الخصوصية أن ينحو إلى درجات متقدمة من العصبوية، وما ذلك إلا ردة فعل لتأكيد الذات التي يحاول إفراغها من مضامينها ودلالات تميزها، ظنا من السلطة أن ذلك سيحافظ على طابع وحدة فصل على مقاس فكرتها الوحدوية. إن سياقات الرشد السياسي تحتم الأخذ بعين الاعتبار أن الجنوب كان دولة بركائز كاملة ومعطيات مكتملة، ارتضت الدخول في شراكة الوحدة –على الأصح زج سياسيوها بها في هذه الشراكة– وتأكيدا على أنه مبدأ شراكة وليس إلحاقا لطرف تحت جناح الطرف الآخر، يعين وفقا لمبدأ الشراكة تقاسم حقوق متساوية والاحتفاء بخصوصية كل طرف داخل قالب الشراكة ولا يعني إلغاء أحد الأطراف أو دمجه حد تلاشيه. إن أحد تطلعات الوحدة في مطلق المعنى يؤثث لتكثير الإيجابيات وتحشيد الجسد أو الهيكل الجديد الناتج عن التوحد بمعطيات الهياكل السابقة. ما حدث بعد الوحدة لايتفق وذلك وعكس وضعا هيمن فيه الأخ الشمالي على الجنوبي، وكأنما طرحا على قاعدة الأخ الأكبر والوصي الأعظم، وبعد حرب 94م، وهي المحطة الانتكاسة، تدافعت السلطة لـ(شمللة) الجنوب إذا جاز التعبير في غالب مقتضيات التعاطي معه، مثالا على ذلك شمللة الوظيفة العامة وعلى الأخص في مواقع القرار، البسط على الأراضي ونهبها وتمليكها للمتنفذين والمشائخ والأفراد من الشماليين كوضع يد لتكريس حضور مادي جاء ذلك على حساب أبناء الجنوب في ما يرونه حقهم وأرضهم، في المقابل لم يكن للجنوبيين مطمع مشابه في الأراضي الشمالية –ربما لاختلاف الوضع القانوني وملكية الأرض من قبل القبيلة وشيوخها في المناطق الشمالية عنها في الجنوب حيث ملكية الأرض للدولة، وهذه خصوصية أخرى كان يجب مراعاتها وفي إضاءة أخرى لايمتلك الجنوبي ثقافة الفيد كما هو عند الشمالي وأثبته واقع الوحدة. شمللة الذاكرة الجنوبية من خلال طرح محاميل ورموز إحالات الثقافة الشمالية وهيمنتها على حساب مفردات الثقافة الجنوبية، ونقصد بالمفردات مجمل الموروث والعادات والتقاليد والرموز والإعلام، وتشويه الخصوصية الثقافية والحضارية لهذه المناطق بزحف نماذج المرموز الشمالي، وإحلال القمرية في واجهة المباني العدنية بديلا عن الشرفات المطلة دليل.. والأمثلة لاتنتهي. ثم شمللة السياسة بكل أبعادها حتى إن قيام الوحدة كمشروع سياسي بذل الجنوبي جهده لقيامها قد سحب منه هذا الدور وأبعد كطرف سياسي أساسي، ولم تراع خصوصية حضوره حينما سننت التشريعات والقوانين. الدعابة أنه أقصي حتى كحضور مادي، وصورة الرئيس صالح يرفع علم الوطن الموحد وحده وطمس شريكه في الصورة دليل، وقس على ذلك كثيرا.

إن تعليق خصوصية الجنوب على مشجب أن لا تمايز داخل الوحدة وإفرازات السلطة يقول غير ذلك، وعدم احترام خصوصية كل منطقة وتعضيدها داخل هيكل الوطن الموحد لن يؤدي سوى الى تخصيص هذه المناطق ونزوع أبنائها الى إغلاقها في وجه الوحدة، وحديثنا... ممتد.

■●■

طق... طق

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

أعلن عن صنعاء مدينة للأضواء في مهرجان ثقافي اختتم الأسبوع الفائت. هذه الأضواء قصدت اللوحات الفنية الضوئية التي رسمت على جدار صنعاء القديمة لمدة أسبوعين، بتنظيم من السفارتين الفرنسية والألمانية. إلى هنا والخبر جميل وظريف.

ولكن... الأظرف في الموضوع ما حدث لعضوين من أعضاء لجان التفتيش التابعة لوزاره الكهرباء، مع وصول رسالة خبرية لهاتف أحدهما عن هذه الفعالية وقت كانا مكلفين بمراقبة المواقع الكبيرة، كالمطابع والورش، لمنعها من استخدام الكهرباء بعد ساعة ليلية معينة، لتوفير طاقة صنعاء المقيدة بجدول الإطفاءات.

هو وصاحبه لاعلاقة لهما لا بالسفارتين، ولا بالمشاريع الثقافية، ولا حتى بمدينة صنعاء القديمة وسورها.

ولكن... كلاهما فرح بالخبر جدا..! ظناً أنه يتحدث عنهما، وعن صنعاء المعلن عنها مدينة مضاءة، نتيجة تعبهما وسهرهما لليالي التفتيش...

وفورا صعدا لرأس عصر ليشاهدا بأنفسهما مشهد أضواء صنعاء، الذي أخبرا به توا.

الخبر السيئ أن صنعاء تلك ليست هي أبدا صنعاء التي يمكن وصفها بمدينة الأضواء، والسبب تعرفونه.

والأسوأ أن كلاهما اعتقدا لوهلة أن "لجان التفتيش" قد تحقق وجود مدينة الأضواء.....

سلام.....

المعهدالديمقراطي الامريكي: قصور النظام الانتخابي يهدد ثقة اليمنيين بالمؤسسات الرئاسية والنيابية والمحلية

قال تقرير للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI إن القصور في النظام الانتخابي اليمني لا يهدد الإجراء العملي للانتخابات فحسب بل ويهدد ثقة المواطنين بالنظام الانتخابي بشكل عام و بالمؤسسات المنتخبة سواء الرئاسية أو النيابية أو المحلية واعتبر التقرير أن ثقة اليمنيين تعد عملية حاسمة لإضفاء الشرعية على الانتخابات في المستقبل الأمر الذي يجب عمله في تطوير صلاحيات ادارة الانتخابات لفرض القانون.

تقريرNDI حول انتخابات المقعدين النيابيين الشاغرين في محافظتي عدن وإب والتي اجريت الشهر الماضي رأى في انتخابات 2009 النيابية تحديات يجب مناقشتها قبل الانتخابات من خلال قيام لجنة الانتخابات بتدريب اعضاء اللجان الفرعية بشكل اكثر فعالية وقيام الاحزاب السياسية على تقليص السلوك غير القانوني لمناصريهم ومسؤوليهم المحليين، بالإضافة الى إجراء نقاش جاد حول كيفية تطبيق القوانين واللوائح قبل وخلال وبعد الانتخابات وتحديد أوجه القصور في قانون الانتخابات بهدف معالجتها.

وذكر التقرير ان الانتخابات البرلمانية القادمة تعد من اكثر الانتخابات اهمية لما ستشهده من تنافس لا سابق له، حيث ان منظمات المجتمع المدني تطالب ببنية سياسية اكثر انفتاحاً وبنصيب اكبر في اتخاذ القرار.

واضاف التقرير أنه برغم وجود مجالات عديدة يجب تطويرها إلا ان الانتخابات التكميلية كانت شرعية وتحلت بالمصداقية وأظهرت سمات ايجابية وسلبية كثيرة كانتخابات 2006 الرئاسية والمحلية.

وحسب التقرير فإن الانتخابات التكميلية رافقها الكثير من الخروقات الجسيمة لا تتناسب مع الوضع الحالي لإدارة الانتخاب برغم الانتقادات الكثيرة لأدائها جراء القصور التي حدثت في الماضي ولفت التقرير إلى ان الاطار العام للانتخابات كان جيداً واداء لجنة الانتخابات كان مرضياً.

مراقبو المعهد الديمقراطي في الانتخابات التكميلية في الدائرتين 21-88 محافظتي عدن وإب سجلوا ملاحظات عديدة منها أن اللجان الانتخابية وتحديداً النسائية كانت بحاجة الى تدريب اكثر وأن اللجان الأمنية لا تعرف دورها ومسؤوليتها وتدخلها في عمليات الاقتراع والفرز وتوجيه قرارات للجان.. ومن الملاحظات ايضا ان رئيس اللجنة الاصلية بدائرة21 من منتسبي الحرس الجمهوري وهو ما يناقض الدستور الذي يحظر على منتسبي الجيش والامن الاشتراك بعمل ذي طابع حزبي وكذلك قيام المؤتمر الشعبي العام باستبدال 14 عضوا تابعين له في اللجان بدائرة 21 بافراد من الشرطة والجيش ورصد مراقبو المعهد انتشار افراد من شرطة الشغب في شوارع عدن الرئيسية اثناء عملية الاقتراع التي تزامنت مع الاحداث التي تشهد المحافظات الجنوبية، الامر الذي ادى الى انخفاض بسبة التصويت التي بلغت 33.6٪ في الدائرة21 وفاز فيها مرشح الاصلاح و48٪ في الدائرة 88 وفاز فيها مرشح المؤتمر.

حق الرد

طالعتنا صحيفتكم الأسبوع الماضي بمناشدة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى بإطلاق سراح غريمي «مغربي تعز» (حسب وصفكم) من سجن محكمة الشرق وليصدق ذلك الخبر علينا اعتبار ورشة المغربي هي سجن المحكمة المراد. حيث أن المذكور يسرح ويمرح بالورشة. فأين المظلمة التي قصدتها الصحيفة بعدما اكتفت بالتنقل بين بلاغ الأبناء وكلام الأب هاشم يحيى المغربي، الذي وزع اتهاماته للجميع بدءاً بي، والمجلس المحلي، وإدارة الأمن، ورئيس محكمة شرق تعز، والقاضي المناوب بالمحكمة. ومع تعدد الجهات الواردة في اتهامات المغربي إلا أن الصحفي لم يبذل أدنى جهد لنقل رد أي جهة رسمية على ماورد؛ ما يوضح انحيازاً منافياً للحقيقة. ألم يعلم قوله تعالى: «وويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عندالله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم ما يكسبون». وعبر صحيفة «النداء» أدعو لإجراء تحقيق صحفي حول الاغتصابات التي تعرضت لها أراضي الشريفة طل عبدالكريم النهاري بأحوال الحوبان والبروشيات وصدرت فيها احكام نهائية باتة من المحكمة العليا. كما أننا نناشد فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وفضيلة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام عبدالوهاب السماوي لتشكيل لجنة لاستكمال تنفيذ ما ورد في الأحكام أو اجراء معالجة منصفة لما تعذر على أجهزة الدولة تنفيذه حيث إن غريمها مهيوب احمد سيف الذي صدرت الأحكام ضده استغل ضعاف النفوس الطماعين وباعهم ماليس ملكه بثمن بخس. استغلوا تلك البصائر الباطلة وقاموا باغتصاب أملاك الشريفه متناسين أنه حتى الصلاة لا تصح في المكان المغصوب وضمن ذلك العبث استغل الأجير هاشم يحيى المغربي ثبوته بالإيجار على أرضية الورشة وادعى شراءه من ولد المحكوم ضده وتقدمنا بشكاوي للجهات الشرعية والتزم المغربي بشراء ما تحت يده ووافقنا تقديراً لعجز المحاكم عن الضبط الحاسم والإزالة. ومع هذا لم ينفذ الالتزام ما زاد من أطماعه ليقوم بوضع هياكل خردة بالأرضية المجاور للورشة وتقدمت بشكاوى ضده التزم بعدها بعدم الاعتداء على الأرضية المجاورة للورشة وتوقف عن الاعتداء حتى العطلة القضائية التي استغلها وقام بإعادة الخردة ووضع أحجار كسور ما دفعنا لتقديم دعوى مستعجلة بوقف البناء وإزالة العدوان. وأعلن بواسطة محضر المحكمة. فهل كان إعلانه بالحضور للمحكمة عنجهية؟! كماورد بالخبر وبعد حضوره أنكر الاعتداء أمام فضيلة القاضي يحيى بن عبدالوهاب الذاري، المناوب بمحكمة شرق تعز، الذي كلف مندوب من المحكمة للمعاينة ورفع تقرير إن كان هناك بناء قديم أو حديث وعند النزول للأرض قام أبناء المغربي بسب وشتم مندوباً المحكمة الذي اطلع على الاعتداءات الحديثة ورفع تقريراً بالواقع. ومع هذا اكتفى القاضي المناوب بإلزامه منع أي استحداث حتى يبدأ الدوام الاعتيادي للقضاء. ليقدم المتضرر دعوى متجاهلاً طلب إزالة العدوان ومخالفة المغربي للالتزام الذي تعهد به والموجب عقابه على إخلاله.

ورثة الشريفة طل عبدالكريم النهاري
عنهم الشيخ/ أحمد محمد هزاع باعلوي

دُخان الانتخابات

(تتمة الصفحة الأولى)

تطمين من المعارضة بانها ستتعاطى مع المقترحات الرئاسية الا ان تضمين خطاب الرئيس التحريض على العلاقة التي جمعت الاصلاح بالاشتراكي كشف عن وجود مطالب اخرى من المعارضة لا ينبغي القفز عليها او ان الرسالة لم تكن بالوضوح الكامل، او ان الرجل اراد إفهام الآخرين بأن امتداداته داخل الاصلاح ما زالت مستمرة.

الاعتراف وليس الاقرار بنتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت العام الماضي بدا وكأنه المدخل الأساسي لأي تفاهم مهما ارتفعت وتيرة التصعيد الاعلامي او اشتد تحرك المعارضة في الشارع، لأن تركيز عدسات التلفزيون على تصدر رئيس مجلس شورى الاصلاح اللقاء بممثلي منظمات المجتمع المدني، والحرص على اصطحابه في زيارة الرئيس الى قلعة القاهرة وابراز الصورة في جميع الصحف الحكومية تركت انطباعاً بأن وسائل الاتصالات غير المعلنة لم تتمكن من إنجاز مهمتها في اتجاه انهاء حالة القطيعة، وان ابانت ايضاً ان المعارضة قد فهمت المغزى وما هو مطلوب منها ولذا أثرت البقاء في مكانها.

وإذا كان جلياً ان الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري قد اعلنا موقفاً ايجابياً من المقترحات التي اعلن عنها الرئيس فإن حرص الاصلاح على تجنب الخوض في مناقشة تفاصيل المقترحات عكس دراية كافية لدى قيادته بنفسية الرجل وطبيعة إدارته للشأن العام استناداً الى خبرة التحالف التي امتدت نحو عشرين عاماً، لهذا لم تقطع كل خيوط التواصل وان بدا من لغة البلاغ الأخير للقاء المشترك ان هناك خطاباً مغايراً قسوته على الحكم إذ وصفه بالخنجر المسموم الذي سيشق الوحدة الوطنية.

المعارضة التي وجدت نفسها في سبتمبر من العام الماضي محرجة جراء رفض مرشحها المهندس فيصل بن شملان تبني مطالبها بحكم نيابي قبل ان يفاجئها بموقفه الرافض المباركة بفوز خصمه قد توافق على قبول شكل من اشكال النظام الرئاسي في مقابل الظفر بتعديلات جوهرية على النظام الانتخابي وبما يؤدي إلى أن يكون انتخاب جزء من مقاعد البرلمان بنظام القائمة النسبية، وعلى ان يكون اختيار اعضاء اللجنة العليا للانتخابات وفقاً للتمثيل السياسي المتساوي.

وفيما يشبه انه آخر مدى للتصعيد قال بيان المعارضة ان السلطة تحاول ان تجعل من الوحدة رداءً تتلفع به وتسخره لتغطية ممارساتها التي تمزق الوحدة الوطنية، وفق سياسات اقصائية تسد الطريق التي تؤدي الى المواطنة المتساوية، وذهب الى القول انها تمارس عملية تهميش واقصاء للكوادر الوطنية العسكرية والمدنية من ابناء المحافظات الجنوبية وغيرهم، وتخريب جهاز الخدمة المدنية، وغيرها من الممارسات الهادفة الى تكريس استمرار بقاء الممسكين بمقاليد السلطة على كرسي الحكم وتوريثها للأبناء والأقارب.

البلاغ الذي جاء محصلة لأسبوع كامل من اللقاءات التي عقدت برئاسة د. سيف صايل نائب الامين العام للحزب الاشتراكي قال «إن هذا النظام هو الخنجر المسموم الذي سيشق الوحدة الوطنية» وتغذي سياساته كل المشاريع الصغيرة «وتفتح الطريق امام التدخلات الخارجية والمشاريع التي تستهدف الأمة واليمن جزء منها»، الا انه خلص الى القول إن ايقاف الحوار يمثل حالة من حالات التلاعب السياسي، وحصره في مبادرة الرئيس يعكس استهتاراً بواجبات المسؤولية ونكثاً بالعهود، وجدد التأكيد على موقفه القائم على ان الحوار الجدي والمسؤول هو الوسيلة الآمنة التي يجب التمسك بها بحثاً عن معالجات ناجحة للأزمات والاحتقانات.

هل يطيح

(تتمة الصفحة الأولى)

البيئية مثل الأثر البيئي المتوقع وكيفية التعامل معه، أو التقنية مثل التكنولوجيا الملائمة للموقع المقترح وهكذا".

واعتبرت أن "المحك الرئيس هو: هل تستطيع شركة باورد كوربوريشن توفير التمويل المطلوب الذي ستحدده دراسة الجدوى، بحيث يتم إنتاج كهرباء منافسة اقتصادياً. فإن استطاعت الشركة ذلك كان بها، وإن لم تستطع يلغى الاتفاق معها، مثلما يحدث في أي مشروع آخر للكهرباء لمصادر طاقة غير نووية.

الرد الحكومي جاء عقب الكشف عن رسالة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لمجلس الوزراء لـ"طلب المعلومات" عن الاتفاق مع شركة تقول سجلاتها إنها كانت تعمل في مجال تجهيزات الطاقة الكهربائية للمدارس الأميركية، قبل أن تبدأ الاهتمام بالطاقة النووية "استجابة لاهتمام اليمن والخليج بالطاقة النووية".

ووفقا لموقع الشركة على الإنترنت فإن 7 شركاء يملكون الشركة بينهم يمني يدعى جلال الغني.

غير أن اللجنة الوطنية للطاقة قالت إنها خلال أكثر من 3 سنوات من التفاوض التقت عشرات الأشخاص الذين أحضرتهم شركة باورد كوربوريشن على طاولة المفاوضات التي جرت في صنعاء وعدن ودبي وواشنطن دي سي وديترويت وسانت دياغو كاليفورنيا، بمن فيهم مستثمرون وتقنيون وبنكيون عرب وأجانب"، ولدت لديها "قناعة بقدرة الشركة على القيام بالمهمة المطلوبة، وإذا لم تستطع ستقوم الوزارة بالبحث عن شركة أخرى"، مذكرة بالأسس القانونية للاستثمار في الجمهورية اليمنية والتي ينص أحدها على أن "اتفاق المبادئ أو مذكرات التفاهم توقع بشكل أولي من قبل جهة الاختصاص الحكومية، ثم تطلب موافقة مجلس الوزراء عليها حتى تصبح سارية المفعول. والاتفاقيات ذات الطابع التنفيذي تتطلب موافقة مجلس الوزراء، وبعضها قد يتطلب موافقة اللجنة العليا للمناقصات إذا كانت اتفاقية ناتجة عن إرساء عطاء مناقصة، وتتطلب موافقة مجلس النواب".

وعن الكهرباء النووية قالت إن "الاتفاقات التنفيذية التي تنشأ مستقبلاً ستمر على كل الأطر القانونية، بما في ذلك مجلسا الوزراء والنواب، قبل إقرارها بحسب النظام والقانون".

عيد منزوع

(تتمة الصفحة الأولى)

والفتية، بعضهم أنتزع من مقعد فصله الدراسي، أو من غرفة نومه.

العيد بالنسبة لهؤلاء المعتقلين وأطفالهم وأمهاتهم وزوجاتهم وأحبتهم سيكون يوم عذاب ووحدة! نعم وحدة... وحدة إقصاء ووحشة لا وحدة لقاء ومحبة.

يهل العيد وما يزال المئات من المحتجزين على ذمة حقوق خاصة أو غرامات وراء الأسوار، رغم التجاوب الذي يبديه القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى، والدكتور عبدالله العلفي النائب العام، مع مظالم المحتجزين، ومشروعية مطالب هيئة الدفاع عنهم. وبعد عام من حملة «النداء» لأجل هؤلاء المظلومين ما يزال الأمل معقوداً على رئيس مجلس القضاء والنائب العام في وضع حد للتفسيرات المغلوطة لنصوص القانون، وإطلاق المحتجزين في سجون المحافظات، إعمالا للاتفاق الذي توصلا إليه مع هيئة الدفاع عنهم.

يهل العيد من دون أن يهل المختفون قسرياً على أسرهم المحكوم عليها منذ عقود بالإقامة المؤبدة داخل زنازين الانتظار، وبينهم الرائد علي قناف زهرة الذي تعيش أسرته الكريمة غدا (11أكتوبر) الذكرى السنوية الـ30 لاختفائه.

يدنو العيد ومعه تدنو أخطار محدقة بالأسرة الصحافية، وبعض أفرادها تنتظره بعد إجازته محاكم استثنائية لم يسبق أن التأمت لمحاكمة صحفيين حتى في أحلك اللحظات في تاريخ اليمن الواحد.

يدنو فيما الحب يهيم في العتمة وروح العداوة تستأثر بـ المكان، ولا أحد من معشر اليمانين يأبه للصوت الشجي العذب الطالع من صلب الذاكرة الوطنية حاثاً: «عدوك اضحك له». فيما البردوني ما يزال يهجس: إن كنت العيد فأين العيد.. اليوم المبتكر الغريد؟!

باقزقوز يتهم

(تتمة الصفحة الأولى)

من حياتي لم أشاهد أسوأ من هذا المستنقع»، مشيراً الى أن باعوم تدهورت صحته بعد ساعات من مكوثه في هذه الزنزانة.

«لم أفكر عمري في الانتحار لأنني شخص مؤمن بالله وأحب الحياة، لكن جعلتني هذه الزنزانة أضع المبررات لعدد من الناس أقدموا على الانتحار» حسب قوله.

ورسم باقزقوز صورة مأساوية لأجواء معتلهم، إذ قال : «إذا دخلت هذا الكهف تصبح شخصاً غير طبيعي لا تستطيع النوم ولا تستطيع رؤية أي شيء خاصة اذا غابت الشمس تقعد داخل هذه الزنزانة عريانا باستثناء سروالك الداخلي، ورجليك ويديك مقيدتين».

تلزم الاشارة الى أن الرجل معتقل منذ 2007/9/14 ضمن حملة اعتقالات طالت عدداً من قيادات الحركة الاحتجاجية السلمية في المحافظات الجنوبية وما يزال العميد ناصر النوبة، وحسن باعوم ينتظرون محاكمة عسكرية، كما تقول السلطة.

إلى ذلك وبعد مرور اكثر من 5 اسابيع على اعتقاله بسجن البحرين بمدينة حبار بمحافظة ابين يمثل احمد القمع امام نيابة م/ خنفر ظهر الأحد الماضي بتهمة قضايا أمن دولة.

القمع الذي جرى اعتقاله في الاول من سبتمبر الماضي اثناء مشاركته في الاعتصام الذي دعت له جميعة المتقاعدين في المحافظات الجنوبية اعتقل من بمدينة الشيخ عثمان بعدن وتم نقله الى سجن البحرين بمحافظة ابين. وهو بدأ العمل السياسي كأحد مؤسسي حزب التجمع الوحدوي اليمني بعد إعادة تحقيق الوحدة.

ظل عضوا فيه الى أن بدأت تقل حظوظ الحزب في الانتشار والتوسع خصوصا بعد وفاة مؤسسه أو قائده الفقيد عمر الجاوي، لينسحب بعد ذلك منظما الى حزب رابطة ابناء اليمن كأحد القيادات البارزة للحزب في محافظة ابين حينها. والذي ما زال حتى اليوم عضواً فيه.

جرى اعتقاله من قبل الأمن السياسي في أبين خلال التسعينات لمرات عديدة.. كانت أطول مدة قضاها حينها لم تتجاوز اسبوعين كان ذلك عقب حرب 1994. وهو كاتب وشاعر وعضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ومسؤول لفرع الاتحاد بمديرية مودية، ممنوع من الزيارة منذ اعتقاله.

تشكيل هيئة

(تتمة الصفحة الأولى)

الشعبة الاستئنافية في المحكمة الجزائية ومطهر الشعيبي مدير السجن المركزي بالتسبب في وفاة هاشم، جراء رفضهم الإفراج عنه بضمانة رغم التقارير الطبية.

وكانت اللجنة المكلفة في التحقيق في واقعة الشكوى المقدمة من محامي أسرة هاشم بخصوص القتل العمد باشرت اعمالها واستمعت الاثنين الماضي الى أقوال عبدالله يحيى أحمد حجر والد هاشم وأفاد عبدالرب المرتضى محامي الأسرة أن والد هاشم جدد اتهامه للأشخاص الثلاثة، فضلاً عن هشام الغزالي مدير الادارة العامة لمكافحة الارهاب في البحث الجنائي بأمانة العاصمة بقتل ابنه عمداً.

وقال المرتضى لـ«النداء» انه في جلسة التحقيق قدم للجنة شكوى تكميلية للشكوى الأصلية- قدمت للنائب العام الأحد قبل الماضي- تضمنت الأفعال التي مارسها المتهمون وأدت إلى وفاة هاشم. واضاف أن اللجنة اجلت الجلسة الى صباح اليوم الثاني- أمس الثلاثاء- لتقديم طلبات مستعجلة متعلقة بإثبات الدعوى.

إلى ذلك عبر ائتلاف منظمات المجتمع المدني (امم) في رسالتها للنائب العام عن استيائه من تغير مصدر التوجيه للطبيبين الشرعيين لفحص جثة هاشم وقال في بلاغ صحفي انهم جاوا بان مصدر التوجيه السابق الذي اصدره رئيس التفتيش القضائي رئيس اللجنة المكلفة بالتحقيق- تغير محله توجيه صادر من النيابة الجزائية المتخصصة وهي النيابة المشتكى بها والمطالب التحقيق معها.

الائتلاف اذ اعتبر الاجراء تدخلاً مباشراً في سير التحقيق واستقلاليته، طالب النائب العام بإيقاف رئيس النيابة الجزائية نظراً لثبوت تدخله في سير الاجراءات.. يذكر أن هاشم اعتقل منذ 5 أشهر وقدم الى المحاكمة في قضية خلية صنعاء الثانية. وتوفي الاحد قبل الماضي في مستشفى الثورة بأمانة العاصمة جراء نزيف في الجهاز الهضمي واصابته بفشل كلوي.

وكانت المحكمة الابتدائية المتخصصة قررت في جلسة 18 يوليو الفائت الافراج عن هاشم بالضمان نظراً لحالته الصحية إلا ان النيابة الجزائية المتخصصة طعنت بقرار الافراج وقبلت الشعبة الجزائية بالمحكمة الطعن.

حرب إطارات

(تتمة الصفحة الأولى)

الحاشد الذي سيقام صبيحة يوم 14أكتوبر؛ ثاني أيام عيد الفطر، في مدينة الحبيلين عاصمة مديريات ردفان بمحافظة لحج، والذي دعا إليه ناصر النوبة رئيس مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين العسكريين، الذي يقبع حاليا في سجن الفتح بمحافظة عدن.

وفي تصريح لـ"النداء" قال عبده المعطري المتحدث الرسمي باسم المجلس إن الفعالية تأتي احتفاء بذكرى ثورة الرابع عشر من أكتوبر. وتوقع أن يشهد المهرجان إقبالا جماهيريا كبيرا.

ويقول المنظمون إن إنجاح الاحتفال بالذكرى الـ44 لثورة 14أكتوبر المجيدة، واحتضان ردفان لها، هو رد اعتبار للثورة وتاريخها وأبطالها. ومعلوم أن الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، بدأ بانتفاضة ردفان بقيادة راجح بن غالب لبوزة.

وفي تطور لاحق بخصوص الإعدادات الجارية لفعالية الرابع عشر من أكتوبر قامت أجهزة الأمن مؤخرا بسحب العشرات من إطارات السيارات من شوارع الضالع والمناطق القريبة منها تحسبا لاستخدامها في التنصير من قبل المواطنين عشية ذكرى الثورة.

وأفاد محمد مساعد سيف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي أن عناصر الأمن قاموا بسحب الإطارات إلى منطقة الكبار خارج الضالع؛ مؤكدا في تصريح لـ"النداء" أن هذا العمل من الجهات الرسمية "يعبر عن ضيق السلطة من الاحتفال بذكرى عزيزة على قلب كل وطني؛ وهي ثورة أكتوبر، فيما أنها لا تتورع عن استخدام كل إمكاناتها لحشر الناس في احتفالات بمناسبات لا معنى لها" وتساءل: لماذا يصرون على أن نحتفل في يوم 17يوليو؟

على الصعيد نفسه أقدمت سيارات الأمن ظهر أمس على مصادرة الألعاب النارية من الأسواق دون أن تبدي الأسباب الداعية لمثل هذا الإجراء.

صدام السامعي
يهنئ صهره
مذيع محمد عبده سعيد
بالخطوبة وقرب الزفاف
ألف مبروك

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

النعمان بين التقليد والتنوير

محمد ناجي احمد

● الاستاذ النعمان

لا يستطيع القارئ لبيت النُّعمان أن يقرأ مواقفهم دون الرجوع إلى علاقتهم بالأتراك فهم بنوا "اقطاعياتهم" من خلال موقعهم القريب من الحكم التركي في اليمن وخدماتهم العسكرية للأتراك، فلقد كان الأتراك يصرفون للمشايخ العاملين معهم مدفعاً ورتبة "قائم مقام" لكل شيخ ليمارس نفوذه المشيخي باسم الأتراك، أما المشايخ الذين قاوموا الاحتلال العثماني فلقد تم قتلهم وفرار من بقي منهم، وكانت بيت النعمان من الأسر التي حظيت برعاية الأتراك ودعمهم، سواء أبو الأستاذ (محمد نعمان) أو عمه (عبدالوهاب نعمان) خاصة وأن الأتراك في عام 1030هـ كانوا قد قاموا بالقضاء على تمرد الأمير الشرجبي وفرضوا على جميع المشايخ في الحجرية بعد أن تم تجميعهم في "يفرس" رهائن مثلثة (زوجة وبنت وولد) ومن رفض مثل شيخ بني دخين فقد فر مع أولاده ونسائه دون رجعة.

لم يقدم لنا التاريخ المقروء والشفهي أي تمرد من قبل بيت النُّعمان ضد الأتراك وكيف ذلك وهم قد ملأوا الفراغ وخلت لهم ساحة الحكم في تربة ذبحان. وعندما حان انسحاب الأتراك من اليمن فقد آل نعمان نفوذهم وبدأوا تمردهم ومشاركتهم في حياكة المؤامرات ضد المملكة المتوكلية الذين استقدموا حكاماً إلى التربة بدلاً عن سلطة آل نعمان المشيخية، وعندما انسحب الأتراك من اليمن كانوا حريصين على تسليم ما لديهم من سلاح إلى مشايخ تعز فلقد كان في وداعهم محمد ناصر باشا (ماوية) وسلموه ما بقي من الأسلحة كي لا يأخذها الإنجليز ولأن الأتراك كانوا متعاطفين مع مشايخ تعز الذين وقفوا إلى جوار الاحتلال العثماني في تعز. وأثناء انسحاب الأتراك اجتمع أعيان ووجهاء لواء تعز في منطقة العماقي بالتعزية في سنة 1337هـ بهدف تشكيل حكومة برئاسة السيد أحمد باشا وهو عين مدينة تعز أيام الأتراك، وكذلك من أجل إعلان حكم ذاتي للواء وحينها كان قضاء "إب" تابعاً لـ"تعز"، على أن يكون الارتباط محدوداً بصنعاء، إلا أن الاجتماع فشل بسبب التنافس على من سيكون رئيساً بحسب رأي صاحب كتاب "مدينة تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي" لمحمد بن محمد المجاهد، ولأن مؤلف هذا الكتاب قومي في توجهه وعواطفه فلم يقف مع مؤتمر العماقي بالتأني والحيادية فخسرنا كثيراً من التفاصيل عن هذا المؤتمر الذي ربما كان من أسباب فشله عدم دعم الإنجليز لقيام دولة بتعز وعودة الوفد الذي ذهب لمقابلة القنصل البريطاني بخصوص شكل الحكم في تعز بعد انسحاب الأتراك دون أن يجدوا دعماً من الإنجليز.

كان لعبد الوهاب نعمان دور واضح في التمرد على المملكة المتوكلية بالتعاون مع مشايخ العدين وحبيش وصبر، والتخطيط من أجل اغتيال علي الوزير، بل ويحسب عليه من قبل المملكة المتوكلية تآمره بالخفاء مع ما يسميه البعض "ثورة قلعة المقاطرة"، ولهذا تم بعد اكتشاف مؤامرة الاغتيال التي كان "أحمد باشا" مشاركاً فيها ولكنه احتاط لنفسه حين وشى بالقوم إلى "علي الوزير" فكانت النتيجة السجن في صنعاء لعبد الوهاب نعمان وغيره من المشايخ المشاركين في هذه العملية لمدة سبعة وعشرين عاماً انتهت بإعدام "عبدالوهاب نعمان" لمشاركته مع حركة 1948م. وهكذا استمرت العلاقة بين أعيان ووجهاء تعز وفي مقدمتهم "بيت نعمان" قائمة على التربص والحذر وانعدام الثقة ويصور الشامي موقف "عبدالوهاب نعمان" قبل إعدامه 1948. بالجزع من الموت والراغب في الحياة بل والباكي خوفاً من الإعدام، ويصوره الحضراني وغيره من الذين شاركوه المعتقل بالفارس الذي استعد للموت بأجمل حلة وهيئة وكأنه ذاهب إلى عرس، فالشهادة حياة في الاعتقاد (وأنا أعتقد أن صاحب "رياح التغيير" لم يفتر والآخرون صدقوا، فالإنسان بطبعه يجمع بين الجزع ورباطة الجأش، لكن الخطأ يكمن في التزامنا رواية واحدة وإلغاء الأخريات وكأن الإنسان لا يعيش الحالات المتعددة وإن وجدها البعض متناقضة!)

في أواخر العشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين عاد النعمان من زبيد ليعلم في التربة ويفتح مدرسة هي عبارة عن حلقة علم تقليدية يعلم فيها كتب السنة ويكتب التمائم والدعاء والنفحة. وفي نفس الوقت جاء أخوه بمعلم درس في عدن وفي الخارج حسب رواية النعمان في مذكراته وهو "محمد أحمد حيدرة" ليدرس الجغرافيا والتاريخ والأناشيد الوطنية ويعزف على العود، فما كان من الأستاذ النعمان إلا أن اشتكى به إلى نائب الإمام "على الوزير" بعد أن كان حرّض الآباء على عدم الإتيان بأبنائهم إلى المدرسة ليدرسوا على يد هذا "الفاسق" وفعلاً تم له ما أراد وطرد "محمد أحمد حيدرة" لسببين لأنه نازع "الأستاذ" حظوته ولأنه يحمل ثقافة تحديثية لا تستطيع ثقافة الأستاذ التقليدية الوقوف في مواجهتها. بعدها يخلو له الجو في "التربة" ويبدأ بقراءة كتب التاريخ والجغرافيا التي رفضها بشخص حيدرة لكنه قبلها إن كانت من خلاله وعبره، ثم يسافر إلى مصر ويدرس في الأزهر دراسة عامة لأنه لا يملك شهادة البكالوريا، ثم يأتي صديقه "الزبيري" إلى مصر عام 1936م ويساعده النعمان في الالتحاق مستمعاً في دار العلوم. بعدها يعود الزبيري ليسجن في صنعاء ويعود النعمان إلى تعز ليحدث ولي العهد عن الخير والشر في مصر ويرجوه أن يعمل على اطلاق صديقه من السجن، ويفر المثقفون من صنعاء إلى تعز ليحظوا برعاية ولي العهد "أحمد" والذي أطلق وصف "الأستاذ" على النعمان وكذلك "خطيب اليمن"، وأطلق على الزبيري وصف "شاعر اليمن"، ولعل أجمل أشعار الزبيري كانت في مدح الإمام يحي حميد الدين وولي عهده "أحمد"، وهي القصائد التي حاكى في شعريتها شعرية المتنبي وأبو تمام وأحمد شوقي!

استمرت فترة الملاينة والمسايرة بين "الأحرار" وفي مقدمتهم الأستاذ النُّعمان والزبيري والموشكي والشامي وبين ولي العهد، متخذين طريق الإصلاح من خلال النصح والإرشاد وبلغة النصح المتزلف حتى كان 1944م وفرارهم إلى عدن. استمر النعمان والأحرار في عدن حتى قيام حركة 1948 التي كان مهندسها الأساسي أحد زعامات الإخوان المسلمين (الفضيل الورتلاني)، مع دور لا يخفى لإخوان مصر وللإنجليز في عدن، وتكون خاتمة "1948م" الفشل خلال أسابيع وينجو النعمان والزبيري والشامي من الإعدام: الأول لأنه احتاط لنفسه حين سجل لنفسه موقفاً رافضاً لقتل الإمام يحي وهو الإمام البالغ من العمر أكثر من ثمانين عاماً،والثاني كان في وفد اليمن للجامعة العربية في السعودية، والثالث كان الإمام "أحمد" يتوسم فيه خيراً للمملكة المتوكلية.

لقد كان الفضيل الورتلاني هو المهيمن على القرار سواء في مقتل الإمام يحي أو في إدارة الأحداث قبل سقوط "الحركة" لقد كان رأي النُّعمان أن يُترك الإمام يحي للقدر خاصة وأنه شيخ مسن. ولعل حذر النعمان قد أنجاه من موت محقق. وهكذا يستمر النعمان في سجن حجة حتى يتم إطلاقه وعودته إلى تعز ثم ملازمته للبدر وانقسام الأحرار ما بين "بدريين" و"حسنيين". ولعل الانقسام كان حقيقياً وليس مخططاً له كما يزعم الكثير من "الأحرار" فلقد توزعت مصالحه بين البدر والحسن.

فرّ النعمان إلى عدن في النصف الثاني من الخمسينات وتم تأسيس الجمعية اليمنية الكبرى وإصدار صحيفة "صوت اليمن" وتأسيس مدرسة أو كلية "بلقيس". وقتها كان النعمان قد اكتسب بعض العداوات مع عدد من زملائه الذين أرادوا معرفة مصادر التمويل حتى يحاسبوه على الصرفيات، لكنه رفض ذلك تحت ذريعة سرية المصادر خوفاً على حياة التجار من بطش الإمام "أحمد" وكان على حق في ذلك، لكن بعض المشايخ الذين فروا إلى عدن أواخر الخمسينات وعلى رأسهم الشيخ سنان أبو لحوم والزايدي والقوسي -وكان المروني والفسيل مع هذا الجناح كراهية للنعمان- اتصل هؤلاء المشايخ بالقنصل البريطاني عن طريق سلطان لحج وكذلك سلطان بيحان لغرض استلام رواتب من الإنجليز ومساعدات أعطيت لهم بواسطة السلاطين بغرض تنفيذ عمليات عنف وتفجيرات داخل المملكة المتوكلية، وهو توجه كان النعمان يرفضه لأنه يرى أن قضية الأحرار مع الإمام ليست الاستيلاء على السلطة وإنما "عقد هدنة بين الرعوي والعسكري". كان النعمان يبحث عن تغيير في نهج السلطة وليس الاستيلاء عليها وهو النهج الذي شكل تبايناً مع مشايخ شمال الشمال الذين ينظرون إلى الصراع مع الإمام من منظار الثأر الشخصي لقتلاهم ولسلطتهم التي سلبها الإمام، لهذا كان تعليق النعمان الذي رواه الفسيل والشيخ سنان أبو لحوم في وثائقه) لافتاً، فقد وصف مشايخ شمال الشمال الذين قدموا إلى عدن بأنهم "زلجوا يتعسكروا بالداخل وجاؤوا يتعسكروا هنا" في إشارة ذكية إلى عمل هؤلاء المشايخ كجنود لدى الإمام يقومون بمهام التنافيذ والخطاط تجاه الرعية وما يشكله التنافيذ من إرهاق واستنزاف لأموال الرعية، (وهي رسالة يعي الأستاذ تأثيرها وخاصة أن ما حدث من قبل نائب الإمام علي الوزير) في بداية العشرينات من القرن العشرين عندما دخل إلى تعز دون مقاومة سوى من مشايخ حبيش في قضاء "إب"، لكنه مع ذلك وزع جنود ومشايخ القبائل الشمالية على بيوت تعز "خطاط" عليه لمدة عام ظلوا ينهبون المدينة وبيوتها. وهي حادثة تذكرنا بما حل بصنعاء بعد فشل حركة 1948م، وإن كان ما حدث في تعز استمر لمدة عام.

لقد كان نهج النعمان التغييري من خلال إصلاح طبيعة النظام وليس الاستيلاء على رأس النظام. وكان موقف "سنان أبو لحوم" وصحبه التغيير من خلال استخدام العنف والتفجيرات التي كان رد الفعل عليها من قبل "الإمام" تقديم تنازلات للإنجليز والتضييق على الأحرار في عدن وغلق صحيفتهم، ولعل الدعم الإنجليزي لسنان أبو لحوم من خلال السلاطين كان واضحاً حتى يكف الإمام أحمد عن المطالبة بالضالع ولحج. لقد كان دعم السلاطين له بإرادة وتمويل الإنجليز بالإضافة إلى دعم امريكي عبر "الأسودي" أشار إليه سنان إشارة عابرة وسريعة في وثائقه، فالامريكيون هم ورثة "الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس". وهو دعم وتواجد واضح وجلي مع الكثير من حركات التحرر الوطني آنذاك العسكرية منها تحديداً.

يستمر النُّعمان في مواقفه الوسطية حتى في مفاوضاته ممثلاً للجمهوريين مع الملكيين فلقد كان أقرب إلى المعتدلين في الجهتين، فهو لم يكن راديكالياً ولكنه توفيقياً وإن تحت تسمية جديدة لدولة اسلامية يمنية بمواصفات سعودية.

بالإمكان القول أن دور الاستاذ حتى1948 كان بعيداً عن تأثير ولده محمد. ولكن منذ الخمسينات بدأ دور الابن في الامتزاج بموقف الأب بل وتوجيهه، فابتداءً من بزوغ الابن في حواراته مع المساجين في حجة في كتابه "من وراء الأسوار" ثم حديثه عن الأطراف المعنية، يستمر الأب في السياسة والأحداث اليمنية حتى مقتل الابن عام 1974م في بيروت، ففي هذه المرحلة يتصاعد تأثير الإبن في الأب سواء في ليبراليته أو في موقفه السلبي تجاه الأحزاب بشكل عام واليسار وبشكل خاص الحركة الشيوعية، وكلاهما الأب والابن حملا أيدلوجية الرعوي "المزارع" الذي يجب تمثيله في السلطة عبر أعيانه ووجهائه، هذا المزارع الذي طالت فترة اقصائه من خلال اقصاء مشايخ الزراعة، وبيت النُّعمان على رأسهم، قد حان الوقت لكي يكون شريكاً في السلطة عبر تمثيل عادل للمناطق، فالهوية الشافعية التي يتحدث عنها البعض ليست أكثر من جغرافيا وتمثيلاً لمنطقة "الحجرية" أي للمكان الرعوي، فالشيخ في تعز وفي الحجرية حتى يومنا هذا يعرّف نفسه بأنه "مزارع".

لم تظهر الهوية الشافعية بالمعنى المذهبي في الخطاب الاعلامي إلا كصناعة "عثمانية" ثم بعد ذلك "مصرية" وتحديداً في دور "البيضاني"، وهو خطاب لم يفلح في ترسيخ هوية مغايرة للمكان، فإذا كانت "الزيدية" و"الشافعية" قد تحولتا إلى انتماء "جغرافي" وليس عقدياً؛ الأولى بعد الثورة والثانية بعد امتداد المملكة المتوكلية في العشرينات من القرن المنصرم، فإن الزعم بهوية مذهبية ينفيه الواقع الذي زحف عليه المذهب "الوهابي" منذ أربعينيات القرن العشرين وبدعم سعودي وانجليزي، وليس غريباً ألا تجد من مشايخ الشافعية في تسعينيات القرن المنصرم سوى "الشيخ محمد حزام المقرمي والشيخ عبدالواسع الذبحاني"، ولا يطل علينا القرن الواحد والعشرين إلا والشافعية المذهبية قد تلاشت وحل محلها على امتداد اليمن "المذهب الوهابي" إذا جازت تسميته بالمذهب.

لقد تم التضييق على مشايخ الشافعية في الأربعينيات في عدن لصالح البيحاني وتلامذته وهو تضييق استمر حتى جاءت المعاهد العلمية في اليمن لتقضي على ما تبقى منه. وهو ما يجعل القول بهوية "شافعية عقدية" ضرباً من التخييل الذي يتنافى مع حركة الواقع.

يتجسد الدور التنويري للأستاذ النعمان من خلال تحوله إلى علوم العصر في الثلاثينيات في تربة ذبحان بعد أن أصبح وريثاً لطريده (محمد أحمد حيدرة) ثم دوره التنويري في "حجة" وفي مدرسة بلقيس. ولعل تلميذه الدكتور محمد عبدالملك المتوكل الذي درس على يديه في حجة حيث كان والده عاملاً لها، هو الأقرب شبهاً بأستاذه في طريقة تعامله مع التغيير وفي جمعه بين صفات تقليدية وأخرى تنويرية، وفي عدم ميلهم للعنف وفي الوسطية في المواقف والنزوع إلى النصح والإرشاد بالتي هي أحسن.

يصوّر لنا الشامي بعض الملامح الشخصية للنعمان وذلك من خلال سرده لمشهد النزاع على الذهب الذي حصلوا عليه من ملك السعودية آنذاك بعد انقلاب 1955م، خاصة وأن علاقتهم بالملك فيصل قديمة تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين.

ويصوره "محمد الفسيل" بلغة لا تخلو من الإجحاف بالشحيح والمستأثر بأموال "الأحرار" في عدن. ويصوره محبُّوه برجل التنوير والعقلانية وربما يعيدون تأويله براديكالية عقلية ربما تكون مغايرة لحقيقة الرجل الذي كان يتغير ويتطور كلما دعت ضرورات التغيير وفقاً لقدراته المعرفية والنفعية، ووفقاً لظروف الواقع الموضوعي سياسياً واجتماعياً ومعرفياً منذ أواخر العشرينيات وحتى عام 1974م، عندما أصبح غياب الابن غياباً للأب...

رجل الحوار

● محمد أحمد النعمان

لا أحد يعرف كيف قتل.

إلا أن الجميع يعرف أنه كان ضد القتل.

كان ضد العنف. بل كان حتى ضد العنف الكلامي.

كان رجل الكلمة والحوار، نثراً وشعراً وألمعية، وخفة وقع وحضور، وسرعة بديهة وخاطر، وذكاءً لماحاً كأنه نسيج وحده.

كان محمد النعمان نافذة الكثيرين من اللبنانيين والعرب والأجانب على اليمن. يمن الماضي بأصالته، ويمن الحاضر بطموحه، ويمن المستقبل بآماله وأحلامه وأمانيه.

كان صورة اليمن المشرقة المتفتحة الجريئة المتطلعة إلى الأمام الراغبة في اختصار المراحل وفي الإسراع نحو الحضارة من خلال التراث.

وكان محمد النعمان ديمقراطياً، كان ضد الفردية والاستبداد والطغيان، يقدّس حريات الإنسان أولاها حرية الرأي. ولم يكن ليرى أي أمل لليمن والعرب في التطور إلا من خلال الديمقراطية والحرية.

وكان من عائلة ديمقراطية، كان ابن أحمد النعمان الديمقراطي اليمني الأول.

حمل مشعل الديمقراطية والحرية مع والده في أصعب الظروف، وها هو يتركه لوالده ولأولاده في أغرب الظروف كأنه أمانة عائلية قبل أن يكون أمانة وطنية.

لم يكن محمد النعمان بالنسبة إلى الديمقراطية في اليمن طائراً يغرد خارج سربه. فستظل ذكراه حاضرة في اليمن تدعو باستمرار إلى تحقيق ما حلم به لبلاده وما تمناه لها وما قتل في سبيله وسبيلها.

ميشال أبو جودة

«النهار» 30 يونيو 1974م

تشق الجموع المحتشدة على شبابيك صندوق رعاية وتأهيل المعاقين عجوز سبعينية تسكن في منطقة بعيدة. هي معاقة وابنها معاق ايضاً. ترددت على هذا المكان أكثر من خمس مرات، وتصعد سلالم المبنى يومياً عشر مرات. تتعب كثيراً لتحصل وابنها على القليل-مبلغ (2000ريال) يعطى للمعاق- من المساعدات التي تصرف للمعاقين.

■ هلال الجمرة

الحكومة تواصل تمييزها السلبي ضدهم

2000 ريال إكرامية ذوي الاحتياجات الخاصة

أحد القائمين على الصرف هناك شكك في صدقها، ورفض تسليمها المبلغ المسجل لإبنها المصاب بضمور شديد في الدماغ، بحجة عدم وجود وثائق تثبت بأنها أمه، رغم انها احضرت اخيراً عقد الزواج فرفضه وطلب احضار المعاق، وعندها أتت باكية الى مدير مكتب المدير التنفيذي، فوجه

● عبدالوهاب الربع

الموظف خلف الورقة بتسليمها مساعدة ابنها بناءً على العقد.

حتى امس والموظف لا يزال مصراً على إحضار المعاق، ما يعني أنه يتعمد إهانة وجرح كرامة هذه الشريحة، دون أن يأبه.

هناك الكثير من الحالات سجلوا أسماءهم لكنها لم تظهر في الكشوفات حتى يوم الاحد الفائت.. أم محمد ونواف يحيى الجبري (المتخلفين عقلياً ومصابين بالصرع)، تتابع الصندوق لإدراجهم في الكشوفات: «قد جيت ثلاث مرات» قالت بهدوء. وأضافت: ما بش ولا حاجة وابسر بنفسك .. والله مابه حاجة».

لتصل من بني حوات (بجوار المطار) الى مبنى «الصندوق في الستين ستحتاج الى مبلغ يومياً 200 (ريال)». «زوجي قدوه شيبه 70 عاما»، ومريض عنده خرق.. مورم. وزادت «الجهال بيتعبوني وانا وحيدة ومريضة فيني السكر». تقول والدة المعاقين الـ3.

عبدالوهاب صلاح الربع- ايضاً لم يدرج اسمه ضمن الكشوفات فأتى الى صنعاء قادماً من المحويت للمرة الثالثة خلال اسبوع: «دخلت من البلاد الساعة 8 صباحاً»، كسر رجله في حادث ولديه اطفال اكبرهم زكريا 12 عاماً، وشكا الخسارة التي لحقت به أثناء متابعة المساعدة «قد انا خاسر 4500 على شان مساعدة بـ2000 ريال، الكرا من البلاد الى هنا بـ600 ريال واتخيل ثلاثة أيام وأنا أجي من البلاد».

وأوضح قائلاً: «قدمنا الى الشؤون الاجتماعية قالوا يشتوا 20 الف.. حق ايش!! مانش داري».

أيمن وصابرين عبدالجليل الصبري، إعاقة الأول (5 سنوات)، التواء القدم الايمن، واخته (12 عاماً) ضعف سمع، والدتهما شرحت حالتهما الصعبة: «مستأجرين بـ11 الف وزوجي عامل اذا حصل شغل يشتغل، ومعنا جهال». وتضيف مستنكرة سوء تعامل الموظفين: «عندما نراجع يقول الموظف للعسكري شلهم وارميهم الى خارج، ولنا نجي من 15 رمضان من شملان الى هنا» سجلت طفليها ولم يظهر سوى اسم واحد. وقالت «رحنا مؤسسة الصالح قالوا لنا ما فيش مساعدة اخرجو».

هدى البيضاني (10 سنوات)، شيماء الغزالي (15عاماً) مصابتان بـ«ضلع الورك الأيمن+ صرع)، وأوضحت شيماء: «هزر الدكتور رجلي هزر في المستشفى اثناء الولادة». اعاقتهن لم تقف حاجزاً بينهن وبين التعليم فالثانية تدرس في الصف الثامن والاخرى في الصف الرابع، ولكنهن يعاتبن الصندوق لعدم نزول اسمائهن في الكشوفات، وتقول شيماء «أنا لي من الأسبوع الأول وهم يقولوا اليوم غدوه».

عاصم صالح الحسني (6سنوات)، كان والده قد اتى من محافظة ريمة عزلة بني حسن، لاستلام العلاج المقرر لكن منذ اسبوع «وأنا انتظر للمساعدة لأنهم قالوا لي انهم سيقدموا لي قيمة الفواتير وجيت وانه كذب»، تحدث باستياء.

وأفادصالح الحسني والد المعاق أن طفله تعرض للإعاقة بسبب حمى شوكية، ليصاب بحالة صرع كانت تعاوده كل شهرين: «وبعدين اسعفته الى مستشفى الثورة بالحديدة واعطوه علاجات بحجة ان لديه تحسساً في الدم وتضاعفت عنده حالة الصرع والهلوسة بعد استخدام العلاجات»، قال مصدوماً بالكارثة. ويضيف: «واسعفته مرة ثالثة واحالوني الى صندوق الرعاية للعلاج ولم يعطوني راتب الى الآن».

● معاق يهرب من زحمة الوقوف أمام الشباك

● هدى البيضاني

وزاد «انا غارق في الديون عليَّ الآن 300 الف ريال»، وتذكر قائلاً « ان ابني كان من المتضررين من كارثة الامطار التي هطلت العام الماضي ولمدة 7 أيام لم نر فيها الشمس»، واستنكر بشدة بشاعة امين الصندوق في بلاد الطعام «يقوم بخصم 1000 ريال او 500 ريال من أصحاب الحالات بالاتفاق مع المجلس المحلي».

واشار الى أن جمعية الأغاثة وزعت خياماً «وبيتي انشق وفيه اضرار جسيمة والآن اسكن في بدروم بدون تهوية لأن بيتي لم يعد صالحاً للسكن».

دراجة تحمل منى منذ 12 عاماً

حتى السادسة من عمرها كانت منى علي حنظل تمارس حياتها بنشاط لا يضاهى، كأي طفل سليم يمتلك حظاً وافراً من الرعاية، لم يقف أمامها أي نوع من الصعوبات أو المعضلات حتى ذلك الوقت.

عند حلول عامها السابع حلَّ معه شيء مخيف وسيء، هو ضمور في خلايا الدماغ، لتصبح أحد رعايا (إعاقة) بسطت نفوذها على جميع الاعضاء الحركية للطفلة.

حينما سمعت الأم بإعاقة طفلتها أصابها ذعر وخوف شديدان، .. شقيقتها، لم تكتف بدموع تذرفها فقط، بل قررت مشاركة (منى) بأغلى مالديها: ضحت بمستقبلها التعليمي والمعيشي، لتظل مع اختها المريضة حتى تشفى او تهلك دونها.

والدها هو الآخر أصبح يعمل بطاقة أعلى من السابق لتوفير مبلغ من المال كي يذهب لعلاج ابنته في دولة خارجية وذلك حسب تقرير أعدته مجموعة أطباء في مستشفى الثورة عام 1991، عاد الرجل بطفلته كما هي دون تحسن، وظل مهموماً وخائفاً على حالتها فهي تزداد سوءاً أكثر فأكثر.

لم يهدأ له بالاً حتى سافر لعلاجها مرة أخرى لكن هذه المرة بمساعدة مالية من الدولة، غير أنه رجع خائباً ودون أن يحقق أمله.

دخلت البنت عامها العشرين لكن حالتها غير مستقرة، فهي تعاني من ألم شديد في الرأس وتسوء يوماً بعد آخر.

رأيتها تبكي بعينين مرهقتين.. أثارني بكاؤها المتقطع، فاقتربت منها لمعرفة السبب، كانت اختها تربت على رأسها لتبديد حزن شابة تحمل جسدها المعاق على دراجة منذ حوالى 12 عاماً، وتتناول الدواء من بداية المرض.

في كل ستة أشهر تقاد «منى» برفقة والدها وأختها لأخذ جرعة العلاج المقررة من المستشفى الجمهوري، لكنها سئمت هذا المكان، فهي لم تشعر بتحسن قط بقدر ما حالتها تزداد سوءا، فأقسمت بالله أنها لن تطأ أرض ذلك المستشفى ثانية، فطلب والدها من صندوق الرعاية- المتكفل بالعلاج- تحويلهم الى دكتور متخصص يعمل لدى إحدى المستشفيات الخاصة.

صندوق الرعاية الاجتماعية يتعامل مع المرضى بأسلوب قاس. «في كل زيارة اجلس أسير الى الصندوق خمسين مرة علشان يدو لي رسالة للمستشفى»، ظفَّر بها علي حنظل (والد منى) بعد ثلاثة أسابيع من مراجعة الصندوق.

«نعالجها الآن مش على شان تمشي ولكن من ألم شديد في الرأس»، وشكا من حالتهم المادية الصعبة وعدم مقدرتهم على معالجة منى في خارج البلد لأنهم من ذوي الدخل المحدود.

اصبحت منى تنفر من كونها تحمل إسماً ذا دلالات متفائلة. تقول : «ياريت وانت تكلم لنا الرئيس أو التجار يعالجونا ويجيبوا لنا غرفة لحالنا».

صندوق الرعاية يساعد منى بـ3000 ريال لا غير في كل ثلاثة اشهر كمساعدة، أو ذكرى فصلية كما يسميه البعض.

الأسوأ هو أن جمعية التحدي اعتذرت عن قبول هذه الحالة، حيث بررت مديرة الجمعية جمالة البيضاني لأسرة منى قائلة: «إن الجمعية لا تستطيع قبول الحالة لأن حالتها سيئة جداً ولا نقبل مثل هذه الحالات».

تذهب الأم بأطفالها الثلاثة للتمارين مرتين في الأسبوع وتشكو وهي تقطع بهم المسافات الطويلة: «أما أبوهم يهيم وبس!».

3 إخوة يتقاسمون شللاً في الدماغ

رشا، سيف، وعبدالكافي، جميعهم تعرضوا لنقص اكسجين ويعانون من الشلل الدماغي. كانت الولادة طبيعية، لكن والدتهم كانت تستخدم أدوية (منع الحمل).

كثيراً ما ترتبط مشاكل الشلل الدماغي بالأم، وظروف الولادة (سواء قبلها أو اثناءها أوبعدها). فقبل الولادة قد تستخدم ادوية خاطئة، أو لعدم توافق عامل الدم ما بين الزوجين، واثناءها نزيف عند الأم وكذا تعسرها ونقص الأكسجين.

نقص الاكسجين هو سبب إعاقة الأطفال الثلاثة، عندما التقيتهم في الاسبوع الفائت كانت (رشا) ترتجف كثيراً، لكنها أفضلهم حالاً، ولدت في 1996 وهي تعاني من شلل دماغي تشنجي ثنائي سفلي، ولديها صعوبة في المشي والوقوف.

أما سيف (7 سنوات) فأسوأ حالاً من أخته. يعاني من شلل دماغي تشنجي رباعي يصيب اطرافه الاربعة، إضافة الى صعوبة التحكم في الرأس، لذا فالمعالج يحاول المحافظة على الوضعيات الصحيحة للأعضاء لمنع ظهور التشوهات.

عبدالكافي (عامان ونصف) كانه ينام بعمق لكنه كان مستيقظاً ولا يعي ما يدور حوله. هو اشدهم سوءا، حيث يعاني من شلل دماغي ارتخائي (ارتخاء جميع اعضاء الجسم) ولديه صعوبة في التحكم بحركة الرأس ولا يستطيع التنفس بطريقة سليمة.

تشعر الأم بأنها ارتكبت خطيئة ضخمة عندما أنجبت اطفالها المعاقين، لكنها لم تكن على علم بما يخفيه لها القدر وراء جدرانه.

«أشتي أبصرهم وقدهم بخير.. ياالله» تمتمت الأم وهي تكاد تصرخ باكية.

انجبت ثلاثة معاقين وسبعة قبلهم ليصبح المعدل 10 اولاد لكن اكبرهم هو جميل (15عاماً) الذي يتكفل بإيجار ومصاريف المنزل. فمنذ كان صغيراً وهو يعمل مع الآخرين «كدّيناه وعادوه صغير» اشارت الأم. وأضافت: «يشتغل مع الناس لأنه ما عاد الا هو لنا وإلا شا نموت جوع».

باشر جميل دوره الرجولي كأب أسرة حقيقي استطاع فرض نفسه على المجتمع، ببذل اقصى جهد لتوفير قوت 12 نسمة. فمرض والده وفقر أسرته هما من أرغماه على أن يلعب الدور البطولي، والذي يعجز عنه الكثير من الرجال: «عند زوجي حالة نفسية ما يقدر يشتغل، يجلس سكته لا يحاكي أحد ولا يسأل.. يهيم وبس»، وصفت حالة زوجها بأسى.

لم يكن لدى زوجة عبده سعيد من خيار آخر لكسب الرزق الحلال سوى أن تسرح طفلها الى العمل- ليكون المسئول الأول عن مصير الأسرة البائسة- كي يشتغل مع أحد التجار.

تحمل الأم اطفالها المعاقين يومي السبت والاثنين من كل اسبوع، ليتلقوا بعض التمارين والأدوية في (مؤسسة تنمية القدرات للشلل الدماغي) الكائنة في (حدة) فيما تسكن في منطقة (حزيز)، المسافة مضنية ومرهقة، لكن المؤسسة تخفف عنهم بعض المتاعب فهي تقدم لهم كافة الخدمات الطبية بلا مقابل، كما تقدم خدمة المواصلات لهم لشدة فقرهم.

تشير الأم الوصابية الأصل قائلة :«الصندوق حق المعاقين يصرف لكل واحد منهم الف». وتضيف بلهجة شاكية : «والله يا ابني لو نعتمد عليه ما يكفيهم حق حفاظات ولا صابون».

حالة الأطفال تتطلب مصاريف كثيرة أما مساعدة الصندوق - التي يسمونها بالمعاش- فضئيلة جداً ولا تستحق أن تسمى حتى بالمنظف.

● رشا وشقيقيها

يبدو مستوصف السجن المركزي بصنعاء أنيقاً من الخارج وبابه مشرعاً على الدوام. له صالة على شكل (L) نظيفة وواسعة تمتد من غرفة الأطباء وتنتهي بغرفة يرقد على أسرتها 5 مصابين بالجلطات (دماغية).
وعلى يسار الداخل يقع مكتب الادارة. والى جواره عيادة اسنان متكاملة ومختبر، ومخزن صغير للأدوية. إضافة الى غرفة صغيرة أشبه بعيادة طوارئ مخصصة لضرب الإبر والمجارحة والاسعافات الأولية.

■ علي الضبيبي
ali.dhubaybaybi@yahoo.com

الأديمي مشلولاً وإلى جواره اسباني يتحدث 8 لغات

الجلطات ترسل معسرين إلى المستوصف

● مستوصف السجن المركزي من الخارج

ما يقرب من 15 نزيلاً كانوا يرقدون في هذا المستوصف، عصر السبت الماضي، عندما أتيح «للنداء» زيارتهم.

هناك حالات أسعفت الى المستوصف لأول مرة، وما يصل الى العشرة عائدون من مستشفيات حكومية وأهلية. لكن تستلزم الضرورة الطبية بقاءهم في مستوصف السجن تحت إشراف ورقابة الطبيب. ويبدو السجين محمد قائد العرامي في حالة جيدة بعد أن كان في حكم الميؤوس منه.

إنه مصاب بجلطة، وجنبه الأيمن مشلول. كان جالساً على السرير ويحكي رحلة مرضه المضنية: «قبل شهرين ونصف اصبت بجلطة شديدة أدت الى نزيف داخلي وخلاص كنت باموت» ويضيف مختنقاً بالبكاء: «لكن المدير وقف معي وادى الواجب. اسعفني الى مستشفى الثورة فوراً». لحظتها كان وضعه الصحي صعباً للغاية وكان على الاطباء ادخاله غرفة العناية المركزية «رقدوني فيها شهر وما خرجت إلا وقدنا متحسن». وحاول الرجل أن ينهض للمشي ليؤكد لي تحسنه، وكان يمد الخطى بصعوبة شديدة ويده اليمنى تجتهد في مساعدة يسراه.

يستكمل الآن جرعته الطبية في مستوصف السجن تحت إشراف الطبيب خالد علي صالح الشريجة، ويداوم على الاسبرين والنتروبين. العرامي يسير في الاربعين من عمره. ومحبوس منذ 6 سنوات بتهمة قتل، وحسب مدير السجن فإن كلفة علاجه تجاوزت الـ200 الف ريال. ففي المرة الأخيرة اسعف إلى مستشفى خاصة وكانت الكلفة باهضة.

والى جوار سرير هذا المريض ترتص أسرَّة أخرى، أقربها اليه لمسن من مسور عمران (حجة سابقاً) يبدو في الثمانين من عمره ويؤكد أنه تجاوزها. هو أيضاً نصف مشلول ولكن بصورة أخف.

يدعى هذا السجين بالعم حسن عزام المسوري، وكان عبده شوعي حدثني عنه كأحد اكبر وأقدم السجناء الذين دخلوا السجن قبل أن يحل فيه ضيفاً عام 91. وتصل مدة بقائه هناك 19 عاماً.

استبدت التفاكير والهموم بعزام على امتداد عقدين في السجن. وقبل سنتين ونصف، وقد نحل جسمه وضعف عنده السمع والفؤاد وجد نفسه صريع ألم شديد في الجمجمة، وتوا أسعف الى المستشفى الجمهوري، وبقي فيه لمدة ومنه الى الثورة: «بس ما بش فايدة» لم تتحسن صحة الرجل الكبير وتضاعف مرضه إلى أن فقد جزءاً من حركة رجله ويده اليسرى ويقول قائلاً: «والله ياولدي ما نفعني الا المستشفى السعودي الالماني خليها على الله قد أكلت 3 تنيك حبوب». وسألته عن تكاليف ونفقات المعاينة والدواء فأجاب «العلاج والفحص والكشف على حسابي والمشاوير والمواصلات وبعض التكاليف على ادارة السجن».

وطبقاً لأقواله فإن ملف قضيته أعيد من المحكمة العليا الى الابتدائية مرة أخرى. وأن الأخيرة أصدرت قراراً بالإفراج عنه بالضمان ولكن لم يُنفذ.

● مريض في غرفة معزولة

● العرامي

كل المتحلقين حوالي مصابون بمرض واحد. فإلى جانب العرامي وعزام، كان عبدالكريم الروسي، وعبدالباسط الأديمي والأخيرين كلاهما من المعسرين، وأيضاً في قائمة الحجز خارج سياق القانون.

وطبقاً لتأكيداتهما فإنه لم يصدر بحقهما حكم يقضي بالحبس كعقوبة جنائية في الحق العام. لكن الأول (الروسي) تجاوز عامه الثاني عشر في حقوق خاصة. والثاني (الأديمي) ينوء بخمس سنوات.

ويحمل عبدالكريم الروسي الجنسية الاسبانية وعدة شهادات علمية في المحاسبة والادارة والهندسة الالكترونية. وهو أحد المعسرين بحكم. وكان النائب العام -حد قوله- التقاه في السجن في اطار زيارة رسمية للجنة السجون وتفهم ظروفه الصحية والقانونية وقال أنه وعد بالإفراج عنه ما دام لديه حكم اعسار وايضاً ضمانة حضورية.

وأكد لي لحظة الزيارة انه كسب دعوى الاعسار التي تقدم بها الى القاضي المكلف. وان الضمانة المطلوبة متوفرة لديه «فقط يتكرم النائب العام ويوجه بإطلاقي» قال: أما الاديمي وهو مقاول شهير نفذ عدة مشاريع شهيرة في تعز، وهو الذي قاول حديقة الحيوان المركزية في تعز وتناقلت وسائل الاعلام الرسمية حينها خبر الافتتاح مبرزة صورته الى جنب نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب الشيخ الاحمر، ومسئولين آخرين رفيعي المستوى بينهم المحافظ احمد الحجري والعميد يحيى المتوكل. وعلى إثر عجز مالي وغرامة تكبدها اقتيد الاديمي الى السجن بخلاف منطوق الحكم.

● غرفة الأشعة والكشف

لقد صرعه المرض لمرتين. قبل سنتين شل جنبه الأيمن (جلطة) واسعف فتحسنت حالته. وفي 20 اغسطس الفائت شُلَّ جانبه الايسر وعاد الورم الى دماغه.. في المرة الأخيرة اسعف الاديمي الى مستشفى الثورة العام وعملت له اشعة مقطعية وفحوصات وتخطيط قلب. ورقد لأيام هناك ثم أعيد الى السجن لكن ليكون تحت المراقبة الدائمة نظراً لصعوبة الحالة. وسألته عما اذا كان نزل اسمه في كشوفات المعسرين الذين احيلوا من النيابة العامة الى القاضي المعمري فأجاب: «نعم وأنا فقط منتظر النطق بالحكم».

في زحمة التقائي بهؤلاء السجناء ذوي المرض المشترك- كان شاباً نحيلاً يركز بإتقان ويزاحم بكلامه محاولاً عرض حالته. وحين اكملت الحديث مع زملائه استمعت اليه جيداً. اسمه ابراهيم محمد غالب الصباحي (25 سنة) من حراز يعاني من تضخم في الطحال، ويقول إنه فقير ومقطوع من الزيارات ومحكوم غيابياً بـ3 سنوات بتهمة شروع في القتل.

ويضيف: «دخلوني السجن وأنا مريض وكان مقرر لي عملية. وعندما اشتد عليَّ المرض اسعفوني الى مستشفى الثورة. واخضعت للفحص والتحاليل ورقدوني يوم وبعدها قرروا لي علاج وبعدا رجعت».

وأفاد الدكتور الشريجة أن حالته تحت الملاحظة حتى تتضح جدوى فاعلية العلاج «والا فتدخل جراحي وعملية» ويوضح الشريجة، وهو الطبيب المشرف على حالته أن أعراض مرض هذا السجين «تتضح من خلال الاشعة التليفزيونية أنه تضخم في الطحال بمقدار 20 سم».

عادل التام وهو أحد المعسرين كان هو الآخر طريح المرض في المستوصف ذاته، وساق رجله اليسرى ملفوف بالشاش، إذ يعاني من لسع لم يتضح للأطباء ما هيته، رغم انه اسعف الى الثورة قبل شهر ونصف. ومعلوم أن هذا المريض يحمل حكم إعسار وأمر افراج من النائب العام الى احدى نيابات الأمانة الا انه تعثر.

وفي مقابل الغرفة التي يرقد فيها مرضى الجلطات غرفة معزولة لا ينزلها سوى سجين واحد وحين سألت أحد المشرفين عن هذه الحالة قال: «هذا من المصابين بمرض معد (السل TB) وهو منفرد احترازاً من العدوى». وهناك غرف أخرى للمصابين بمثل هذه الأمراض المعدية.

ربما للمرة الأولى يتاح لصحفي أن يزور مستوصف السجن ويتمشى فيه بحرية. فيه قدراً ملحوظاً من الأهتمام تشعر أزاءه بالرضى النفسي. إنه مختلف جداً عما يشاع عنه تحتم المهنية على الصحيفة أن تقول ذلك.

صحيحاً أن داخله 15 مريضاً لكن في المقابل هناك 7 أطباء و16 من مساعديهم وأيضاً ثلاث ثلاجات لحفظ الدواء. وادارته تقطع بأن لا يدخل المستوصف دواءً مهرباً أو مزوراً.

ويؤكد الطبيب خالد علي سعد الشريجة بأن المستوصف عند استقباله للمريض يجري عملية الفحص والمعاينة اولاً، واذا تقرر أن الحالة صعبة «أو لا يوجد لدينا إمكانيات نرسله الى المستشفى فوراً، وهناك يتلقى العلاج وقد يرقد لأيام وأسابيع وبعضهم اكثر من شهر، واذا نصح الطبيب بالأشراف عليه، فحال عودته يبقى لدينا في مستوصف السجن». ويؤكد هذا الأمر اغلب المرضى الذين ينزلون فيه قابلتهم «النداء» منفردة.

هناك مرضى أسعفوا لأكثر من مرة ولأكثر من مستشفى كما في حالة الحاج حسن عزام المسوري الذي حلت به رحلة العلاج الى المستشفى الألماني السعودي في آخر مشاويرها. وأغلب المرضى الموجودين أسعفو الى خارج السجن وأكدو ذلك بأنفسهم.

يدير مستوصف السجن الدكتور محمد معياد منذ 6 سنوات. وقد التقيته وهو في ثقة من نفسه، ولم يبدي أي ممانعة من زيارة وتصوير كل غرف وعيادات المستوصف. وأكد للصحيفة أن أحد الأطباء توفى قبل مدة متأثراً من مرض خبيث أنتقل اليه بالعدوى من احد المرضى الخاضعين للعلاج وأضاف. بأنه هو الأخر يداوم على العلاج بسبب أنتقال العدوى اليه من مريض أخر. وأقسم : «صدقني .. أننا لمعالجة بعض المرض نقوم بمهمة أشبه ما تكون بالمغامرة تماماً».

● عزام

● الأديمي

● الصباحي

منسيون على أرصفة العدالة المصلوبة

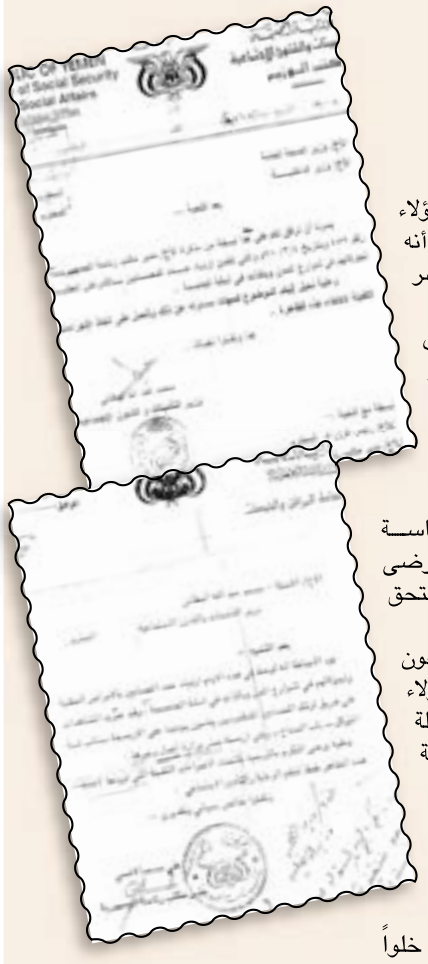

باستثناء اعتماد مصطلح «المصابون بأمراض عقلية» في الوثائق الرسمية، لم تظهر الحكومات اليمنية المتعاقبة أية جدية لتحسين ظروف حياة هؤلاء المرضى الذين تزداد أعدادهم بمعدل يوازي الزيادات في أسعار السلع الأساسية. بعبارة أخرى فإن السياسات الاقتصادية والمالية القاصرة التي تنزل أغلبية المواطنين إلى مادون خط الفقر، تؤدي بالضرورة إلى دفع مئات الآلاف منهم إلى حافة الجنون.

تتفاقم ظاهرة انتشار الأمراض العقلية لأن أولويات الدولة اليمنية المرشحة للانحدار إلى حضيض الدول الفاشلة، تتسم بالجنون، حيث حصة الإنسان في الميزانية العامة للدولة تتقلص في مقابل زيادات متسارعة في الإنفاق على السلاح والأمن. هل نزيد فنشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين الانفاق على السلاح والأمن ومؤشرات الصحة العقلية للسكان؟ بصيغة أخرى يمكن تلخيص الوضع الكارثي لليمنيين على النحو الآتي: كلما اعتمدت الحكومة مقاربة أمنية حيال مواطنيها، زاد الانفاق على الأمن وتقلص الإنفاق على البشر، وتضاعف عدد المرضى العقليين جراء القهر و البطالة والفقر والفساد، وبالتالي تفشت ظاهرة انتشار المرضى العقليين في شوارع المدن اليمنية.

حسب تقديرات أولية لباحثين، فإن في اليمن نحو 2 مليون مريض عقلياً، ما يعادل 10٪ من السكان.

ومع التحفظ على دقة هذه التقديرات وعدم شموليتها فإنه لا جدال في حقيقة تفشي الأمراض العقلية بين اليمنيين وفشل الحكومة المستدام في توفير الرعاية الاجتماعية لضحاياها- ضحايا سياساتها الجنونية.

للدقة، فإن حساسية الحكومة لهذه الظاهرة، كما ظواهر أخرى، تضعف سنة تلو سنة. ولعله من المفيد استحضار لحظة استثنائية من العقد الماضي، قرَّر فيها الرئيس علي عبدالله صالح تنبيه مسؤولين في الحكومة إلى إفرازات هذه الظاهرة، وضرورة معالجتها. ففي 4 مارس 1998، وجه علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية مذكرة إلى محمد البطاني وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية سنتذاك، يحيطه علماً بازدياد عدد المصابين بالأمراض العقلية في شوارع المدن وبخاصة أمانة العاصمة، وتحولهم إلى مشردين ينامون على الأرصفة في أكثر من موقع، وعلى أرصفة وزارة العدل!

لم يلحظ المسؤول الرئاسي ما قد يكون مؤشراً على علاقة بين استلقاء مرضى عقليين على أرصفة وزارة العدل وبين العدالة المفقودة. ولم يتحقق من احتمال أن يكون هؤلاء الذين ينامون على أرصفة الوزارة «مشارعين» سابقين لا مجرد مشردين. على أنه طالب الوزير المختص باتخاذ «الاجراءات الكفيلة التي ترونها لاختفاء هذه المظاهر طبقاً لنظم الرعاية والتأمين الاجتماعي».

احتاج البطاني عشرة أيام ليقرِّر ما ينبغي عليه فعله. وقد توصل في 14 مارس إلى التقرير بأن وزارته ليست الجهة المختصة بتنفيذ توجيهات الرئاسة. وقد حرر مذكرة إلى وزيري الصحة والداخلية يخطرهما فيها بأنهما المسؤولان عن تنفيذ «توجيهات الأخ مدير مكتب رئاسة الجمهورية».

المحقق أن تضارباً -بالأحرى تنصلاً من- مسؤوليات عطَّل التوجيهات الرئاسية. وبحسب المصادر فإن الداخلية والصحة لم تكترثا لتأويلات البطاني للنص الصادر من الرئاسة. وليس مؤكداً بعد نحو 10 سنوات من مذكرة الرئاسة أن تكون الحكومة قد حسمت الاختصاص لوزارة أو جهة ما تتبعها. أي أن المرضى العقليين عرضة لاجتهادات أكثر من جهة، وهي اجتهادات غير صائبة ولا يستحق أصحابها أجر المخطئ.

وتزخر تقارير حقوقية بعشرات الحالات المسجلة لمرضى قابعين في سجون مركزية، أو في معتقلات أمنية في محافظات مختلفة. ولا غرابة أن يُشاهد هؤلاء الضحايا الذين يؤخذون من الشوارع، أو يعتلون عقلياً جراء الظلم أو سوء المعاملة في السجون، مختلطين بالسجناء في السجون المركزية أو المعتقلات غير الخاضعة لرقابة البرلمان أو المنظمات الحقوقية.

في هذا العدد الذي يسبق إجازة عيدالفطر المبارك، تعرض «النداء» لمشاهدات عن معاناة المرضى العقليين، تغطي جزءاً ضئيلاً من الظاهرة الكارثية، واعدة بتغطية معمقة وشاملة لأبعادها في عدد لاحق.

اختارت «النداء» أن يكون هذا الملَحق بمثابة تهنئة بالعيد للمسؤولين في الحكومة والمجتمعين السياسي والحقوقي، متمنية لهم عيداً سعيداً حافلاً بالملذات، خلواً مما قد ينغص ضمائرهم اليقظة.

■ سامي غالب

إدارة السجن مولعة باحتجازهم

لا أحد يعرف مصير صاحب الصفارة!

■ إب - إبراهيم البعداني

في أقصى باحة السجن المركزي بمحافظة إب يحشر 60 مريضاً عقلياً في 3 غرف ضيقة (مساحة الغرفة 4×3) مجازاً يطلق عليها مصحة الأمراض النفسية.

60 مريضاً اعمارهم تتراوح بين (17-60 عاماً) غير قابلين للزيادة والنقصان إلا في حالة وفاة أحدهم.

الشفاء وارد لكنه حالة عرضية سرعان ما تنتهي، فإدارة السجن ترفض أن يغادر أي نزيل من المصحة حتى وإن شفي. ما يقارب نصف عددهم محكوم عليه بالسجن أما البقية فقد أتى بهم أهاليهم. وطبقاً لموظفي المصحة فإن ادارة السجن تشترط على أهل كل مريض كيس رز وكيس سكر لقبول مريضهم وإنزاله في مصحة السجن وهي المصحة الوحيدة في المحافظة.

ربما في ذلك ميزة!! فقد نجا مئات المرضى عقلياً في محافظة إب من عقاب السجن.. انهم يجوبون شوارع المحافظة بحرية مطلقة. وخلال العشر السنوات الماضية زحف فيروس الهلوسة من المدينة واصلاً الى كل قرى

المحافظة وغدت كل قرية تشتهر بوجود مجنون فيها.

اللافت ان مدينة إب أصبحت تشكل اكبر تجمع استيطاني لمرضى المحافظات، فما من شارع أو حي من أحياء المدينة إلا وبه مرضى يفترشون الأرض والمقابر والمواقع الاثرية والسياحية للمبيت في الليل بعد تجوال وطواف على المدينة طيلة ساعات النهار بحثاً عن المجهول الذي فقدوه، وكل واحد منهم له صفات وعلامات تميزه عن الآخر، فمنهم من يحمل (فأس) وآخر بطانية وآخر صفاره وسير منهم من هواة جمع الاكياس والعلب البلاستيكة و... إلخ.

والشيء الأكثر خطورة وجود مرضى في سن العشرين والذين أصبحوا اكثر انتشاراً في المدينة من غيرهم من ذوي سن ما بعد مرحلة الشباب.

عبدالله الحطباني 55 عاماً من سكان إب قال «للنداء» انه يتذكر ان إب قبل 40 عاماً كان فيها مجنون واحد ولم تكن حالته كهؤلاء. إلا أن قاسم ناصر 45 عاما قال إن ثمانينات القرن الماضي عرفت إب مجموعة مجانين يعدون بالاصابع كان أشهرهم (صالح) صاحب الصفارة الذي كان يجوب شوارع المدينة يستعمل صفارته وفي المساء (يضيع) لا أحد يعلم أين يذهب ولا يظهر إلا في صباح اليوم الثاني.

في منطقة مفرق ميتم بمدينة إب يوجد مريض مجهول افترش الرصيف منذ اكثر من خمس سنوات ومن تلك الفترة حسب مواطنين التقتهم «النداء» اكدوا انه لم يغادر مكانه الى الآن، حيث يقوم بالاختباء داخل طربال (خيمة) هي بيته التي لا يغادرها أبداً. و يقوم أصحاب المطاعم المجاورة بالتكفل بإعطا الوجبات الغذائية. كما أن أصحاب السيارات الذين يمرون من جواره يقوم البعض منهم بتزويده بالقات والسجارة.

يقول صالح المواز بائع متجول إنه وكثير من العامة يستغربون لهذا المجنون الذي وصفه (بالهادئ) حين لم يفارق هذا المكان طيلة هذه السنوات ولا لدقيقة واحدة.

ويضيفون انهم لم يشاهدوه قام بتغيير ملابسه أو حتى غسل وجهه واستغربوا اكثر انه حتى في أيام الأعياد يلتزم مكانه دون أن يأتي أحد لزيارته أو السؤال عنه.

«النداء» زارت مقر المريض المستوحد المجهول. كان أشبه بكتلة صخرية ما تزال في مكانها منذ أن وجدت في نفس الحي.

(مفرق ميتم) اشتهر بوجود حسن المقوت (مجنون) كان بائع قات يعيل أسرة كبيرة أصبح خلال سنتين فقط شارداً في شوراع المدينة حاملا ما تزال من قضيباً من الخشب (صميل) وفي أغلب الاحيان يقوم (حسن) بافتراش الارض واسواق القات عارضا القات على العامة بغرض بيعه في حين يقوم بالوقوف ومناداة العامة بخبرهم انه بربي وانهم تآمروا عليه..!!) إلا أن حسن يختلف عن المجنون المجهول حيث يقوم نجله الأصغر 12 عاماً بانتظاره حتى المساء وبعدها يقوم باصطحابه الى المنزل في أحدى قرى ميتم.

وفي إب يوجد العشرات من المرضى الذين لا يفارقون شوارع المدينة إلا في الاعياد حين يقوم ذووهم بأخذهم الى المنازل ويقومون بتنظيفهم والباسهم ملابس نظيفة وحين يحاول المجانين الخروج بالقوة من المنزل يقوم ذووهم بحبسهم داخل احدى غرف المنزل وفي بعض الاحيان يستخدمون معهم العنف والضرب وتقييدهم بقيود حديدية حتى الانتهاء من اجازة العيد بعدها يطلقون سراحهم.. فيما تفضل الكثير من الأسر التي لديها مرضى مراقبتهم طوال اليوم وتحرص على أن يعودوا الى المنزل في المساء وكما أن العديد من العائلات تحرص على الاعتناء بهم فنشاهد المريض يجوب شوارع المدينة مرتدياً ثياباً نظيفة.

محمد السعيدي مدير المصحة قال لـ«النداء» إن هناك حالات كثيرة شفيت ولا داعي لبقائها في المصحة إلا ان ادارة السجن تصر على بقائها. كما أن المصحة تعاني من قلة الامكانيات التي لا تفي بالغرض والمكان نفسه ليس مؤهلاً لأن يكون مصحة كونه داخل سجن فيه 5 غرف ضيقة يتم حشر الامراض في 3 منها وعددهم 60 مريضاً ويضيف: الاعتماد كان في السابق ثمانية آلاف ريال والان، وصل الى مائة الف ريال شهرياً، هذا المبلغ لا يكفي كون الحالات جميعها تستدعي وجود وتوفير رعاية على .. الساعة من غسل وتنظيف وتغذية ومع ذلك فالتغذية ناقصة.

واكد السعيدي أن المصحة تعاني من وجود عراقيل وتدخلات إدارة السجن التي تضايقهم في عملهم حيث انها تمنع حتى النظافة إلا بتوجيه من الادارة» ولا يسمح للمرضى بالخروج من غرفهم الى الحديقة إلا بتوجيه وامر من مدير السجن.

وعن وجود مصحة مستقلة عن السجن قال السعيدي قمنا بالرفع الى قيادة السلطة المحلية ووزارة الصحة بهذا الخصوص وتم الإتفاق مع صندوق التنمية بتبني مشروع بناء مصحة مستقلة عن السجن في منطقة السحول. إلا أنه الى الآن لم يتم تنفيذ المشروع وفي حال تنفيذه فإن مشكلة الامراض ستحل بشكل جيد نظراً لتوفر الاستقلالية وعدم وجود عراقيل داخلية.

وعن طريقة التعامل مع الأمراض أيام الأعياد أفاد: على الرغم من أن الامكانيات ضئيلة إلا أننا نحرص قدر الامكان بتوفير الملابس الجديدة لهم واللحمة الجيدة (التغذية).

عبدالله طامش طبيب المصحة قال لـ«النداء»: المصحة تعاني بالاساس من العجز المالي اضافة الى التدخلات وعراقيل من قبل مدير السجن الذي يعمل دائماً على إشراك اكثر من طرف في إدارة المصحة مما يؤثر على العمل داخل المصحة. كما أن المصحة تفتقر لوجود المختبرات والأجهزة التشخيصية. وبالتالي فإن المرضى يصبحون عرضة لامراض مزمنة تضاف الى الامراض النفسية، التي يعانونها.

ويضيف د/ طامش ان اكبر مشكلة تعاني منها المصحة هي تدخل ادارة السجن في عملها حيث ان ادارة المصحة تتعامل مع الامراض باعتبارهم مساجين، فلا يسمح لهم بالخروج الى الحديقة بحجة خوف الادارة من هروبهم!! ويتم حشرهم في غرف السجن (المصحة) ويختتم طامش حديثه: إن وجود مصحة مستقلة عن ادارة السجن هي الحل الوحيد للمرضى.

أشهر مقولاته: لا سالمين سلم ولا حوت بعقله

من سائق الأمير يتجول بقدمين حافيتين

■ الضالع - فؤاد مسعد

يعتبر من أشهر الشخصيات في المحافظة، عرف أنه ذو حكمة حتى وهو يجوب الشوارع مجنونا،، كيف لا واليه ينسب المثل القائل: «عاد الجنان يشتي عقل».

وهذه هي فلسفة الرجل الذي يبدو طاعنا في السن بدسمال شبه ممزق؛ غير انه يحتفظ بنظرة ثاقبة؛ يمعن خلالها النظر في الأشياء كما في الأشخاص؛ يسأل وينتظر الإجابة؛ وإذا سئل جاء جوابه كالعادة مختصرا لا يخلو من فكرة.

بعد فترة وجيزة من رحيل الاستعمار الأجنبي عن ارض الجنوب؛ والإعلان عن دولة مستقلة قامت أجهزة الأمن بإعتقال المواطن الذي يقال إنه كان يعمل سائقا لدى أمير الضالع؛ واستمر في السجن سنوات خرج بعدها يجوب شوارع الضالع؛ لكن ليس بسيارة الأمير التي اعتادها؛ انه يمشي على قدمين حافيتين؛ وفي هذه الرواية ما يفيد اتهام عناصر الأمن بممارسات أفضت به إلى الجنون؛ غير أن مسئولا سابقا في ذات الجهاز قال للنداء إن السلطة كلفت حوات بنقل الماء للسجناء؛ وعندما لاحظت تعامله السيئ واستهتاره بالعمل؛ كان مصيره الاعتقال؛وهو بهذا يرجح أن يكون حوات قد اخترع فكرة الجنون ليفلت من العقاب.

عندما وصل نبأ اغتيال الرئيس الأسبق سالم ربيع علي (سالمين) إلى حوات وهو في السجن أطلق مقولته المشهورة (لا سالمين سلم ولا حوات بعقله) عبارة اشتهرت شهرة صاحبها؛ فهي تؤرخ لحدثين هامين على الأقل بالنسبة لقائلها: رئيس خسر حياته ومواطن فقد عقله.

ولعل هذه المقولة باكورة إنتاج لم ينقطع لشخصية بدأت تتحول إلى أسطورة يحفظ الضالعيون كثيرا من مضامينها، واليها تعزى معظم الأقوال حتى وان كانت صادرة عن غيره؛ وفي الآونة الأخيرة آثر حوات العزلة والابتعاد عن الأضواء ربما تقديرا منه لان الشارع الضالعي لا ينقصه مثل كلامه الناقد بسخرية لاذعة.

وقف حوات يوما بعد إعلان الوحدة بجوار مدخل صغير لسوق القات، وسمع احد القادمين من المناطق الشمالية يتذمر من ضيق المدخل ويتساءل: لماذا لم يوسعوه؟ فاقترب منه حوات وقال بلكنة لا يجيدها غيره:

(نحن عملنا الباب على قدرنا؛ لو كنا عارفين إنكم با تاتوا كنا وسعناه)

العبارة ذاتها صارت تتردد في أكثر من موقف.

تغيرت الضالع من مديرية إلى محافظة بفعل قرار جمهوري صدر عام 1998م غير أن حوات له رأي آخر، يقول:

(الضالع هي الضالع بس أنا كنت مجنون مديرية واليوم أصبحت مجنون محافظة)

إلا أن الضالع كأي محافظة يمنية تحتفظ بقائمة من المجانين بالطبع غير حوات وهم يتواجدون بكثرة في الأسواق الرئيسية والشوارع المزدحمة؛ حيث يمارسون طقوسهم اليومية دون اكتراث بما حولهم...أو هكذا يبدو حالهم..

وكما يفتقر أبناء المحافظة لمرافق خدمية عديدة يفتقر المجانين – وهم أبناؤها أيضا – إلى مصحة نفسية،، وان تخلو محافظة بأكملها من مصحة نفسية أمر يدعو إلى الغرابة؛ لكن لا يبدو أن هناك ما يبعث على القلق إزاء ذلك، فالبعض يعتبر قلة عدد المجانين سببا كافيا لعدم التفكير الجاد في أهمية وجود مصحة؛ بينما مصادر في مكتب الصحة قالت للنداء إن مشروع المصحة النفسية يأتي ضمن مشاريع الخطة الخمسية من قبل وزارة الصحة؛ وحاليا يوجد في مستشفى النصر الحكومي طبيب واحد للأمراض النفسية؛ ونظرا لعدم وجود أدوية ومعدات لازمة تتعذر المناوبة باستمرار وبالتالي لا يتم استقبال أي حالة.

وإذا كان الجنون فنون فإن محترفي هذا الفن يتمايزون فيما بينهم، حيث ينطوي البعض في مكان لا يبرحه؛ فيما يؤثر الباقون التحرك في الأسواق والبحث عن أماكن تجمع الناس.

(حكيم) يبدو مكتمل البنية لا يكترث بما يرتدي من ثياب، لكنه يحتفظ بعلاقات واسعة، خاصة مع بعض المسئولين والوجاهات الاجتماعية؛ ودائما يوظفها في الاستحواذ على مبالغ مالية كبيرة لا يحوزها غيره؛ كما انه يواظب باستمرار على حضور معظم الفعاليات وترديد الهتافات المناسبة في كل فعالية،، فإذا كان يجيد تحية العلم والسلام الجمهوري في فعالية رسمية، فهو أيضا يتقن تمجيد الحزب الاشتراكي ورموزه في فعالية أخرى.

وفي السنوات الأخيرة استقبلت السوق عددا من المجانين الجدد منهم من المحافظة نفسها وآخرون وفدوا على الضالع من مناطق أخرى؛ وهؤلاء في معظم الأحوال محل شك من قبل المواطنين الذين يتصورون أنهم مخبرون يطلون على الشارع من نافذة الجنون!!!

فاطمة تتذكر ولدها بلغة شاعرية

■ صنعاء - هلال الجمرة

«عبدالله.. يا سيدي وعيني، ياركني العاية، وسراجي اللاصية، الله يجعلك حارث وارث»

واحدة من بين 15 مريضة نفسياً، تقطن قسم الرقود (للنساء)، لديها فصام مزمن (مرض يتمثل في ظهور هلاوس حسية مختلفة وأوهام)، حيث أدخلها أولادها مستشفى الأمل للطب النفسي لتكمل ما تبقى لها من الحياة هناك.

فمنذ دخولها في 1994، لم تر العمة فاطمة أبناءها الذين سهرت لأجلهم وعانت في تربيتهم.

ورغم هجرانهم ونسيانهم لها إلا انها تشتاق لرؤيتهم: «انا فاقدة (مشتاقة) لعيالي وبناتي»، قالت بلهفة أم نأى عنها اولادها.

سردت اسماء أبنائها الخمسة، وعندما لفظت اسم عبدالله اثنت عليه قائلة: «ولدي عبدالله.. يا سيدي وعيني، ياركني العالية، وسراجي اللاصية، الله يجعلك حارث وارث».

أمة الرزاق (رئيس قسم تمريض النساء) ذكرت أن احد ابناء هذه المرأة مريض نفسياً «والباقيون مزوجون وحالتهم المادية صعبة».

زيارة واحدة في الأسبوع ليست صعبة. وأن ترى امك في الشهر سهلة حتى لو كنت مفلساً، هل تبخلون لمشاهدة من ضحت بعمرها لأجلكم؟

تنحدر أم عبدالله من قرية بوسان مديرية الحداء، وفي شعور حنيني استذكرت جلساتها القروية التي كانت تمارسها في الماضي وحتى دخولها المستشفى، وعلى وجهها ترتسم ابتسامة لا تفارق محياها: «كنا نقدح ونسير نحش ونطعم البقر والقراش». وسألتها، هل أديت فريضة الحج؟ ردت بلهجة لا تخلو من المزاح: «حجيت يوم وأنا جاهلة». أمة الرزاق أضافت «هي تصوم كل رمضان وهي أنشط واحدة في القسم فهي تنظف كل أدواتها وغرفتها لنفسها». لا تنتظر العمة فاطمة قدوم عاملة النظافة لتقوم بعملها، فهي تتكفل بتنظيف غرفتها.

فاطمه أمية ومريضة إلا أن هذا لم يمنعها من حياكة غطاء زخرفي جميل، نسجت أسواره الدائرية والمتراصة فوق بعضها بخيوط ذات الوان عشوائية أضافت اليه مسحة جمالية.

غطاء واحد هو حصاد 13 سنة مضت، لكنها تطلب من الله «العافية» لتتمكن من صنع آخر، فيكونا إرثاً يتقاسمهما اولادها بعد موتها، إن لم يباغتهم الموت قبلها.

بصوت مستنجد طلبت الشيخة: «اشتي تخرجوني معاكم أشتي أسير عند عيالي (أولادي)».

لقد زادت روح الحنين لديها، وتأمل أن ترى اولادها. الاخصائية النفسية مواهب باحكيم فسرت الحالة بـ«إن لديها اضطراباً نفسياً جسدياً، بالاضافة الى اضطرابات عضوية اصلاً مع وجود شخصية هستيرية ورغبة في لفت الانتباه».

المختلون عقلياً في الشوارع يحظون بحلقة نقاش بتعز نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان..

نحو مليوني يمني مصاب، والعدد إلى إزدياد

■ تعز - عبد الهادي ناجي علي

الحلقة النقاشية التي نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان مساء الخميس قبل الماضي بعنوان (ظاهرة انتشار المرضى العقليين وأثرها على المجتمع) مثلت حجراً ألقي في بحيرة راكدة عسى أن تتحرك مياهها ويبدأ المجتمع ينظر إلى هذه الشريحة من منظور إنساني يدرك من خلاله أن هذه الشريحة تحتاج إلى وقفة ومساعدة المجتمع كله.

مستشفى الأمراض العقلية بتعز بدون سيارة إسعاف

بدأت الدكتورة سعاد محمد عبد الرب بالتعريف بالمرض العقلي وأعراضه وأنواعه وعوامل انتشاره مؤكدة ان العامل الوراثي له دور كبير في نشأة المرض بالإضافة إلى عوامل أسرية تتمثل في أساليب التربية الخاطئة والتمييز والقسوة، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية تتمثل في غلاء المعيشة التي سببها غلاء الأسعار والأزمات النفسية.

وأشارت في الورقة التي قدمتها بعنوان «أثر المختلين عقلياً على المجتمع ودور مستشفى الأمراض النفسية والعصبية تجاه هذه الفئة»، إلى وجود دراسات عالمية تشير إلى أن نسبة انتشار المرضى العقليين هي نسبة من 5-10 % من مجموع الناس وإذا ما أسقطنا هذه النسبة على اليمن فمعنى ذلك أن هناك مابين مليون ومائة ألف إلى مليونين ومائة ألف مختل. أما في تعز -حسب الدكتورة- فإن هناك إحصاءات سنوية لعدد المرضى العقليين الذين يترددون على مستشفى الأمراض النفسية والعصبية وإحصائيات النصف الأول من العام 2007م تشير إلى أن عدد المترددين على العيادة الخارجية بلغ 1600 شخص منهم (مرضى عقليون ومنهم ذوو حالات نفسية وعصبية) وقالت إن عدد المرضى العقليين من الذكور 444 مريضاً،ومن الاناث 68 مريضة خلال النصف الأول من العام 2007م.

وتطرقت إلى ظاهرة انتشار المرضى العقليين في الشوارع حيث أشارت إلى أن الكل يلاحظ مدى تزايد عدد المرضى في الشوارع بشكل مخيف وبين كل 10 مترات وأخرى نجد مريضاً عقلياً وهذا مخيف وهو يعكس صورة غير حضارية وأنه كلما زادت فترة جلوس المريض في الشارع زادت حالته الصحية تدهوراً بالإضافة إلى خطورته على المواطنين.

وعن دور مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بتعز قالت: يواجه المستشفى مشكلة عدم الاهتمام بالمريض ومع ذلك يتم إرسال عاملين مع المرضى الذين تم ترحيلهم إلى السجن المركزي لكي يقوموا بالاهتمام بنظافتهم والاعتناء بهم مع صرف الأدوية لهم مجاناً وقالت: الطاقة السريرية للمستشفى (100 سرير) وهناك مشاكل تتمثل في قلة الكادر التمريضي (14ممرضاً) منهم (4متطوعين)، بالإضافة إلى قلة الأدوية والعقاقير العلاجية ومشكلة قلة المياه وعدم تأهيل الممرضين الموجودين وعدم وجود موازنة تشغيلية.

وأوضحت الدكتورة أن المستشفى كان قد وجه ثلاث رسائل إلى المهندس عبد القادر حاتم وكيل المحافظة للشئون الفنية والبيئية من اجل إخلاء شوارع تعز من المختلين عقلياً لكن لم يكن هناك تجاوب مع المذكرات.

وكانت الدكتورة قد عقبت على بعض المداخلات بالقول: إن المستشفى لا يمتلك سيارة لإسعاف المرضى في حالة الضرورة إلى مكان آخر..

تهديد الدولة بالمزيد من الاضطرابات..

رئيس قسم علم الأجتماع بجامعة تعز منذر إسحاق قال: لقد تزايدت في الآونة الأخيرة معدلات المختلين عقلياً الذين ينتشرون في أنحاء مختلفة من مدينة تعز (حصرياً).. والمسألة لم تعد مجرد حدث نادر أو مقتصر على أعداد قليلة من البشر، وتطرق في ورقة بعنوان (مختلو الشوارع: العوامل والآثار الاجتماعية – مشاهدات واقعية)، إلى العوامل والأبعاد الاجتماعية للمشكلة والمتمثلة في: الفقر- البطالة – التفكك الأسري –ارتفاع نسبة الأمية – غياب التنسيق بين مختلف الوحدات الاجتماعية – غياب التكافل الاجتماعي – انخفاض مستوى الوعي المجتمعي – غياب الرقابة المجتمعية – تراجع دور الدولة في ظل التوجهات العالمية الجديدة – ضعف الوازع الديني والارتكاز على مسائل العبادات.

وعن الآثار السلبية للمشكلة فقد حددها في: تفاقم المشكلة حتى تتحول إلى أزمة مجتمعية: الآثار السلبية على القطاع السياحي، غياب التماسك الاجتماعي، اختلال التوازن في المجتمع، توسيع دائرة الكفالة وحالات الإعالة، تحمل تبعات بالغة من قبل الدولة تجاه هؤلاء (في حال وجود الرعاية)، تزايد حالات اليأس والإحباط في صفوف المجتمع، تهديد الدولة بالمزيد من الاضطرابات، المزيد من ضعف القيم الدينية نتيجة القصور في الوعي الديني.

اختفت الاولى بعد حملها وخفايا في انتظار الثانية

■ عدن - إياد البحيري

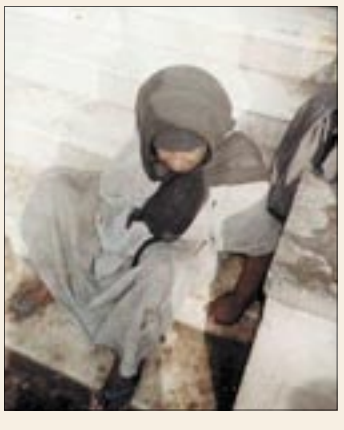

المكان جوار شرطة الشيخ عثمان.. الزمان منذ عامين وحتى الآن.. الموضوع انوثة خالصة فقدت عقلها ورقتها فجاورت الساهرين على الأمن.

وجه شاحب، ثياب رثة وشعر بات متقصفاً من التقلب الخشن على الرصيف.. تفترش الثرى لتنام عليه على مرأى ومسمع اصحاب البدل الخضراء مسندة ظهرها إلى سورهم لعلها تشعر بالأمان جوار الأمن.

منذ اكثر من عامين تنام امرأة في عقدها الرابع على الرصيف، جوار شرطة الشيخ عثمان محافظة عدن لا تتفوه بكلمة واحدة سواء مداعبة شعرها الرث وملاطفة خدها بأظافرها لإزالة الأتربة.

عندما تحاول الحديث معها لن تصغي إليك. حاولت التعرف عليها اكثر لكن كثيرين لا يعرفون عنها شيئاً، سوى انها من محافظة عدن وتنام في هذا المكان على الدوام فاقدة لوعيها كما اشار الى ذلك صاحب بسطة يقطن المكان منذ زمن بعيد، واضاف: «هذه المرأة لا أحد يعرف عنها شيئاً سوى انها من عدن وتجلس في هذا المكان طوال الوقت ويأتي هذه الايام بعض الاشخاص ويضعون امامها الأكل ويمرون وقيل لي انهم اقرباؤها».

امرأه أخرى كانت تقيم في نفس المكان منذ عامين، والفرق الوحيد أن الاولى تبقى متكئة على الدوام والأخرى مستلقيه على ظهرها ولكنها كانت حبلى بعد أن اغتصبت، حيث حملت جنيناً في بطنها، ثم ما لبثت أن اختفت من ذلك المكان وحتى الآن.. هذه المرأة التي احتلت مكانها لن يستبعد ان ينالها ما نال الأولى في ظل سطو الغطرسة الشيطانية وغياب الرحمة حتى وان امنت نفسها بسور الشرطة، فقد كانت الأولى في نفس المكان، ولم يعرف مصيرها بعد.

ليسوا جبناء.. ولكنها مدرسة حضرموت

حسام عاشور حنشي
Al2kaser@hotmail.com

جمعتني الصدفة بمجموعة من الإخوان من بعض المحافظات الشمالية وكان الحديث يدور عن الأحداث السياسية الملتهبة التي تعيشها اليمن وأسهبوا كثيراً في الحديث عن بطولات المعتقلين والمسيرات وما رافقها وفجأة أشاروا إلي – ولكنكم أنتم الحضارم وتحديداً في سيئون جبناء –!! سألتهم لماذا؟ أجابوا لأنكم لم تعملوا مثل ما عمل في المحافظات الأخرى من فوضى وتخريب وتكسير ولم تستغلوا المهرجان الخطابي الذي نظمته أحزاب اللقاء المشترك بمدينة سيئون في الشهر الفائت الذي ندد بارتفاع الأسعار ولهذا أنتم جبناء.

هذه ليست المرة الأولى التي يتناهى على مسمعي كلمة "حضارم جبناء" من بعض الإخوان في تلك المناطق.. وعودة إلى بداية الحديث سألتهم ماذا تعرفون أنتم عن حضرموت وتاريخها؟.. وما المقياس الذي تحددون به ما إذا كان هذا الشخص جباناً أو شجاعاً، لم يجيبوا إجابات مقنعة ولا شافية ولكن كان منطلق حديثهم من تعصب وضيق من أوضاع البلد المتردية التي تسير من سيئ إلى أسوأ وأنه لا يمكن تحقيق شيء من مطالب الشعب إلا بالمسيرات والفوضى وإراقة الدماء.

هذه هي قناعتهم ووجهة نظرهم ولكن نحن نختلف عنهم تماماً، ليس لأن الحضارم جبناء حسب وصفهم بل لأننا تربينا في مدرسة تسمى (مدرسة حضرموت) هذه المدرسة التي تحمل منهج السلامة ومدرسة حضرموت دائماً لا تدعو إلى تعصب ولا إلى فوضى بل تغرس القيم الفاضلة في نفوس أبنائها ولهذا الحضارم القدوة تربوا على هذا النهج وعلى الأساس المتين القوي.. وليس من منطق ضعف وخوف بل منطق التعامل مع الحدث بالحكمة والموعظة الحسنة لا بالانفعالات وليدة اللحظة دون التفكير في نتائجها السلبية العائدة على المجتمع.. هذه المدرسة التي تخرج منها العلماء الدعاة الذين استطاعوا أن يكسروا السيف وينشروا العلم بالحكمة والموعظة الحسنة في العديد من بلدان العالم، حاملين معهم هذا المنهج وهذه الأخلاق التي ابهروا بها العالم واستطاعوا أن يكسبوا من خلالها الآخرين ويدخلوهم في دين الإسلام حتى أصبح يشار إليهم بالبنان وأصبحت حضرموت المنبع الذي يأتي إليه القاصي والداني من سائر المعمورة لينهلوا من هذا النبع الديني الثقافي الروحاني الأخلاقي.

وهذا لا يعني أننا بمعزل عن الآخرين وأننا راضون بالوضع الحالي بل نرفض –مثلنا مثل غيرنا– أي ارتفاعات في أسعار المواد الغذائية ونرفض الظلم والاضطهاد ولكننا قبل الإقدام على أي عمل نفكر في نتائجه العائدة علينا.. لأننا في حضرموت القدوة الحسنة وأكبر شاهد على ذلك المهرجان الخطابي الذي نظمته أحزاب اللقاء المشترك بمدينة سيئون في الشهر الفائت الذي ندد بارتفاع الأسعار وكان مهرجاناً سلمياً يعكس هذه التربية والأخلاق والقدوة الحسنة التي عرف بها أبناء حضرموت، حيث عبر الجميع عن رفضهم للارتفاعات النارية في الأسعار دون أي تحرش بين الحاضرين أو دعوات للهدم والتكسير والفوضى وكان بحق مهرجاناً سلمياً عكس شجاعة الحضارم لا جبنهم ونقول لكل من يقول إن الحضارم جبناء عليكم بمراجعة تاريخ حضرموت وسوف تتأكدون أن الحضارم ليسوا جبناء.. ولكنها مدرسة حضرموت..

فضلاً اقلب الصفحة!!

سعودي علي عبيد

هناك بون شاسع فيما يخص واقع وقوة قضية الجنوب، وذلك بالنظر إلى ما كانت عليه بالأمس، وما هي عليه اليوم. حيث انتقلت من حالة عدم الاعتراف بها من الأساس، إلى حالة التشكيك والريبة في وجودها عند البعض. ومن حالة التشكيك والريبة، إلى حالة الاعتراف بوجودها. كما انتقل آخرون من حالة الاعتراف بهذه القضية، إلى حالة الدفاع عنها بحسب الوسائل المتاحة لهم.

وهذا التوصيف لا يخص أصحاب القضية، بقدر ما يخص في مجمله الآخرين غير المنتمين إلى الجنوب جغرافياً أوجهوياً. والأمثلة على هذه الحالات المذكورة كثيرة. وهي مشاهدة ومتابعة عبر ما يُنشر على صفحات الصحف، وما يُبث من شاشات القنوات الفضائية. كما أنّ هذا التوصيف يستثني بعض الشخصيات والمؤسسات الصحفية الشجاعة، التي امتلكت مواقف مساندة لقضيتنا منذ البداية.

والمهمة هنا لا تذهب بنا إلى عمل جرد شامل لهذه الحالات ومن يمثّلها، أكانوا أصحاب رأي، أو سياسيين، أو صحفيين أو مثقفين على نحو عام، بل أنّ أهم ما يعنينا في هذه المسألة، هو أننا كسبنا الكثيرين لصالح قضيتنا.

وإذا أردنا أن نوجد تفسيراً عاماً لظاهرة التحول المذكورة، فيمكننا أن نوجز ذلك على النحو الآتي:

1. منطقية وتماسك الأطروحات التي ظلّ الجنوبيون يعرضونها على الرأي العام، باعتبارها تمثل تفسيرا لما آلت إليه أحوالهم السيئة، في ظل الوحدة الاندماجية.

2. إنّ المسألة لم تقف عند مصداقية هذه الأطروحات فقط، بل إنّ الأمر يرتبط بالمشاهدة والمعاينة المجردة منها والملموسة في آن، لما وصلت إليه حال شعب الجنوب من سوء في مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والمعيشية والاجتماعية.

3. لقد تأكد لكل ذي بصر وبصيرة باليقين والبرهان، أنّ سوء الحال الراهن لشعبُ الجنوب، لم يكن بفعل أسباب وعوامل مجهولة أو عفوية، ولكنها ناتجة عن فعل سياسي منظم ومبرمج له بشكلٍ مسبق، من نظام سياسي استند بقوة على مخيال أيديولوجي وتاريخي زائف عن اليمن الموحد وعودة الفرع إلى الأصل. وقد شكلت حرب صيف 1994م ضد الجنوب، العامل الحاسم في كشف عورة وحدة 22مايو 1990م الاندماجية.

4. وبرغم قسوة تلك الحرب على الجنوب وشعبه، وما نتج عنها من آثار سلبية جمة، لعل أبرزها إقصاء الجنوب من معادلة وحدة مايو، إلا أنّ شعب الجنوب فضّل أن يبرز قضيته بطريقة حضارية راقية، من خلال عقد الاعتصامات والتجمعات السلمية على امتداد ساحة الجنوب.

5. ومع أننا اخترنا الأسلوب السلمي للتعبير عن قضيتنا، المتمثلة في الاحتجاجات والاعتصامات الجماهيرية، إلا أنّ السلطة فضّلت أساليب القمع والملاحقة والقتل، كخيار سهل لديها، لمنع وقمع حركتنا، ما نتج عنه سقوط عدد من الشهداء، وهم: وليد صالح عبادي ومحمد قايد حمادي في الضالع، وصلاح سعيد القحوم في حضرموت. كما جرح عدد آخر، واعتقل عدد كبير من الشخصيات، تم إطلاق معظمهم، واحتفظت السلطة في معتقلاتها بكل من المناضلين حسن أحمد باعوم، والعميد ناصر النوبة وأحمد القمع وآخرين. ناهيك عن أعمال القرصنة الأمنية ضد الأخوين العميد ناصر النوبة والناشط السياسي أحمد عمر بن فريد.

6. إصرار شعب الجنوب على مواصلة ثورته، لنيل حريته واستقلاله، مهما كلف ذلك من ثمن، وباستخدام الطريق السلمي المتمثل في الاحتجاجات والاعتصامات.

7. تفاعل العامل الخارجي مع الواقع الجديد لقضية الجنوب، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الإيجابية، منها على سبيل المثال لا الحصر، تناول الإعلام الخارجي بمستوياته المختلفة، المقروء والمسموع والمرئي لمجريات الأحداث في الجنوب، وذلك بواسطة بث أخبار الاعتصامات والاحتجاجات، أو من خلال استضافة بعض الشخصيات الجنوبية الناشطة. وفيما يخص تفاعل العامل الخارجي أيضاً مع قضيتنا العادلة، هناك مؤشر ضغط المجتمع الدولي والإقليمي، الذي بدأ يعبّر عن امتعاضه واستنكاره، لطريقة تعامل السلطة في صنعاء مع حركة الاحتجاجات والاعتصامات السلمية في مختلف مناطق الجنوب. بالإضافة إلى مطالبة المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، بإطلاق سراح جميع المعتقلين على ذمة هذه الاحتجاجات السلمية بدون أية شروط، وتحذير السلطات اليمنية من إجراء أية محاكمات لهم.

لذلك يمكننا القول، إن هذه الأحداث والوقائع والمؤشرات، شكّلت في مجملها أمثلة على تلك العوامل والأسباب التي ذكرناها سابقاً، فيما يخص تعاظم حالة الاعتراف والتعاطف والدفاع عن قضية الجنوب.

ومع ذلك كله وحتى تكتمل الصورة، ينبغي التطرق إلى مسألتين هامتين:

المسألة الأولى، خاصة بسياسة السلطة تجاه قضية الجنوب، أو ما يمكن أن نطلق عليها: محاولة فض الاشتباك بين السلطة الحاكمة وبين الجنوب وشعبه.

فبدلاً من الاعتراف بقضية الجنوب، ومن ثمّ حلّها بموضوعية وواقعية، فقد اختارت هذه السلطة سياسة الهروب المعتادة، والمكابرة ودفن الرأس في الرمال، للهروب من الحقيقة. وبصدد هذه المسألة يمكننا رصد الآتي:

1. مع أنّ قضية الجنوب هي سياسية بكل المقاييس، بسبب أنها ناتجة عن عوامل وأسباب سياسية، من أهمها أولاً الخطأ في الشكل الذي تحققت فيه وحدة مايو1990م بين الكيانين السياسيين، وثانياً بسبب شن الحرب على الجنوب في صيف 1994م، التي أدت إلى إقصاء الجنوب من معادلة تلك الوحدة، وسقوط كيان الجمهورية اليمنية، والعودة فعلياً إلى كيان الجمهورية العربية اليمنية. وبرغم ذلك كله، فإنّ السلطة الحاكمة أصرت على حصر قضيتنا بالمطالب الحقوقية، التي ظلت هذه السلطة تتجاهلها منذ إنتهاء تلك الحرب.

2. وانطلاقاً من هذا التوصيف القاصر، فقد ذهبت السلطة إلى تشكيل اللجان المختلفة وبمسميات مختلفة، وبحيث حصرت مهامها في إطار القضايا الحقوقية. حيث أنيط بها حل مشكلة المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين، وحلّ قضايا الأراضي الزراعية والسكنية. باستثناء " لجنة تقييم الظواهر التي تؤثر على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والتنمية"، التي حُددت لها مهام أوسع. وهذه بحاجة إلى مناقشة مستقلة.

3. من المعروف أنّ هذه اللجان قد جرى تشكيلها وإرسالها إلى بعض مناطق الجنوب، بعد قيام الانتفاضة الشعبية التي شهدها الجنوب من المهرة حتى عدن. وهذا يؤكد أنّ الهدف الأساسي من تشكيل هذه اللجان، هو التقليل من أهمية هذه الانتفاضة، وحرفها عن مضمونها وأهدافها المحددة التي قامت من أجلها. كما أنّ تعمُّد السلطة إناطة رئاسة هذه اللجان إلى أشخاص من الجنوب وإنْ كانوا من حزب السلطة لهو دليل ساطع على الهدف السيئ والخبيث، الذي أشرنا إليه سابقاً. وهو أسلوب استخدمته هذه السلطة ذاتها، عندما استخدمت بعض القادة العسكريين المنحدرين من الجنوب، في حربها على الجنوب في صيف 1994م. ومن حينها وشعب الجنوب يصبُّ لعناته على أولئك محملهم جزءاً من مسئولية المعاناة الراهنة للجنوب وشعبه.

4. كما أنّ السلطة لم تنسَ أسلوبها المفضل دوماً، المتمثل في عمليات التفريخ والاستنساخ، وممارسة السياسة الاستعمارية المشهورة " فرقْ تسُد "، حيث عملت على تشكيل جمعيات مستنسخة للمتقاعدين، وللشباب العاطلين عن العمل، وحتى لقاءات التسامح والتصالح، حيث وفرت لهذه التكوينات المشوّهة كل/ مختلف وسائل الإعلام الحكومية للظهور من خلالها. حتى أنّ علي عبد الله صالح، قد حصل على الوقت الكافي للاجتماع بهؤلاء والظهور معهم من خلال شاشة القناة الفضائية، ولكنه بالمقابل لم يجد الوقت الكافي لحل المشكلات المتراكمة في الجنوب على مدى 17عاماً.

وبصدد هذه المسألة، يمكننا استخلاص الآتي:

أ. إننا في الجنوب نتحدث عن نهب منظم لثروة الجنوب بأنواعها كافة، وفوق الأرض وتحتها. ناهيك عن أنّ مساهمة الجنوب في الدخل القومي للجمهورية اليمنية، يزيد عن 75%، إلا أنّ ما يحصل عليه الجنوب من مشاريع التنمية، شيء لا يذكر على الإطلاق. لذا نحن في الجنوب، نتحدث عن استعادة كلّ ما سُلب ونُهب من ثروتنا بطرق غير مشروعة، وخاصة منذ إقصاء الجنوب من معادلة وحدة مايو1990م. فهل هذه اللجان قادرة على إعادة ثروتنا المسروقة بأثر رجعي؟؟

ب.وفيما يخص الإجراءات التي تقوم بها السلطة بواسطة لجانها، فقد تبين لنا أنّ ما تمّ إنجازه بخصوص هذا القطاع أقل من المطلوب بكثير، هذا أولاً. وثانياً، لم تتم إجراء تسويات صحيحة، لا في الناحية المالية ولا في ناحية الدرجات الوظيفية، وثالثاً أنّ المسألة لا تتلخص فقط بعودة ذلك الكم الكبير من هؤلاء إلى وظائفهم، بل أنّ المسألة لها صلة وثيقة بكون ذلك الكم الكبير، كانوا يشكلون في عشية حرب صيف 1994م وحدات خاصة في جيش الجنوب، وقد تمّ تصفيتها بواسطة الحرب. ولذا فالمطلوب أيضاً إعادة تشكيل تلك الوحدات. ورابعاً، أن المسألة لا تتلخص فقط بعودة ذلك الكم من الموظفين المدنيين، الذين تمّ تسريحهم بطرق قسرية وغير قانونية، أو أولئك الذين جرى تشكيلهم في إطار حزب " خليك في البيت "، بل أنّ المسألة لها علاقة مباشرة بالسياسة المنظمة، التي اتبعتها السلطة منذ تلك الحرب، المتمثلة في إحلال الموظفين الوافدين من المجال الجغرافي للجمهورية العربية اليمنية، في مواقع موظفي الجنوب. فهل تستطيع هذه اللجان القيام بهذه المهمة، بحسب ما أوضحناه في هذه الجزئية.

ج. وفيما يخص مهمة هذه اللجان بشأن مشكلة الأراضي الزراعية أو تلك المخصصة للبناء، فقد تبين أولاً أنّ العملية قد خضعت للانتقائية والمزاجية، بمعنى أنها ليست شاملة لكل ما تعرض الجنوب له من سطو ونهب واستيلاء وتزوير في كل شبر من أراضيه. وثانياً أنّ الحديث لا يتمّ على أساس أنّ 15متنفذاً هم كل الذين استولوا على أراضي الجنوب، ولكن المسألة لها علاقة مباشرة بممارسة منظمة ومقوننة من أعلى سلطة، باسم الأرض المحروقة، أي بسياسة الاستباحة الكاملة لأرض الجنوب من قبل كل الوافدين من خارج الجنوب، وحرمان مواطني الجنوب من الحصول على الأرض. وثالثاً أنّ المسألة لها علاقة باستعادة كل الأراضي التي نُهبت بمختلف الطرق، بما فيها تلك التي صُرفت بغرض الاستثمار، ولم يتم استغلالها للغرض ذاته، أو تلك الأراضي الشاسعة التي صرفت كهبات وعطايا من سلطات عليا، وفي المقدمة من علي عبد الله صالح ذاته. فهل تستطيع هذه اللجان استعادة كل هذه الأراضي المنهوبة منذ انتهاء تلك الحرب.

5. والمفارقة العجيبة تكمن في أنّ كل معاناة ومشاكل الجنوب، قد نتجت بواسطة أياد شمالية مائة بالمائة، إلا أنّ السلطة أرادت أن تستغبي العالم كله، فأرسلت إلى الجنوب المنكوب لجاناً ترأستها شخصيات من الجنوب، بهدف إصلاح ما دمره الآخرون.

أما المسألة الثانية، فلها علاقة مباشرة بأولئك الذين لم يغادروا المربع الأول لقضية الجنوب، أو بعبارة أخرى أولئك الذين لم يكملوا قراءة السطر الأول من كتاب " قضية الجنوب". وهم كثر ومتنوعون.ومرة أخرى لا نعني بهم أصحاب القضية الأصليين.

وبصدد هذه المسألة يمكن ملاحظة الآتي:

أ. هناك من لم يدرك الخصوصية التي تتسم بها قضية الجنوب. وبسبب ذلك فهم يخلطون بينها وبين سواها من المشكلات.

ب.إنّ خصوصية قضية الجنوب تتحدد من مجموعة الأسباب والعوامل التي خلقتها، وبالتالي من مجموعة المتطلبات والأهداف المطروحة، وأهمها " حق تقرير المصير" للجنوب، واستقلاله بعد أن فشلت تجربة " الوحدة الاندماجية " في تحقيق أية أهداف تطورية.

ج. إن هذه الخصوصية يترتب عليها الشروع أولاً وقبل كل شيء بحل هذه القضية.

د. إنّ عدم إدراك الخصوصية من البعض، أو تجاهلها من البعض الآخر، قد نتج عنه عدم مغادرة هؤلاء المربع الأول لقضية الجنوب.

حيث نجد من لا يزال مصراً على حلٍّ هذه القضية في إطار الحل الشامل للنظام السياسي القائم. وقد تناسى هؤلاء أنّ محاولات تصحيح أو تغيير هذا النظام، قد قاربت نصف قرن من الزمان، أي منذ قيام انقلاب 26سبتمبر1962م، وإعلان النظام الجمهوري. ومن المؤكد بأنّ ذلك غير ممكن على المدى القريب والمتوسط، وذلك بسبب عاملين اثنين: موضوعي وذاتي. فالأول له علاقة بتخلف القوى الاجتماعية، والثاني له علاقة بضعف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام. ومرة أخرى، فالحديث هنا له علاقة بنظام الجمهورية العربية اليمنية. لذا فإنّ إصلاح النظام السياسي، قد فقد أهميته بالكامل بالنسبة لنا في الجنوب.

وهناك من يضع حلّ قضية الجنوب في إطار إصلاح مسار وحدة 22مايو1990م، وهو المطلب الذي طرح بعد الحرب، بهدف تجاوز الآثار السلبية لتلك الحرب. ومن حينها والنظام السياسي سلطة ومعارضة ترفض هذا المطلب. وفقط بعد تحرك المياه الراكدة في الجنوب، بدأ البعض في المعارضة يتفهم هذا المطلب، ولكن بعد فوات الأوان، ذلك لأنّ تجربة الوحدة الاندماجية، تعتبر مؤلمة ومريرة وفاشلة بكل المقاييس. كما أنّ ذلك يتطابق مع من يدعون إلى العودة إلى(وثيقة العهد والاتفاق).

وبرغم الشوط القاسي والطويل الذي قطعته حركة شعب الجنوب، وقدمت فيه عدداً من الشهداء والجرحى، وعدداً كبيراً من المعتقلين، إلاّ أنّ المفجع عند البعض، أنهم لم ينتبهوا –في خضم هذه الحركة– سوى لبعض الشعارات التي وصفوها بالانفصالية، وتناسوا أنّ حركة شعب الجنوب، قد جرى مواجهتها وقمعها في كل ساحات الجنوب بواسطة قوات الجيش والأمن، التي تتألف كاملة من عناصر شمالية صرفة. كما أنّ التحقيق مع مناضلي الجنوب، يتم كذلك بواسطة محققين شماليين.

7. وأخيراً فقد تفتقت ذهنية الحاكم علي عبد الله صالح عن ابتكار مخرج لمعضلة نظامه السياسي، حيث أعلن في الذكرى 45لانقلاب 26سبتمبر، عن مبادرة لإصلاح هذا النظام، اشتملت على مجموعة من المحاور.

وبقطع النظر عما اشتملت عليه هذه المبادرة، أو ما قيل حولها سلباً أو إيجاباً، إلا أنها بالنسبة لنا في الجنوب، نظل غير معنيين بها لا من قريب ولا من بعيد. وبدون الدخول في التفاصيل، فإنّ ذلك يرجع لسببين اثنين:

أولهما: في شكلها العام والتفصيلي، تعتبر المبادرة بمثابة هروب من الاستحقاقات المطروحة أمام السلطة، واستكمال مصادرة ما تبقى لصالح علي عبد الله صالح وأسرته، وتسهيل تحويل نظام الحكم إلى حكم وراثي، ولا تهم التسميات.

وثانيهما: أن المبادرة في شكلها العام والتفصيلي أيضاً، تعتبر بعيدة كلية عن متطلبات وشروط حل قضية الجنوب. ولذلك فهي مرفوضة كلياً.

وفي الختام فإنّ رسالتنا إلى شعب الجنوب بشكل عام، وإلى المرابطين في كل ساحات الاعتصامات والمواجَهات السلمية، هي أنه يجب أن يدرك شعبنا في الجنوب، أنّ الوصول إلى هدفنا وتحقيق آمالنا المنشودة، يبدأ أولاً وقبل كل شيء من الإيمان الصارم، الذي لا يتزعزع بقضيتنا، والتمسك بها على الدوام.

كما يجب أن يستوعب الجميع، أنّ مهمتنا الأساسية والوحيدة خاصة في الوقت الراهن تتحدد فقط في العمل الدؤوب من أجل الاستمرار اليومي لحركة الاحتجاجات والاعتصامات في مناطق الجنوب، وابتكار مختلف الوسائل والطرق لتصعيدها، مع الحرص الشديد للحفاظ على طابعها السلمي. ويجب أن ندرك جميعاً، أنّ الذين سقطوا شهداء أو جرحى أو اعتقلتهم السلطة، ليسوا سوى اللبنة الأولى على طريق استعادة حريتنا.

أما بالنسبة للسلطة الحاكمة فإنّ رسالتنا تتلخص، بأنه إذا أرادت هذه السلطة حلّ هذه القضية بصدق، وبدون مواربة أو تسويف وبشكل نهائي، فما عليها إلا أن تعلن وبصوت عال جداً، عن اعترافها بقضية الجنوب وبطابعها السياسي، ومن ثمّ الانتقال إلى التحاور مع الممثلين الحقيقيين للجنوب، ومن المؤكد أنّ السلطة تعرفهم جيداً. وإذا اختلط عليها الأمر، فعليها أن تسأل. والذي يسأل ما يتوه. والأهم في ذلك كله أن أي حوار بيننا وبين السلطة، يجب أن يتم برعاية خارجية.

عن لجنة طال اسمها..

لطفي فؤاد أحمد نعمان
lutfialnoaman@hotmail.com

قرار جمهوري صدر، من فخامة رئيس الجمهورية.
كوّن لجنة وطنية.
أعضاؤها –بلا شك– وطنيون.
يرأسهم رجل وحدوي: دولة الأستاذ سالم صالح محمد مستشار رئيس الجمهورية.
ينوبه رجل إداري: معالي الأستاذ صادق أمين أبو راس محافظ محافظة تعز (صدر قرار تعيينه محافظاً عقب اختياره نائباً لرئيس اللجنة) ووزير الإدارة المحلية السابق والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام!.
وهذه اللجنة الوطنية حتى لا تكون مؤقتة كلجنة (بيكر–هاميلتون) يعد لها الآن نظام ولائحة تنظيمية، شكلت لإعدادها لجنة خاصة يرأسها اقتصادي وخبير: معالي الأستاذ أحمد محمد صوفان عضو البرلمان ونائب رئيس الوزراء الأسبق (يسهل التنظيم على من يحسن التعامل ولغة الأرقام لذا تعد دلالة توفيق رئاسة اقتصادي للجنة إعداد اللائحة المنظمة للعمل).
ولا بد أن أولى الملاحظات والمعالجات ستطرأ على اسم اللجنة الطويل (لجنة متابعة وتقويم الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والتنمية) فلو شاء أحد اختصارها فلن يجد للاختصار معنى (لمتظاساتعساوت)!.

●

إذا كانت القاعدة السائدة "إذا أردت قتل موضوع فشكل له لجنة"؛ فهذه اللجنة لن تقتل المواضيع التي شكلت لأجلها، بل ستنعكس القاعدة فتصبح المواضيع قاتلة للجنة بكامل أعضائها!
لأن المؤثرات السلبية على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية من تعصب قبلي، مناطقي، مذهبي وطائفي، وحمل السلاح، والثأر الاجتماعي والسياسي تعد من المشاكل التاريخية التي لا تحل سريعاً وتتطلب وقتاً طويلاً.. طويلاً.. طويلاً. وجهداً كبيراً.. كبيراً.. كبيراً. لن يعين فيها إلا الخالق العظيم!

●

بعض أعضاء اللجنة تكررت أسماؤهم ووجوههم في ذات المواضيع، في مواضع مختلفة وكأن ليس غيرهم ممثلاً عن منظمته أو فئته أو مركزه. أتراه توكيداً لقول الشاعر الذي ظل الإمام أحمد حميد الدين يردده:
إني لأغمض عيني ثم أفتحها على كثير ولكن لا أرى أحدا!
وماذا يحدث للجنة من أولها: يتفرق أعضاؤها في مهام بعيدة ميدانيا، أو عدم تفرغهم أساساً وعدم معرفة الأعضاء بأبعاد تشكيل اللجنة وعدم حضورهم للاجتماع بفخامة الرئيس!.
غير هذا: يُقرأ من تكوين اللجنة والمهام المحددة في القرار الجمهوري، أنها مجلس شورى مصغر، أو سكرتارية موسعة لرئيس الجمهورية. دون إلغاء لمهام المجلس الاستشاري الموسع، أو السكرتارية المصغرة لرئيس الجمهورية.
ولكن ما مدى تقبل وضع لجنة كهذه غير معلومة الصلاحيات سوى أنها تقدم النصح والمشورة والرأي والتوصية، وتبعيتها المباشرة لرئيس الجمهورية؟!. (ولماذا لا تصبح دستورية؟!) مع أن مجلس الشورى ومجلس النواب –وهما ذوو وضع دستوري– يقدمان الرأي والنصيحة والمشورة والتوصية، دون أن ينتج عما يقدماه شيء!.
لا بد من وضوح الرؤية، ومعرفة حدود الصلاحيات وتنظيمها.. أهي تقديم "حبر على ورق" أم تقديم "حقائق ملموسة على الأرض" كمشروع المصالحة القبلية في يافع بلحج الذي نسب للجنة مع أنه سابق لقرار تكوينها؟!.
وأولى خطوات توضيح الرؤية وتحديد الصلاحيات هي:
1 – وضع جدول زمني لتنفيذ المهام المحددة في القرار.
2 – اختصار اسم اللجنة الطويل، والذي صعب اختزاله في حروف تعطيه المعنى والدلالة. كأن تكون (لجنة المتابعة الوطنية) –واختصاراً (لمو) تحمل بضم اللام معنى أمر اللم وتحمل بكسر اللام معنى التساؤل التعزي لماذا؟– تعنى بالمهام المحددة في القرار الجمهوري، وتتولى متابعة تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية والمجالس الدستورية والجهود السابقة في بعض القضايا تأكيداً لفاعليتها وحتى تكون لجنة غير كل اللجان السابقة.
3 – تحديد الأسماء الفاعلة فعلاً، لئلا تكون غير الفاعلة عبئاً على اللجنة أو اللجنة عبئاً عليها. وتكليف الفاعلين بمهام مباشرة.

●

التشاؤم هنا ليس سيد الموقف، بل الواقع سيده الأول.
وضماناً لسلاسة عمل الفريق الوطني الواحد – أي فريق– في هذه المهمة –وفي أي مهمة– لا بد من مراعاة الواقع والأخذ بأسباب النجاح فيه وتعزيز عوامله، فلا المجال يتسع للفشل، ولا المتطلعون لعمل خلاق مستمر يعزز السلم والوحدة يرضون بالفشل.

اليهم....

مزن مرشد*
mouzonm@gmail.com

إليهم أولئك الذين رحلوا، دون أن يهيئونا لغيابهم، وقبل أن تحفر الذكرى عميقاً عقولنا الصغيرة.
لم يتركوا خلفهم إلا صورهم المعلقة على الجدران، وبعض الذكريات التي يرويها لنا الكبار.
ترسم مخيلتنا صوراً لقاماتهم، وينسج الخيال حكايات لنا معهم دون أن نكون قد تذكرنا ذلك فعلا وقد لا نكون عشناه معهم أصلا.
أولئك الذين غادرتهم أرواحهم في غفلة عنهم قبل أن يلون العمر أطراف شعرهم، أو يرسم أخاديده الرقيقة على وجناتهم.
أولئك الذين تركوا خلفهم يومياتهم، وحياتهم، وثيابهم، معلقة في خزائن، محتفظة برائحتهم المنسية.
أولئك الذين تركوا خلفهم أطفالاً وصبايا أرامل.
رحلوا في تشرين باكراً، لم يتركوا لنا فرصة، حتى لتذكر وجوههم.
كان رحيلهم باهظ الثمن، رحيل رسم النصر بخيوط الدم، فعلق أوسمة على صدورنا، نحن من سمينا أبناء شهداء، لنبقى دائما نذكرهم ليس فقط في تشرين، بل في كل يوم يمر، ندرك فيه أن غيابهم كان قاسيا، ويلح حضورهم في أرواحنا ومناسباتنا وعلى أفواه أطفالنا الذين يتمنون أن يكون لهم جد.
ليس لأبي وحده بل للشهداء جميعا تحية إكبار في ذكرى النصر.
مزن هايل مرشد

* كاتبة وصحفية من سوريا

بعيداً عن الكوته وتصفير فترات الرئاسة:

مقترح لضمان مشاركة المرأة وتمثيل عادل للأحزاب في البرلمان

فوزي الجرادي
fawzig@maktoob.com

في سياق الجدل الدائر حول التعديلات المقترحة للدستور، ودعوة الرئيس لتقديم مقترحات بناءة بهذا الصدد، أتقدم بهذا المقترح المتواضع والقابل للنقاش، زاعماً قدرته على وضع حد للمعضلة الكامنة في انعدام تمثيل المرأة في البرلمان والمحدد بمقعد واحد، رغم أنها تشكل نصف عدد الناخبين، بل وسيؤدي إلى تمثيل عادل للأحزاب ودون أن تترتب عليه إضافة أي تكاليف مالية أو إدارية.. وهذا ما ستوضحه السطور التالية:

أولاً: اقترح إجراء تعديل دستوري تتم بموجبه زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى 351 مقعداً بدلاً عن 301مقعد، وان تتم الانتخابات النيابية بالنظامين الانتخابيين في نفس الوقت، أي تطبيق نظام الانتخاب الحر والمباشر المتبع حالياً، بالإضافة إلى نظام القائمة النسبية، وذلك كما يلي:
أ– انتخاب 301 مقعد بنظام الانتخاب الحر والمباشر بنفس الإجراءات المتعارف عليها في الانتخابات السابقة وفي نفس الدوائر والمعايير الجغرافية والسكانية.
ب– انتخاب الـ 50 مقعداً بنظام القائمة النسبية، توزع هذه المقاعد على الأحزاب المشاركة في الانتخابات بحسب إجمالي عدد الأصوات الحاصلة عليها في الدوائر التي لم تحقق الفوز فيها.

ثانياً: لتنفيذ هذا المقترح ينبغي الالتزام بالضوابط التالية:
ا– تقديم كل حزب قائمة تضم أسماء مرشحيه لشغر المقاعد التي حصل عليها بموجب القائمة النسبية على أن يكون نصفهم من النساء.
ب – استبعاد الأصوات من حصص الأحزاب في الدوائر التي فازت بها من الدخول في نظام القائمة النسبية، كما تستبعد أصوات المستقلين نظرا لتعدد الجهات وصعوبة تحديد الجهة والحزب.
ج – استبعاد الأحزاب التي لا تحصل على نسبة 2 % من إجمالي أصوات المقترعين والمحتسبين في نظام القائمة النسبية.

مزايا الاقتراح:

1 – ضمان تمثيل عادل للمرأة في البرلمان وحصولها على 22 – 25 مقعداً، من غير أن يؤثر ذلك على حظوظها في دخول البرلمان من بوابة نظام الانتخاب الحر والمباشر.
2 – يستوعب كافة أصوات الناخبين في الدوائر التي لم يفز فيها مرشحوهم، ويعبر عن شريحة كبيرة من الناخبين الذين هضمتهم نتائج التصويت، وعجز النظام الانتخابي الساري عن ترجمة تمثيلهم.
3 – يؤدي إلى تمثيل حقيقي للأحزاب من خلال معالجته لعيوب نظام الانتخاب الحر والمباشر ممثلا بالتفاوت الصارخ بين ما تحصل عليه الأحزاب من مقاعد بالمقارنة مع عدد المصوتين لها، الأمر الذي يسمح بوجود حزبين، لهما نفس الأصوات لكنهما لا يحصلان على نفس المقاعد، وذلك نتيجة احتساب فارق الأصوات مهما بلغت ضآلتها كأساس لاعتماد الفوز، مما حرم الكثير من الناخبين التمثيل بسبب فارق الأصوات الذي قد لا يتعدى عدد أصابع اليد.
4 – يشجع الأحزاب والأفراد على المشاركة وبفعالية في خوض الانتخابات بعد أن أصبح كل صوت له قيمة، الأمر الذي يزيد الحراك السياسي لدى الأحزاب واندفاع المواطنين لممارسة حقوقهم الدستورية.
5 – يمتص الاحتقانات الناجمة عن التنافس والحملات الانتخابية، ونتائج الفوز والخسارة، ويجعل الجميع يخرج من الانتخابات منتصرين، بل ويقلل من فرص المخالفات الانتخابية، فقد أصبح لكل صوت أهميته، ولن يذهب سدى.
6 – لن يترتب على هذا الاقتراح أي أعباء مالية أو إدارية، كما لن يؤدي إلى ارباكات لدى الناخبين بفعل تغيير النظام الانتخابي القائم وصعوبة التأقلم عليه، خاصة في ظل استفحال الجهل بالأنظمة الانتخابية وغياب التوعية الانتخابية للجماهير.
7 – يتجاوز الجدل الفكري والفقهي فيما يتعلق بانتخاب المرأة والولاية العامة.
8 – يعتبر إجراء ديموقراطياً، بينما نظام الكوتا المقترحة يضع قيوداً مسبقة على الأحزاب، ويجعل تمثيل المرأة مفروضاً قسراً وهو ما يتناقض مع جوهر الحرية في العملية الديموقراطية.
الخلاصة.. هذا مقترح شخصي اجتهدت لطرحه بهدف إلقاء حجر في مستنقع التراشق الحزبي العقيم، ولا ادري مدى قانونيته وواقعيته، وهل سبق العمل به في أنظمة أخرى، لكني اجزم بديمقراطيته وحظوظه الكبرى في النجاح.
وأخيراً.. تبقى لي ملاحظة تتعلق بالتعديلات الدستورية المقترحة من رئيس الحزب الحاكم، وتتمثل في قبولي التام بها ودون أي نقاش، بشرط إضافة مادة وحيدة إليها تنص على أن تطبق هذه التعديلات على الرئيس المقبل، وليس الرئيس الحالي، وهذا عرف عالمي متبع، حيث يحظر سريان التشريعات الجديدة على المشرعين الحاليين، إنما تطبق على من تلاهم، حتى لا يضعوا لأنفسهم امتيازات واستثناءات تسمح بتمديد فترات بقائهم في السلطة إلى ما شاء الله من غير تفويض شعبي، وللحيلولة دون مخالفة الدستور كما يحصل عندنا، حيث يتم تصفير عداد الفترات الرئاسية في أعقاب كل تعديل دستوري جديد.

• أتباع الحوثي يجوبون بقية أرجاء المحافظة المدمرة بسلاحهم

• والجنود أيضاً بزي مدني وفي نفس الأسواق

رغم ما غيرته الحرب، ما زال الخلاف حول توقيت أذان المغرب قائما

رمضان في صعدة مختلف

يحاول رمضان استعادة حياة الناس في صعدة، الأسواق مزدحمة، ربما ليس كسابق عهدها، لكنه أفضل ما حصلت عليه منذ ثمانية أشهر حين بدأت الجولة الرابعة من الحرب بين القوات الحكومية وأتباع الحوثي.

وحظر التجوال المفروض بعد المغرب رفع. خبر رفع الحظر حتى الثانية عشرة ليلاً في رمضان كان موضوع جلسات مقيل آخر أيام شعبان التي استمرت حتى الفجر.

حين حل رمضان تجاوز الجميع موعد حظر التجوال الجديد، كما يحاولون تجاوز الكثير من أوجاعهم بعد ثمانية أشهر توقفت حياتهم خلالها، ونضبت مصادر دخلهم، وانتقل بعضهم للعيش أو العمل بعيدا، وارتفعت الأسعار أيضا.

■ محمد الظاهري

• في صعدة النساء تبيع الخضار

في صعدة كما في كثير من المناطق اليمنية يوفر الرجال النوم ليلا ليصرفوه نهار رمضان، ويفعلون ذلك من آخر ليالي شعبان. تجمع الرجال في جلسات مقيل طويلة تجاوزت منتصف الليل، ويواصلون السهر حتى السحور.

هذا الحق ذكوري بحت خصوصا في الأرياف مثل محافظة صعدة، فيما تنتظر النساء واجبات لا يمكن تغيير مواعيدها تتعلق برعاية الماشية وإطعامها، ورعاية الأطفال وتجهيزهم للذهاب إلى المدارس.

وأحاديث الناس تدور حول مواضيع محددة، إما شائعات الحرب واحتمال عودتها قبل انتهاء الشهر، وأخبار أتباع الحوثي والتعويضات، وإما أسعار القمح، وحلم عودة الكهرباء، وخدمة الهاتف الثابت والنقال الموقوفة منذ بدأت الحرب الأخيرة مع الحوثيين قبل قرابة ثمانية أشهر.

الأسواق...

يبدأ الناس بالتوافد على الأسواق بعد صلاة الظهر حاملين معهم شعورهم بالجوع، وهو شعور كاف بجعل كل السلع رائجة لا تبور.

ورغم تدهور الأوضاع المالية عند الغالبية بسبب توقف الأعمال لأشهر طويلة، يحاولون الحصول على كل شيء، يقبلون على كل شيء حتى الأسماك التي مضى على خروجها من البحر أسبوعا على الأقل.

والقمح هو سيد الموقف، فلا يكاد يجتمع اثنان أو ثلاثة لتبادل التهاني بالشهر حتى تجدهم يناقشون كل شيء وأي شيء عن القمح من استراليا، مرورا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذكريات مشروع زراعته في مأرب، وصور الحصادات هناك تملأ وسائل الإعلام، وانتهاء بعودة المؤسسة الاقتصادية اليمنية التي وفرته بسعر أقل بقليل من سعره في السوق.

في سوق الخضار الذي تتخصص النساء ببيعه في أسواق صعدة، كان رجل مسن يقسم لآخر أن مأرب والجوف قادرة على إنتاج ما يكفي الوطن العربي من القمح، لكن أمريكا منعت اليمن من هذا المشروع لأنها تريد استعمار العرب.

تطور النقاش وتدخل آخرون يقدمون مداخلاتهم، ثم يمدون أيديهم بالسلام وتقديم التهاني برمضان، والتعرف على بعضهم ليكملوا جدلهم.

السياسة في أحاديث الناس مفاهيمها بسيطة ومباشرة، لكنها تكفي لإيجاد سبب يمكن التمسك به دون مناقشة سبب إصغاء الحكومات لأوامر منع زراعة القمح المسلم بها في أذهانهم.

استيراد المؤسسة الاقتصادية للقمح أوقف جموح أسعاره نسبيا، غير أن الطوابير أمام مكاتبها تذكر الناس بالطوابير نفسها قبل عقد من الزمان أمام نفس المكاتب حين كانت المؤسسة تحتكر حق استيراده، وتؤكد عجزها عن جلب ما يحتاجه السوق.

من لا يطيقون الوقوف في طوابير المؤسسة يضطرون لدفع فارق السعر في السوق، وتعويض النقص بشراء كمية من الذرة التي ما زالت تزرع في صعدة، وإن كانت أسعارها ارتفعت هي أيضا.

زراعة الذرة أسهل حسب يحيى السحاري/ رجل في عقده الخامس يبيع محصوله من الذرة في سوق الطلح، سيشتري بثمنه قمحا، وقال: "القمح يحتاج الكثير من الماء والسماد والمياه والمبيدات" وهي تجعل كلفته عالية، خصوصاً أن زراعته تتم في حقول صغيرة.

وأخبر الحاج يحيى إنهم زمان كانوا يحصلون على الكثير من هذه المواد بأسعار جيدة من السعودية دون جمارك، و"كان الناس بخير واللي يحنب يغترب شهر ويرجع ومعه المقسوم"، غير أن ذلك لم يعد ممكنا، وجاء قرار رفع سعر الديزل الذي تحتاجه مكائن رفع المياه الجوفية ليوقف زراعة الكثير من المحاصيل في صعدة.

مقاضي رمضان..

بعيدا عن القمح، رمضان يلهم الأسواق بتقديم ما لا تقدمه طيلة العام. لا يتفق ذلك مع شهر الصيام، غير أن عين الصائم شرهة، وبدون قصد يصبح الاحتفال بالشهر الفضيل إسرافا.

اسماك لم تعد صالحة للاستخدام الآدمي تبدو في أحسن أحوالها عصرا في رمضان صعده التي تبعد عن أقرب ساحل يومين ولا وسيلة لوصول أرزاق البحر قبل ذلك. بالإضافة إلى "السنبوسة" التي غزت كل بيت، والعصائر، والحلويات.

إذا كانت العصيدة، والسلته، وقليل من المرق يكفي في أي وقت، فهي لا تكفي في رمضان إطلاقا، الغريب أن هذه الوجبات الأساسية تكاد تتلاشى في رمضان لتحل وجبات رمضان مكانها بقوة.

في صعدة بشكل خاص لدى الناس بعد شهور الحرب العسيرة رغبة في التعويض، خصوصا أن أنباء عودة الحرب لا تكاد تتوقف عن الطنين في كل ساعة وكل مكان.

قال منصور مجاهد وهو شاب في الخامسة والثلاثين: "هجعونا يا اصحاب صنعاء انتو مرتاحين طول السنة، إحنا معانا هذي الأيام قبل ما ترجع الحرب".

الباعة أيضا في صعدة، وخصوصا في الأسواق البعيدة عن عاصمة المحافظة، أكثر سعادة بشهر رمضان من منصور. فقد مرت بهم ثمانية أشهر سيئة، وثلاث سنوات عجاف.

في محل لعبدالله سالم في سوق الطلح كان يبيع الزبيب والبن والشاي والتمر وأشياء أخرى ندمت لعدم حملي كاميرا لتصوير الرفوف الفارغة. فحمل كاميرا في صعدة اليوم مصدر إزعاج، وغالبا ما فرض علي مرافقي عدم حملها.

عبدالله سالم الذي اقتصر نشاطه على بيع السمن والعسل البلدي سأل مازحا وهو يحدثنا عن سوق الطلح: "ليش ما جيتوا قبل يا صحفيين وسوق الطلح فاضي". فالسوق قبل رمضان، وبالتحديد قبل إعلان الوساطة القطرية كان قافرا.

لم يشهد سوق الطلح أياما أسوأ من التي شهدها في الفترة الماضية. سوق الطلح الذي كان أحد أهم الأسواق الأسبوعية في اليمن، وكان يزدحم منذ الخميس استعدادا للسبت، لم يعد كذلك.

خلال الحروب السابقة من حرب الحوثي لم يغلق السوق بشكل كامل، وبالنسبة لتجارة عبدالله سالم كان التلفون يغني فبعض زبائنه يتصلون ويحددون مكان اللقاء أو يأتون إلى المنزل، غير أن الحرب الأخيرة أغلقت كل شيء. ومن كان يفتح دكانه رغم كل شيء لم يكن يفعل أكثر من طرد الذباب عن وجهه معظم الوقت.

الإفطار في صعدة وفارق التوقيت

قبيل المغرب يحمل الرجال إلى مساجدهم التمر والقهوة العربية، والزحاوق (مسحوق الطماطم والفلفل)، والشفوت، والسلته، والإدام، والفواكه، والعصير، واللبن، ووو...

يحمل الرجال فطورهم إلى المساجد في اليمن، لكن في صعدة يبالغون أكثر من غيرهم حتى لتبدو لك ساحات المساجد ولائم عملاقة.

غالبا ما يبدي الجميع امتعاضه واعتراضه على ذلك بعد ان تنفض المائدة مخلفة بقاياها في ساحة المسجد، غير أن الأمر يتكرر في اليوم التالي وكأن أحدا لم يعترض في اليوم الفائت.

الأكثر غرابة في صعدة يتعلق بتوقيت أذان المغرب الذي يتشدد بشأنه الشيعة أكثر من غيرهم، وفي الجامع الواحد قد يؤذن المؤذن فيما البعض واقفين ينتظرون ظهور نجم ما.

وآخرون لا ينتظرون المؤذن فيسبقونه للإفطار مع أذان المغرب من مكة المكرمة، ويسبق والدي الجميع مضيفا خمس دقائق عقب أذان المغرب في صنعاء.

وبسبب الخلاف على أذان المغرب لا يجب أن تستغرب وجود أكثر من مذياع مع أكثر من شخص في ساحة المسجد كلا ينتظر توقيته، إلا أن أحدا لا يدير الموجه على إذاعة المحافظة التي أنشئت بداية الحرب الأخيرة كأحد أدواتها.

حتى إذاعة صعدة تسبق نقلها أذان الجامع الكبير في عاصمة المحافظة بعبارة: "ننقل إليكم أذان المغرب حسب توقيت صعدة وضواحيها، ونرجو مراعاة فارق التوقيت". وكأن ضواحي صعدة تبعد آلاف الكيلومترات.

مقيل رمضان...

ينتظم الكبار في مجالس الذكر وتدارس القرآن في (المنزالة) وهي غرفة واسعة ملحقة بمعظم مساجد صعدة، كانت تعد لاستضافة الأغراب في الماضي، وأصبحت اليوم مخصصة لأمسيات الذكر في رمضان حتى تبعد عن المساجد أعواد قات المخزنين وسجائرهم.

الأصغر سنا، والشباب يفعلون ذلك على طريقتهم، في مقايل يحددونها سلفا ويحرصون أن تكون لدى من يملكون مولدات كهرباء خاصة.

لا يحرصون على الكهرباء من أجل التلفزيون، فما زال استخدام الستلايت أمرا معيبا، ومن يقتنونه يخفونه عن أعين الناس، ويقفلون عليه في أماكن لا تصل إليها النساء. في السابق كانت تغريهم المسابقات الرمضانية، وبما أن خدمات الهاتف ملغية في صعدة فإنه لا أمل.

تسيطر أحاديثهم على التلفاز وعلى أي شيء آخر، يتحدثون عن أنباء الحرب التي ينتظر الجميع عودتها في أي لحظة، خصوصا أن أتباع الحوثي يحلو لهم توزيع شعارهم المكون من خمس عبارات على الحروب التي شهدتها صعدة خلال الثلاث السنوات الماضية.

الحرب الأولى اسمها "الله اكبر"، والثانية: "الموت لأمريكا"، والثالثة: "الموت لإسرائيل"، والرابعة: "اللعنة على اليهود"، ويصرون بأن الحرب الخامسة ستكون تحت شعار: "النصر للإسلام".

وفي كل مقيل يأتي أحد ليؤكد بأن الحكومة قررت إعادة خدمة الهاتف (تحققت هذه الأمنية منتصف رمضان)، وآخر يؤكد بأنهم سيعيدون بناء الشبكة الكهربائية التي دمرت عن عمد من قبل (البشمركة) أو الجيش غير النظامي ليبيعوا الأسلاك النحاسية بالكيلو.

ويتحدثون أيضا عن أتباع الحوثي الذي يجوبون الأسواق حاملين سلاحهم وشعارهم، وعن تقاضيهم لأجورهم من الحوثي بالريال السعودي، وعن اعتداءاتهم على كل من يسيء إلى أحدهم أو يختلف معه.

وحين تتحرى عن مصادر معلوماتهم تكتشف أن أحدهم أكد له آخر التقاه في سوق القات، وذاك أكد له شخص قريب من مسئول يحضر اجتماعات السلطة المحلية، وهكذا، إنها الوسيلة الحالية لتناقل الأنباء في صعدة كما في الماضي.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 28 رمضان 1428هـ الموافق 10 اكتوبر 2007 العدد (123) Wed. 28/9/1428 - 10 October 2007

عيد سعيد

تتقدم أسرة «النداء» لقرائها الكرام بأحر التهاني بمناسبة عيد الفطر المبارك، داعية لهم بموفور الصحة والسعادة. وتلفت عنايتهم بأنها ستحتجب خلال الأسبوعين المقبلين.

الملف المفتوح

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

ملف اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي لم يغلق رغم مرور ثلاثين عاماً على الحادثة التي تعد أشهر حادثة اغتيال سياسي، لا بسبب المكانة التي احتلها الرجل لدى عامة الناس فقط ولكنها ايضاً مرتبطة بالدناءة التي ارتكبت بها الجريمة.. ارتبط الحمدي بالذاكرة الشعبية للناس بأنه صاحب مشروع تحديثي قائم على اعتبار أن القاعدة العريضة من الجمهور هي ما ينبغي الاهتمام بها والتعبير عن تطلعاتها على حساب القلة من مراكز القوى، القبلية تحديداً، إذ أن الحركة السياسية بمختلف مشاربها كانت، وما تزال، جزءاً من مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة.

الإقرار بأن الحمدي لم يكسب الرهان وتم اغتياله على مائدة اللئام الذين انقضوا على السلطة من بعده واعادوا الاعتبار لنفوذ العائلات المشيخية، لا يلغي حقيقة أن الرجل كسب الناس وأنصفه الشعب والتاريخ، فبعد مرور ثلاثة عقود على حادثة الغدر وجد الحكم نفسه عاجزاً عن ارضاء النخبة المتنفذة كما فشل في كسب ثقة الناس وظهر ان كل ما راكمته الحركة السياسية بمشاربها المتعددة قد دمر في لحظة الانغماس بترتيب اوضاع ما بعد الان.. صحيح ان ملف اغتيال الرئيس لم يغلق من الناحية القانونية اذ أن اللجنة التي شكلت للتحقيق في القضية لم تقدم تقريرها، ولم تكشف اسماء المتورطين في العملية لكن الجميع يشيرون بأيدهم الى القتلة غير ان ما يهم في هذه القضية ليس الجانب الجنائي للجريمة بل في ابعادها السياسية والاجتماعية.

حين تغيب سيادة القانون تحضر في الذهن الشعبي تجربة الحمدي، وعندما يأتي الحديث عن المواطنة تحل التجربة كشاهد اثبات على شيوع قيم العدل والمساواة والانتصار للضعفاء.

ما زال ابناء ذمار يتذكرون باعتزاز الموقف النادر لقائد لواء العمالقة عبدالله الحمدي الذي ارغم احد النافذين على تسليم قاتل للاقتصاص منه، وإلا كان هو البديل، يتذكر المواطنون في ريمة تلك الزيارة التاريخية لرجل استظل بشجرة واخذ يشرب حليب الغنم والمواطنون يلتفون من حوله يسأل عن احتياجاتهم وينتصر للضعفاء منهم.

الملف لن يغلق ما دام والحكم عاجزاً عن ارساء قواعد للعدالة وسيادة القانون، كما ان لعنة الغدر ستلاحق القتلة في كل وقت.. ستحاصرهم في كل خطوة من خطواتهم.

رسالة للعيد

طه الجند

أما بعد
ليس سوى الحيرة بيننا
نَجْد الحطابين
الأرض التي خلف الريح
الفائض من اللؤم
بقامته البهية
الأطفال والشجن
اتفاقيات الجات
لنكن واضحين
لنتحدث من الأخير
ليتحدث كل واحد إلى العمود الذي يقابله
إلى جدته البعيدة
إلى جهة في الحذاء
إلى قفاه في الأماسي
ما أريد أن أقول
لا أحد يكسب ما تخسره نملة الأجير
لا أحد يُغري
لا أحد يُصيب

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

والحق اني استحق الحرمان من الوحدة المباركة ونعمتها!!

أكتُبْ عن أي شيء وفي كل شيء ولكن إياك أن تمس بالوحدة وتنجرف مع مشاريع الانفصال، فالوضع جد خطير.

... شكرت صديقي الذي طالما أشعرني بحرصه على حياتي ومستقبلي عندما همسني بالقرصة الآنفة- النصيحة ان شئتم- وقلت: أستطيع طمأنتك بأني سأعمل بموجب قرصتك فلست مؤهلاً للانخراط في مشروع انفصالي كبير ويرجع الفضل في ذلك للوحدة المباركة وعهدها الميمون الذي تكفل ببعثرتي وتبديدي بانفصالات صغيرة، كثيرة، خطيرة ومدمرة.

فبعد اطلالة هذا العهد بفترة وجيزة انفصلت عن العائلة التي يرجع ارتباطي بها إلى العهد الشطري البغيض، ثم انفصلت عن الأهل والأقارب والكثير من الأصدقاء والأحباب لأن تداعيات الوحدة كانت ثقيلة وحالت دون اتصالي بهم خاصة إني لا أتوفر على جرأة مقابلتهم بيد مقطوعة، ولا أستطيع القيام بواجبي تجاه وحدات هذه العائلة الممتدة.

وانفصلت عن عبثية المثل العليا!

... ثم انفصلت عن الذاكرة واعتمدت استراتيجية النسيان لأتدبر العيش، وانفصلت عن الواقع لأ تمتع بالطفو في اللاواقع، وعن الماضي لأستغرق في الحنين إلى المستقبل الذي لن أندم عليه سلفاً ولست أخاف منه حتى أتملقه كأني جبان يتمسح بقادم أقوى ولكني أتصوره- أي المستقبل- شاخصاً أمامي بجاذبية «قمر الجنوب» الذي لم يبارح موضعه.

وطمأنت صاحبي بأني لا أحقد على الوحدة المباركة رغم خبرتي المؤلمة معها من يوم الاعلان عن جمهوريتها في 22 مايو 1990. فبعد أن كنت مديراً لتحرير صحيفة 14 أكتوبر في عدن بدرجة (ق-1-) وهي تعادل درجة وكيل وزارة في صنعاء، اصبحت اقل من مدير إدارة، وبعد أن كان راتبي يعادل 750 دولاراً بحسم العلاوات الاخرى صار يعادل 100 دولار خاضعة للاستقطاع العشوائي، وبعد أن كنت ومن معي من المنتقلين إلى صنعاء نشكل نصف قوام الوزارة أصبحت وحيداً مثل يهودي تائه انقطعت صلته بزملائه الاشباح- بقية المنقولين بعدد أصابع اليد- ممن لم يعد بالامكان التقاطهم بالعين المجردة، كما صار من المتعذر لمسهم أو التناهي إلى همسهم.

وكمن ينتظر ذلك الذي لا يأتي أبداً كنت أطالع اسمي في كشف المرتبات وأكتم سروري باحتلال المركز الرابع بين الخمسة الأوائل، بعد الوكيل الأسبق للوزارة الأستاذ محمد مطهر أطال الله عمره، وانقطع السرور المكتوم عندما جاء اليوم الذي انزلق فيه اسمي درجات كثيرة إلى الأسفل، ولم يكن ذلك بسبب استقبال الوزارة لكفاءات عالية التأهيل والخبرة وإنما بفعل حطابي ليل، وكانت دحرجة الاسم إلى الأسفل تتلازم مع صعود أشبال الوحدة إلى مراتب عليا وحصولهم على مرتبات أكبر، وجلهم توظفوا في العهد الميمون.

يبدو أنهم أسقطوا خدمتي السابقة على ذمة التشطير والانفصال.

وبالعودة الى محنة المنقولين فإن المدير المنتقل من عدن إلى صنعاء يحصل على 3000 إلى 3500 ريال كبدل سكن فيما يعامل المنتقل من صنعاء إلى عدن كخبير- يلقبونه بمستر جون- ويحصل على أي مبلغ بالتوافق مع صاحب العقار، ويصل بدل سكنه إلى ضعف مرتب المنتقل من عدن إلى صنعاء. كما أنه بميسوره امتلاك شقة من حق الدولة، أمَّا الحصول على قطعة ارض تابعة للدولة فإنه يندرج في عداد النوافل والتوابل التي يحصل عليها الخبير- التفاصيل في عدد قادم.

إني لا أكره الوحدة ولكني أمقت أن تمارس باسمها أقسى وأعنف أشكال التمييز التي يستنكرها ويدينها الدستور والقوانين والمواثيق الدولية لحقوق الانسان واتفاقية مناهضة التمييز.

وبما إني غير مؤهل لمشروع انفصالي كبير فإن ذلك لا يعني بالضرورة اني سأعض بالنواجذ على وحدة أضرت بمصالحي ودمرت حياتي ولم أتقدم معها وبها إلا بقفزة بهلوانية عالية إلى ذرى الهرم، وحرمت من التدرج في النضج والانتقال إلى كهولة محفوفة بالوقار، وصولاً إلى هرم يتوهج بالحكمة ويقطر بحكايا وذكريات المسّرات.

وكأنها (الهة المحق). هذه الوحدة الفورية التي احيطت بالقداسة واعتنقت كـ«ايديولوجيا» وعقيدة.

● نسخه مع التحية لوزير تحسين الجور.

المرشدي وعطروش.. عذراً

في عددها السابق نشرت الصحيفة تقريراً عن الفنان محمد مرشد ناجي وردت فيه إشارة إلى أن أغنية «برع يا استعار» تعود للمرشدي. والصواب أن الأغنية للفنان محمد محسن عطروش، فلزم الاعتذار للفنانين القديرين وللقراء الأعزاء.